**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف –المسيلة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قســـم:** العلــوم السياسية و العلاقـات الدولية

رقم: .....

**ميدان:** الحقوق والعلوم السياسية

**الفرع :** تنظيم سياسي واداري

**تخصص:** إدارة محليــة

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**

**إعداد الطالب: سحنون حميد**

**تحت عنوان**

# إشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر(1999-2016)

لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| – دومي | رئيســـــــا |
| – أ/حريزي زكرياء | مشرفا و مقررا |
| – د/زبيري عبد الله | ممتحنـــــا |

السنة الجامعية: 2019/2018

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الزوجة

وإلى الأساتذة الكرام وخاصة الاساتذة:

حريزي زكرياء

طيايبة ساعد

حجاب عبدالله

وإلى جميع الزملاء والزميلات دفعة ماستر2 ادارة  محلية

لسنة: 2019/2018

# الشكر والعرفان

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد، والشكر من قبل ومن بعد

والحمد الذي بعزته وجلالته تتم الصالحات.... فلولا توفيق الله لما تم عملي، فيا رب الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك

وكل الشكر لمن منحني ثقته وكان عونا لي طيلة فترة هذا العمل المتواضع، و تكرّم عليا بقبوله والإشراف لمذكرتي، الأستاذ الفاضل:

" حريزي زكرياء "

كما نشكر كل من ساعدني في هذا العمل من بعيد أو من قريب.

# مقدمـــــــــــة

## مقدمــة :

تعتبر التنمية بصفة عامة، عملية مخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكثر على جهود الدولةو المواطنين لتحسين الاحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع حيث أن التنمية بمفهومها العام تعد الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدارسات في العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة تركز بقوة على المنظور التنموي،خاصة وأن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من ربق الاستعمار و تحاول بناء الدولة الوطنية من جديد إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى، واذا كانت الفلسفة الاشتراكية شكلت الوعاء الايديولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث إلا أنه مع نهاية الثمانينات بدأت هذه الدول تغير مسا رها التنموي وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية، إلا أن المتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية، التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين في العملية التنموية سياسياً،اجتماعياً، ثقافياً، واقتصاديا للنهوض بأعبائهم ومتاعبهم اليومية، وهذا يحتاج الى جهاز اداري محلي منتخب قادر على تأطير الجهود المحلية في اطار النموذج التنموي الوطني، الأمر الذي يتطلب ذلك التناغم ما بين المجالس المحلية وإرادة المجتمع المحلي التي تتجسد فيه بنية هذه المجالس بالصلاحيات والاختصاصات المطلوبة. ففي ظل تزايد وتعقد وتشابك مهام الدولة صار من الضروري والحتمي تطوير المجتمعات المحلية وذلك عن طريق المشاركة الشعبية الى جانب الجهود الحكومية، والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وكحل مقترح حينها تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية التي تغذي التنمية المحلية وهذا الأسلوب لم تراع فيه خصوصيات كل منطقة بل كان شموليا، مما أدى إلى نتائج سلبية انعكست على حياة المواطن بالكل والإسقاط على المجتمع المحلي بالصورة الجلية التي نحن فيها اليوم وزادت من تفاقم شدة الأزمة في ظل الطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر، والذي ثبط وجعل من دور الجماعات المحلية ضعيفا إن لم نقل منعدما في مجال التنمية المحلية، حيــث

بقيت الدولة صاحبة التدخل المباشر فيها بواسطة ما يعرف بمخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية، في إطار برنامج سنوي وطني يقتصر فيه دور الجماعات المحلية على تقديم الاقتراحات، كما أن الجزائر لازالت تعاني إلى اليوم في عدة مجالات، لذا فمن أهم التحديات التي تواجهها هي مشكلة التنمية المحلية فالجزائر مجتمعا و دولة تعيش أزمة شملت جميع القطاعات وعمت كل المستويات وانعكست نتائجها سلبا على أغلب الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية كون أن التنمية المحلية لم تجن لثمار المرجوة على أرض الواقع والتي كانت أغلبها حبرا على ورق.

**مبررات اختيار الموضوع:**

من دوافع اختيار موضوع اشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر ذاتية وموضوعية

**الاسباب الذاتية:**

الرغبة في معرفة واقع سياسات التنمية المحلية في الجزائر و البحث عن اسباب النجاح او الفشل ومختلف النقائص التي تعاني منها .

**الاسباب الموضوعية :**

ان موضوع التنمية المحلية و احد اهم المواضيع التي لقيت اهتمام واسع من طرف الدول وهذا راجع الى الدور القوي الذي تسعى من خلال تحقيق تنمية وطنية شاملة تسمح بالالتحاق بركب الدول المتقدمة ، و الاستغناء التدريجي على الريع النفطي كحالة الجزائر الذي اصبح المورد الاساسي لتمويل الاقتصاد الوطني بالإضافة الى ان هذا النوع من المواضيع يوضح واقع التنمية المحلية و المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنمية في الجزائر.

**أهمية الدراسة:**

إكتسب هذا العمل أهمية في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديموقراطية ،كون أن الجزائر ليست في منأى عنهم، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنمية المحلية خاصة موضوع المعوقات والعراقيل التي تحد من تجسيدها، لأنها تعد من المواضيع الهامة كون لها علاقة مباشرة بالمواطنين وبمجتمعهم المحلي (الجماعات . المحلية)، ويتطلب الموضوع تحديد الإطارين الزماني والمكاني تفعيلا له.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أبرز النقاط التي تخص عرقلة التنمية المحلية في المجتمع المحلي (الجماعات المحلية)، ومحاولة تحديد معالمه حتى يتسنى لأهل الاختصاص في البحث عن السبل والكيفيات للخروج من هذه الأزمة ومحاولة التطلع لإزالة هذه العراقيل.

**الدراسات السابقة:**

إذا تتبعت الدراسات السابقة حول الموضوع فإن الفضل يعود إلى الكثير من الأساتذة والباحثين والذين يمكن حصرهم أو أخذ عينة منهم ونخص بالذكر:

01- دراسة الدكتور سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ) جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية ) 2008/2007 ،والذي تناول فيه دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية ومختلف العوائق التي تحول عن تحقيقها.

02- دراسة كل من محمد خثير ،جمال صادفي ،«تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر »، مجلة شماء للاقتصاد و التجارة ، مجلد 02،عدد خاص ، الجزائر ،افريل 2018 ،حيث ركزا على الموارد المالية اللازمة التي يجب ان تتوفر لدى الجماعات المحلية في ظل الصعوبات المالية الاخير الناتجة عن انخفاظ اسعار النفط .

03- دراسة كل من زكية آكلي ،فريدة كافي «التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق »، مجلة مجلة اقتصاديات المال و الاعمال،عدد خاص ، الجزائر ،مارس 2017 ، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على التنمية المحلية في ظل نظام التخطيط و الاصلاحات و التحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه الجزائر منذ سنة 1990.

- اما موضوع دراستنا فقد جاء ليوضح من خلال واقع التنمية المحلية في الجزائر اهم المعوقات التي تحد من التنمية المحلية و السبل التي تسعى الجزائر من خلالها باعادة بعث و النهوض بالتنمية المحلية.

**اشكالية البحث :**

تعاني الجزائر بشكل عام و الجماعات المحلية بشكل خاص من هاجس التنمية المحلية والذي هو ناتج عن عدم التجانس بين الموارد و الاعباء و المهامة المنوطة بها في مجال تحقيق التنمية المحلية حيث ان هذا الهاجس الذي خلق في جذور الدولة كان نتيجة لمجموعة من الإفرازات والعراقيل والصعوبات منها ما هو نتيجة لخيارات اقتصادية منتهجة، ومنها ما هو ناتج عن تبني نظام سياسي معين ، ومن خلال كل ماسبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

- **ماهي اهم الصعوبات و العراقيل التي تحد من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية بعض الاسئلة الفرعية ، تم صياغتها على النحو التالي:

- مامفهوم التنمية المحلية ؟
- مامفهوم التنمية المستدامة ؟
- ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر؟

**حدود الاشكالية :**

01-**الإطار الزماني** :

المرحلة أو الفترة منذ تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة زمام ومقاليد رئاسة الجمهورية الذي أنتخب في 15 أبريل من سنة 1999 إلى غاية 2016

02-**الإطار المكاني:**

لا يمكن تحديد أي مكان محلي معين للدراسة، كون أن موضوع صعوبات تحقيق التنمية المحلية لا يقتصر على مكان محدد، وذلك راجع لتشابه الكثير من المناطق في نفس الخصوصيات ونفس الأسباب المعوقة.

**فرضية البحث:**

يمكننا ان نقدم اجابة مؤقتة لإشكالية الدراسة ، والتي من شأن الدراسة إثباتها او نفيها و انطلاقا من الاشكالية المطروحة وأهداف البحث تم بناء الفرضية التالية :

**الفرضية الرئيسية**

**طبيعة ونمط القوى المكونة للنظام السياسي والبرامج الحكومية المعتمدة، اضافة إلى الفقر والبطالة والمديونية والفساد يمكن أن تكون أهم الأسباب المعرقلة في دفع عجلة التنمية على جميع المستويات، فكل هذه المتغيرات تعرقل مسار التنمية بحسب درجة تأثيرها.**

**الاطار المنهجي:**

حتى أتمكن من إنجاز هذه المذكرة لجأت إلى ما يلي: اعتمدت على المسح المكتبي وهذا لغرض الوقوف على ما تناولته الكتب والمؤلفات في هذا الموضوع وآخر ما توصلت إليه الأبحاث، بالإضافة إلى بعض المجلات المتخصصة والمنشورات والقوانين والاتفاقيات والجرائد ومواقع الأنترنيت، وبعض التقارير للمخابر والمؤسسات المتخصصة من الهيئات الحكومية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية) والتقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والملتقيات الوطنية، واعتمدت في الدراسة على مناهج مختلفة بما يتماشى وطبيعة كل فصل حيث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق

ثم تفسيرها وتحليلها، واعتمدت المنهج التاريخي الوصفي وذلك ما يتلاءم مع السرد الكرونولوجي لأهم البرامج التنموية ومراحل تطور التنمية وكذا الإحصائيات

اما فيما يخص الاقترابات فقد تم الاعتماد على الاقتراب القانوني من خلا الرجوع الى النصوص القانونية و الدستورية المتعلقة بالولاية و البلدية و ذلك لتوضيح دورهما في التنمية المحلية.

**خطة البحث:**

تم تقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول، أولا بدأت المذكرة بمقدمة عامة حول الموضوع ثم الفصل الأول الذي كان يشمل على مفاهيم متنوعة للتنمية، وهذا الفصل قسمته إلى ثلاث مباحث المبحث كان موضوعه خاص لدراسة ماهية التنمية بشكل عام، ثم المبحث الثاني حول ماهية التنمية المحلية موضوع الدراسة، و المبحث الثالث تناولت فيه مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها من اهم النتائج الايجابية الناجمة عن نجاح التنمية المحلية أما الفصل الثاني فكان موضوعه واقع التنمية المحلية في الجزائر و ينقسم بدوره الى مبحثين المبحث الاول يتحدث عن اليات التنمية المحلية في الجزائر و الثاني يتحدث استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر، اما الفصل الثالث ويتمحور حول دراسة الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية في الجزائر، وهذا الفصل قسمته بدوره إلى ثلاثة مباحث لإضفاء موازنة لخطة البحث ولذلك فإن المبحث الأول كان عنوانه الصعوبات السياسية والإدارية والأمنية، والمبحث الثاني بعنوان الصعوبات الإقتصادية والطبيعية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان الصعوبات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وأخيرا ختمت المذكرة بخاتمة شاملة حول الموضوع مع أهم التوصيات الممكنة.

**صعوبات البحث:**

- عدم التحكم في اللغات الاجنبية و كذلك صعوبة ترجمة المصطلحات و المفاهيم من لغتها الاصلية الى اللغة العربية
- قلة المراجع والتي تعد الحائل الاول دون إنجاز موضوع من هذا النوع خاصة على مستوى مكتبة المسيلة .
- ضيق الوقت يعيق من التحكم الجيد في اعداد المذكرة .

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

**يعد موضوع التنمية من المواضيع البالغة الأهمية وعليه فإن الدراسة في هذا الفصل تعددت إلى الحديث عن ماهية التنمية بشكل عام كمبحث أول، ثم الحديث عن ماهية التنمية المحلية التي هي شكل من أشكال التنمية في مبحث ثاني، ثم الحديث عن ماهية التنمية المستدامة في مبحث ثالث،كونها تشغل حيزا كبيرا في السياسة العامة التي تقوم عليها الدولة في الوقت الحالي، وراجع كذلك إلى تبني الدولة لمواثيق و معاهدات دولية.**

## المبحث الأول: ماهية التنمية

لدراسة هذا المبحث ركزنا أولا عن النشأة والبداية التاريخية لمفهوم مصطلح التنمية وقد شملت المفهومين على حد سواء التقليدي والحديث، ثم معالجة أبعاد وأهداف التنمية، ثم تطرقنا لشكلين من أشكال التنمية وهما التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

### المطلب الأول: البدايات التاريخية لمفهوم التنمية

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه "بحوث حول طبيعة وإثبات ثروة الأمم" الذي تم نشره في سنة 1776م، حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية والتي تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية و تقدم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي ،وكان المنطلق آنذاك موجها بصورة رئيسية حول ما أسماه الباحثين بشروط التوازن الثابت خدمة للطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن انتصرت هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد قضية التخطيط والتنمية[1].

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة 1944م في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهرية، لتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة، ويتضح هذا الحرص على العرض التاريخي لمفهوم التنمية كونه نشأ ونما في كنف الاستعمار وحرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي في دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت تنمية المجتمع لأول مرة سنة 1950م[2] ، وبدأ الاتحاد الدولي لتنمية المجتمع عمله في الولايات

[1] - نبيل السمالوطي، علم إجتماع التنمية "دراسة في إجتماعيات العلم الحديث"، (مصر:الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1996) ص 146.

2 - مرجع نفسه ،ص147

المتحدة الامريكية في سنة 1953م، وقد اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد في مايو 1955م قرارا يعتبر فيه منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة،وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955م آخذا بعين الاعتبار تصميم هذه العملية بهدف خلق ظروف تقدم اجتماعي واقتصادي عن طريق المشاركة الإيجابية للأهالي، وبالاعتماد الكامل على مبادراتهم بقدر الإمكان، وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة على أن التعريف الصادر تعريفا ناقصا أدى بهم إلى التفكير وإصدار تعريفا أكثر شمولية في سنة 1956م والمتضمن: "أن تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما[3]:

**أولا**- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

**ثانيا**- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

وبقي التعريف السابق بمثابة التعريف الرسمي للتنمية إلى غاية سنة 1963م تاريخ صدور دراسة جديدة بعنوان: "تنمية المجتمع والتنمية القومية"، والتي حاولت تحديد مفهوم للتنمية الاجتماعية بأنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية المالية والحكومية، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل، وقد حاولت الدراسة السابقة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي ، حيث تشير إلى أنه يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنها في حقيقة الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي[4]، وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات وتختلف التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة، ففي دول العالم المتقدم تكمن الجهود المبذولة في زيادة تحقيق

[3]- يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، ج3 ، (لبنان: بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص11.

[4] - مرجع نفسه،13

الرفاهية ومعالجة ظاهرة الفقر الثانوي الذي ينجم عن بعض مشكلات التقدم، غير أن الجهود في العالم الثالث تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيق هذا العمل على مجابهة ما يطلق عليه "رالف بيريز" الفقر الأولي، فالتنمية في الدول النامية تعني تغيير نمط الحياة فهي نوع من أسلوب التغير الحضاري والذي يوفر في الأفراد والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذاتية لتولي المسؤولية، ويجعل كل نمو نابع من الذات ويحررها من المعوقات ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرقي والوعي يجعله قادرا على تحديد قيمه ونظمه وأنشطته، ثم تغيرت وتطورت المفاهيم للتنمية مع مرور الوقت إلى حين وصولها إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة خاصة بعد مؤتمري( ستوكهولم وريو دي جانيرو) على التوالي(1972و1992)، وفكرة (جوزيف شمبيتر) في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية[5].

## الفرع الأول: المفاهيم التقليدية للتنمية

بعد التأصيل التاريخي للتنمية، وبحسب رأي المفكرين فإن للتنمية مفاهيم تقليدية وأخرى حديثة و عليه:

تتمثل المفاهيم التقليدية في النظرة المادية في مضمونها إذ من خلاله تعد التنمية عبارة عن حاجات مادية للإنسان يتعين تلبيتها كحاجته إلى المأكل والملبس ووفقا لهذه النظرة كانت التنمية لا تتجاوز في نطاقها الاقتصادي التقليدي كونها عملية يتم بموجبها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ولعل ذات المفهوم هو المعتمد في النماذج التنموية المختلفة لما يسمى سابقا منظومة العالم الثالث أو الدول النامية،ورثت عقب استقلالها أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية التعقيد لم يكن لها أن تتجاوزها وقد أضحت اقتصادياتها تواجه قضايا مثيرة لتعلق فيها بطء وتيرة التنمية وسوء التسيير والفساد الإداري[6]، وعجز ألة الإنتاج عن التجاوب مع الاحتياجات المتزايدة والتبعية للخارج في الميادين الاقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية وذلك يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة الشعب وتماسكه وإمكانية تشكيل تصور مشترك لبعث الطموح وبناء الأصل المشترك، ومما زاد في اتساع دائرة بؤس الدول

[5] - مرجع نفسه، ص.ص13.16.

6 - سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية،(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008/2007 )،ص20.

النامية اعتماد الكثير منها على الصناعة باعتبارها بوابة لامتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها وتطويرها، ومن ثم توفير متطلبات السوق المحلية من سلع وخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها، وكان ذلك الاهتمام على حساب قطاعات أخرى تشكل العمود الفقري لاقتصاديات بعض الدول كالزراعة والصناعات التقليدية التي كانت تعتمد على التقنيات المحلية، وإن ذلك جعل النظرة لمفهوم التنمية ترتكز على الجانب المادي للإنسان وكانت الفكرة السائدة وفق هذه النظرة تقول بأن الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه، ومن ثم فإن التنمية وفق ذات المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا وبعبارة أخرى إن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فقط لإشباع حاجاتها وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة الأجيال القادمة أيضا ،وهذا ما يعبر عنه بالتنمية المستدامة والتي تمثل التطور الحاصل على مستوى مفهوم التنمية[7].

## الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة

وقد إختلف المفكرون في إعطاء مفهوم جامع للتنمية باختلاف مدارسهم وعلى ضوء ذلك فإنه:

يتمثل المفهوم الحديث للتنمية حسب الأستاذ"علي غربي"[8]: "في أنها عملية معقدة وشاملة تضم جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة"وكذلك تعريف الدكتور"محمد شفيق"[9]: "أن التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو"

[7] - مرجع نفسه،ص21

[8] - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، (الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2014م)،ص .ص14،16.

[9] - سليمان الرباشي، التنمية الإجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، ( مصر: الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 1993م )، ص 19.

وتعريف الأستاذ "منير محمد حجاب":[10] "أن التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع". وتعريف الفقيه "فرانسوان بيرو" :"على أنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي، مع شرط تفوق معدل النمو في الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي، وأن تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامة تعبر عن التقدم و تمثله فهي كما أقر "كين ديبرجي" زيادة في الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

## المطلب الثاني : أهداف التنمية و اشكالها

### الفرع الاول: اهداف التنمية

إن للتنمية مجموعة من الأهداف حسب رأي المفكرون والدارسون والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

**زيادة الدخل القومي:** يعتبر من أهم أهداف التنمية، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة للسكان و ارتفاع معدل نموها الديموغرافي ، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها زيادة معدل النمو السكاني وتوفير رؤوس الأموال والطاقات البشرية.[11]

**رفع مستوى المعيشة:** هو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ليتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن و صحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا كلما دل على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح[12].

---

**10 - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط2، القاهرة( مصر) : دار الفجر، 2000م ، ص 32.**

**11 - فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، غير مشورة( تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، 2012م) ،ص.59**

**12 - مكان نفسه.**

**تقليل التفاوت في الدخل والثروة:** تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الثروة، إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تتحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود العدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية وسياسية تعمل على تحقيق العدالة، كما تهدف التنمية كذلك إلى التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة وتحقيق الاكتفاء الذ اتي [13].

## الفرع الثاني : أشكال التنمية

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل إقليم محلي، نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي ، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام، وفي هذه الدراسة قد تم تحديد شكلين من أشكال التنمية لما لهما علاقة بالموضوع و هما:

### اولا : التنمية الوطنية

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد وبحسب الاختيارات الوطنية التي تتبناها كل دولة قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتية للأفراد بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توطيدها على أقاليم هذه الجماعات مثل: إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية...الخ[14].

### ثانيا: التنمية المحلية

[13] - مرجع نفسه ،ص60

[14] -مرجع نفسه ،ص61

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا لتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا شرطا أساسيا لكل تنمية محلية، ويرى الدكتور "فاروق زكي في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية": "أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية[15]، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة بحيث تقوم هذه العمليات على مبدأين أساسيين كما سبق الإشارة إليه.

- مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم،

- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة

الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعلها أكثر فعالية".

ما يستشف من هذا التعريف أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، فكلما اعتمدت الجماعات المحلية على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن، وتعرف التنمية أيضا في كونها تتمثل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمتها القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية والبرامج الوطنية[16] كما "يمكن أن نعرفها باختصار أنها كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال في ظل النصوص المنظمة لها أولا، وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا، وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا،" ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 107 من قانون البلدية 11-10بقولها: "يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي..."، والمادة 108 تنص على:

15 - سعيدي الشيخ، مرجع سابق ،ص26 .27.

16 - سعيدي الشيخ، مرجع سابق ،ص .28.

"يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات الإعداد لعمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة..."، وتنص المادة111: "يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي " [17]

## المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

بعد الحديث عن ماهية التنمية بصفة عامة نتطرق في هذا المبحث إلى شكل من أشكال التنمية والتي نعبر عنها بالتنمية المحلية لذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وبه تحدث الأخصائيون عن ماهية التنمية المحلية بإسهاب وتمعن.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية لابد من الإشارة إلى نشأة وظهور المصطلح، كونه لم يكن يذكر في الأدبيات الاقتصادية، كما أن المنظرون الاقتصاديون كان تركيزهم في أبحاثهم ودراساتهم منصب على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي، والذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم، والجزائر كجزء لا يتجزأ من هذا العالم لم تكن في منأى عن هذا التطور وتنامي المصطلح[18]، والدراسات الفكرية أوضحت أن المصطلح قد مر بمرحلتين هامتين هما: مرحلة النضال، ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت سنوات العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية، مما سمح بظهور ما يعرف بمصطلح تنمية المجتمع، ثم التنمية الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة، بيد أن أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي وبالتحديد في فرنسا كان ناتج عن رد فعل لقرارات الدولة، التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، والغاية من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم

17 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 11-10، والمتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011م، ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم37، الصادرة في3يوليو2011م، ص.4.

[18] - وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير،غير منشورة ،(كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010م) ، ص52.

الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين ) والتي كانت مرفوضة من مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم.[19]

وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت ،والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار في العاصمة، وقد كان الأمر في بدايته مرفوض ولم يحض بالقبول والاحترام كون بنيته سياسية محضة، ثم استقر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، أين عرف تقدما في بداية الثمانينات وبدأ في كسب التأييد تدريجيا واعترافا من مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخططها للفترة من 1984- 1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية والتنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، ومن هنا فإن التنمية المحلية تلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أ نها عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصاد والاجتماعية لفقراء الريف وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان، وفي نفس الصياغ نستطيع القول على أن التنمية المحلية عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجتمع، و بالتالي فهي ليست جهدا مبعثرا غير واع أو جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل يتضمن أبعادا أخرى سياسية و اجتماعية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي لغالبية السكان المحليين[20]، وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم تحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتية، إن التنمية المحلية هي بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية التي تشكل في آن واحد إحدى أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة[21]،وإحدى أهم وسائل التنمية الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة و التي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها،

19 - سعدي الشيخ ، مرجع سابق،

20 - مرجع نفسه ،ص53

21 - خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر"واقع وآفاق"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة،( فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية ، 2011م)، ص.ص.17.19.

وبهذا يمكن تعريف التنمية المحلي ة بأ نها: "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب، وهي بهذا المعنى تعتبر تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية التي تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دو را فعالا في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ".[22]

كما أن التنمية المحلية هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي جعلت حياتهم المادية و الروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر ذلك هو الكيفية والسبيل التي يعالج بها المجتمع مشكلاته، وهي العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم من خلالها التركيز على التحرك المجتمعي ، كما أن التنمية المحلية نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وببساطة التعبير هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع والسمو بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[23].

## الفرع الأول: المفهوم الإيديولوجي

لقد تبنى الميثاق الوطني لسنة 1976م فكرة التنمية بشكل عام ، حيث تناول الباب الأول منه الاتجاهات الرئيسية للتنمية، في حين تناول الباب الثاني منه الأهداف الكبرى للتنمية وفق ما تضمنه الميثاق السابق الذكر في صفحته رقم 86 على البلديات و الولايات في حل المشاكل الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البحث في القضايا الوطنية، ومن هنا ينبغي للمركزية أن تخول

[22] - مرجع نفسه،ص20

[23] - وفاء شيعاوي،مرجع سابق،ص56

الولايات و البلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية، و يتبين من ذلك أنه لا تنمية محلية دون إشراك الجماعات المحلية لتقوم بدورها المنوط بها في مجال التنمية وتعميمها على المستوى الوطني ، ومن ثم المساهمة في سياسة التوازن التنموي الجهوي ، كما أن الميثاق اعتبر البلدية الخلية الأساسية للدولة و تمثل منطلقا قاعديا لتخطيط وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية وكرسه كذلك ميثاق 1986م وفي هذا السياق حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وصياغة مفهوم فكري للتنمية المحلية نذكر منهم[24]،:

تعريف محي الدين صابر: "يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا" تعريف الدكتور فاروق زكي: "الذي يرى أنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني والقومي ".

تعريف الأستاذ آرثر دونهام:[25] "ما هي إلا نشاط منظم بغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الخاصة".

## الفرع الثاني: المفهوم القانوني

تستمد التنمية المحلية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، نقصد بذلك الدستور أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية لاسيما قانوني البلدية والولاية، وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تدخلهما، خاصة تلك المتضمنة مشاريع المخططات والبرامج التنموية المسطرة في إطار سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة، ومن خلال الأساس الدستوري لمفهوم التنمية من خلال مراجعتنا لمختلف الدساتير خاصة دستور 1976ودستور 2016، أما فيما يتعلق

24 - سعيدي الشيخ ، مرجع سابق ، ص189.

25 - جمال زيدان، مرجع سابق ، ص 18

بنصوص الجماعات المحلية فنجد أن قوانين البلدية الصادرة منذ الاستقلال تتحدث عن استراتيجية التنمية خاصة قانون البلدية (11-10)، إلى جانب قوانين الولاية وخاصة منها قانون الولاية (12-07) ولقد جاءت نصوص الجماعات المحلية على النحو المذكور متضمنة اختصاصها التنموي، وذلك بعد أن حددت استراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر في منتصف ستينات القرن الماضي واستندت الدراسة واستلهمت من الاقتصادي الفرنسي "دي برنيس"[26]

وتشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد من أن تعتمد استراتيجية تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة، كما أن جل دساتير الجزائر كرست في مبادئها على التنمية المحلية بدءا من الدستور، سواء كان ذلك في دساتير الأحادية الحزبية 1963 أو 1976 أو دساتير التعددية الحزبية 1989 أو1996 و التعديلات الدستورية 2008-2016، وفي سياق المفاهيم المتعددة للتنمية المحلية من منظور إيديولوجي وقانوني نعرج على مفهومها من منظور إسلامي، فرغم عدم وجود لفظ التنمية في النص القرآني بل يتعذر علينا إيجاد مشتقاته إلا أن البعض يذهب إلى الحديث عن مرادفات تضمنها القرآن الكريم وبلغت أحد عشر مرادفا ويمكن أن يستشف دلالة هذا المفهوم بالنسبة للسنة النبوية من خلال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ((ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة))[27]

## الفرع الثالث: خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في ما يلي:

- التنمية عملية مقصودة ومخططة :هي مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد المدى أو قصير بغية ترقيتها.

- التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم: هي الطريقة المسلمة تطوي في طياتها للبديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية وكذا ترقية القدرات و السلوكيات الإنسانية.

26 - سعيدي الشيخ، مرجع سابق، ص. 190.

27 - فتح الباري، شرح صحيح ، مكتبة الضيف، المجلد رقم 10، ص. 509، رقم الحديث 6012.

- التنمية عملية ليست جزئية و إنما كلية شاملة: هي أسس وقواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي بصفة كلية وشاملة بمعنى على جميع المستويات وغير منحصرة على جهة أو جزء معين[28] .

- التنمية عملية داخلية ذاتية: تدخل التنمية على تميز المجتمع المحلي للعبور إلى الرقي والازدهار الداخلي في تنسيق الجهود على مختلف المستويات، وأن العوامل الخارجية لا تكون سوى عوامل محفزة للعوامل الداخلية الأساسية.
- التنمية عملية ديناميكية: هي وسيلة فعالة وناجحة إذا التقت المعايير والعوامل المحفزة لبعضها في ترسيخ التطور والبناء المتقدم داخل الإقليم الواحد.[29]
- التنمية عملية مستمرة: الغاية منها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابية في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.
- أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي : تكتسي أهمية مشاركة المواطن في بناء القاعدة التنموية من القاعدة إلى الهرم في ترقية وبعث الفعالية وإعطاء الصبغة الشرعية للتنمية داخل كيانه لكون مشاركة المواطن مشاركة فعالة في تجسيد التنمية على أرض الواقع.
- أهمية العدالة في جميع مراحل و إجراءات التنمية: للعدالة دور بارز في المحافظة على التنمية وبعثها من خلال الحياد والمساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، من حماية الحقوق وصيانة الواجبات وردع المخالفين وتنوير القرارات الصادرة من الجهات الكافلة لمسيرة التنمية.

ضرورة إزاحة المعوقات التي تعوق عملية التنمية: للتنمية برامج حول تحسين الظروف بأنواعها من أجل رفع المستوى المعيشي ، ولكن تعتريها بعض العوائق، فلا بد من تجاوزها وذلك من تنمية الموارد المالية والبشرية لدفع عجلة التنمية[30].

## المطلب الثاني : أبعاد وأهداف التنمية المحلية

28 - عدة إيمان ، أثر القيادة على التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، غير منشورة (جامعة سعيدة مولاي الطاهر، كلية الحقوق و العلوم السياسة، 1016/2015)، ص27

29 - وفاء شيعاوي، مرجع سابق، ص.23،24

30 - عدة ايمان ، مرجع سابق، ص 28

إن التكريس الفكري والقانوني للتنمية المحلية سواء قبل التعددية أو في ظلها كان الغرض منه ضرورة إبراز الأهداف المستوحاة منها، حيث أن النصوص المتعلقة بالجماعات المحلية أو غيرها لم تتناول بالحديث الصريح أهداف التنمية المحلية، وهذا خلافا لتناولها لاختصاصات الجماعات المحلية صراحة وفي مختلف الميادين، مما يجعلنا بالتالي أمام صعوبة لحصر الأهداف، غير أنه مادامت التنمية بصفة عامة ككل متكامل لا يمكن تجزئته كما ذكر ومادامت التنمية المحلية هي الأخرى لا تخرج عن هذه القاعدة حيث ينبغي النظر إليها بدون فصل أي قطاع نشاط يراد تنميته عن باقي قطاعات النشاطات الأخرى، وقبل ذلك ما دامت هذه التنمية نفسها في الأخير جزء من التنمية الوطنية وتنبثق عنها في غالب الأحيان فإنه يمكن القول أن أهداف التنمية المحلية هي ذات أهداف التنمية الوطنية، ويمكن تحديدها في مايلي[31]

## الفرع الأول : أبعاد التنمية المحلية

### أولا- البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ،ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة[32]، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات و المستشفيات ...الخ. ،هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنها الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[33].

---

[31]- خنفري خيضر،مرجع سابق،25

32 -أحمد غربي، «أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر»، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2010م، ص.6.

33 - أحمد غربي، مرجع سابق، ص.7.

## ثانيا- البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه وينفع منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم و الصحة والأمن....الخ[34].

## ثالثا- البعد البيئي :

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول و الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992، ومن أهدافه الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية و الاجتماعية، ومن أهم المسائل التي تطرق إليها هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني ، كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين : الأولى هي مشكلة الأثار البيئية والثانية هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية الغير متجددة بين الأجيال). [35]

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه حتما تؤدي إلى تدهور النظام البيئي[36] .

---

[34] عدة ايمان ،مرجع سابق،ص 30

35 - شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية،رسالة ماجستير في القانون العام، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011م)، ص.57.

## الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف و التي تتمثل في مايلي:

**أولا**- تمكين الجماعات المحلية بالتدخل المكثف في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**ثانيا**- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي بين الأقاليم بقدر متساوي، وتحقيق لامركزية تنموية إلى جانب اللامركزية الإدارية.

**ثالثا**- المساهمة في تغيير السلوك التنموي لأفراد الوحدة المحلية، وذلك من خلال المشاركة في العمل التنموي على مستوى وحدتهم، وتعتبر هذه التغيرات هدفا رئيسيا لممارسة عملية التنمية المحلية، ويفضل البعض تسمية هذه المتغيرات بالعلاج الاجتماعي[37].

## المطلب الثالث: القواعد و المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

بعد التطرق لمفهوم التنمية المحلية بالمغزى الإيديولوجي والقانوني، وكذا الخصائص والأبعاد والأهداف لنفس المصطلح، تطرق الدارسين والباحثين كذلك لأهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية والتي هي :

### أولا- مشاركة أفراد المجتمع المحلي

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئ التنمية،حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك[38].

فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية، وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة، و بالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة

---

36 - مرجع نفسه،ص58

37 - عدة ايمان ،مرجع سابق،ص40

38- مرجع نفسه ،42

التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة و قابلية لتحمل المسؤولية، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات التي تعمل على تنمية مجتمعهم، فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات على ضعف استجابة الأفراد لمشروعات التنمية المحلية، خاصة في المجتمعات التقليدية التي يشكل فيها جمود التراكيب الاجتماعية و الاقتصادية من خلال القيم والتقاليد الراسخة في هذه المجتمعات أهم عائق أمام التجديدات والمشروعات التنموية القائمة في المجتمع[39].

**ثانيا**- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية. فإحساس الأفراد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم ويساعد هذا على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون اتجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع، وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية أساسية تنموية في المجتمع[40].

**ثالثا**- تكامل المشروعات والخطط التنموية

39 - خنفري خيضر،مرجع سابق ص 27

40 مرجع نفسه ،ص28

يعني ذلك عدم فصل المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية عن بعضها البعض، أي أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعية بطبعها متداخلة و تؤثر بعضها على بعض.

كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية، ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج التي توفر الكثير من الجهد والوقت والمال، ويقضي على العديد من العوائق خاصة تلك الغير متوقع منها، وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكل مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية المحلية سواء تصورا أو تنفيذا[41].

**رابعا**- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة

يقصد بها كل الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي ، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأ نها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول عليها، و بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، والاعتماد على هذه الموارد يحدث تغيير حضاري مقصود من خلال إدخال أنماط جديدة، وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم[42].

**خامسا**- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها، و إنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير

41- المكان نفسه.

42 - احمد شريفي،"تجربة التنمية المحلية في الجزائر" ،مجلة العلوم الانسانية،العدد 40، جامعة قسنطينة،د س ن ،ص 15

الأجهزة الحديثة وما إلى ذلك من الأمور ال تي يصعب على الموارد المحلي ة أن تغطيها أو أن تلبيها، خاصة وأن معظم المجتمعات المحلية تعاني نقصا فادحا وأحيانا ندرة في الموارد الطبيعية والطاقات البشرية الكفأة، مما يستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات الحكومية التي هي عصب النشاط التنموي المحلي[43].

**سادسا**- توظيف القيم و التصورات القائمة في المجتمع

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد و التصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا و عاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع، وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي .

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي ، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها، وأهم الصعوبات التي تواجهها ذلك ما يسهل و يسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية، وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية، فهو بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية التي تمكن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني[44].

## المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

يقودنا الحديث في هذا المبحث إلى التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وذلك في البحث عن أصل وتطور وتعريف التنمية المستدامة ولو بإيجاز، ثم الحديث عن أبعادها وأهدافها كمطلب ثاني، ثم مبادئها وخصائصها كمطلب ثالث.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

43 - مرجع نفسه، 16

44 - محمد خشمون ،مشاركة المجالس البلديةفي التمية المحلية ، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،غيرمنشورة،(جامعة منتوري قسنطينة ،2011)،ص 102-107.

إن مفهوم التنمية المستدامة يجر أولا إلى البحث عن أصلها وتطورها مع مرور السنوات، ثم إعطاء تعريفا لها.

## الفرع الأول: أصل و تطور مفهوم التنمية المستدامة

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا، فإنها لا تمثل ظاهرة حديثة بل هي موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عما نتج من أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالمواد النادرة و التنوع البيولوجي والثقافي وما استقر في أدبيات الاقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانية في استغلالها ينجم عنه تكاليف باهضة للجيل الحالي والأجيال المقبلة، وعليه وقبل التطرق للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخية عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، حيث مر بعدة ملتقيات عالمية و وطنية في الاتفاق على معنى التنمية المستدامة نذكر من أهمها[45]:

في سنة 1972م"مؤتمر أستوكهولم": نظمته الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية تحت عنوان "الإنسان والبيئة"، حيث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدولي وغابت عنه الاتحاد السوفياتي وحلفائها ونوقشت فيه القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وصدرت أول وثيقة دولية:

حيث تتضمن الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول وتوصيات تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ التدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها[46].

و في سنة 1992م مؤتمر قمة الأرض: تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (cnued) في العاصمة البرازيلية "ريو دي جانيرو" تحت رئاسة "موريس سترونغ"، وجمعت هذه القمة أكثر من20000 شخص و1800 منظمة غير حكومية، ومنذ تلك الفترة تم إدخال انشغالات التنمية المستدامة في الإعلام الدولي ومرجع نقاش لتنمية الدول ونقطة للتفريق ما بين الدول النامية والمتخلفة ،وأدرجت في المؤتمر قضايا البيئة ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية ،تحسين مستويات المعيشة، تحسين حماية وإدارة النظم الإيكولوجية[47].

[45] - سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق،( بيروت: لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)،ص238

[46] -مرجع نفسه ،239.

[47] - محمد خشمون ، مرجع سابق،ص111

وأضفى المؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية الدولية وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وتمخض عنه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي هو خطة أقرها زعماء العالم في مجال التنمية المستدامة وبحضور 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة، انبثق عن المؤتمر تقريرا هاما وجاء بـ 27: مبدأ كلها تتمحور حول اعتماد الإنسان كمركز للاهتمام في جميع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية[48].

المصادقة على توصية مذكرة 21 هدفها خلق شراكة عالمية من أجل تنمية مستدامة وضرورة خلق وتنظيم الموارد المالية الجديدة ومساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين الاجتماعيين على تحقيق تنمية على أرض الواقع، إلى جانب اتفاقيات جانبية تم إمضاؤها خلال المؤتمر الدولي هذا نذكر منها[49]:

اتفاقية حول التنوع البيولوجي (la biodiversité)، واتفاقية التنوع المناخي (changement climatique)، واتفاقية حول الغابات.

في سنة 2002م المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ": تعتبر قمة التنمية المستدامة التي انعقدت بجنوب إفريقيا من أضخم المؤتمرات الدولية، حيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى 174 بلدا، وكان عدد المسجلين لحضور القمة خمسة وستون ألف شخص من بينهم عشرة ألاف مسؤول حكومي، وستة ألاف صحفي، وخمسة عشرة ألف شخص، يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة، وما يلاحظ في تلك القمة أن الأمين العام للأمم المتحدة طرح خطة عمل من 10 نقاط ركزت على:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة،
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية والريفية،
- القضاء على الفقر،
- تغيير عادات الإنتاج والإستهلاك المضرة بالبيئة،
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة،

[48] مرجع نفسه،112.

[49] - United Nation, "Agenda 21, programme of action for sustainable devlopment".

- توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية،
- تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا،
- الاهتمام بقضايا البيئة والصحة،
- الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة،
- حماية الموارد الطبيعية.[50]

## الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن من دون الأخذ بعين الاعتبار للأجيال المستقبلية ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم "التنمية المستدامة". وقد أصبح مفهوم ذات المصطلح واسع التداول في الوسط الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والبيئي كما إختلفت الإشارة في تسميته ما بين اللغة الفرنسية و اللغة الإنجليزية ولذلك أخذ معنين و هما[51]:

التنمية المستديمة Développement durable أو المستدامة soutenable ou viable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي Sustainable Development الذي يمكن ترجمته بالتنمية "القابلة للإدامة"،"الموصولة"، أو القابلة للاستمرار ولقد تم الإجماع على مصطلح "مستدامة" لكونه يوفق بين المعنى والقواعد النحوية أهم تعريف الذي تم تداوله في الأوساط الأكاديمية و المهنية الوارد في تقرير اللجنة الدولية للبيئة و التنمية المعروف "بتقرير لجنة برونتلاند"[52]:

"التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها". وتعرف كذلك: "تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية، وفيما يخص تلبية

[50] - زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف،( القاهرة: مصر، مطبعة ناس بعابدين ، 2005م)، ص. 54.

[51] - صالح فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر" مجلة الحقيقة، (العدد الثاني)، الجامعة الإفريقية بأدرار، مارس 2003م، ص. 205.

[52] - الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، نظرة شاملة لبيئتنا المتغيرة، (برنامج الأمم المتحدة (unep) لسنة 2007م)، ص. 7.

احتياجاتهم". كما ترتكز التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية والسكانية و الطبيعية، لذا عرفت بأ نها: " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية". أما من الناحية الاقتصادية فقد عرفها الاقتصادي الشهير "روبرت سولو" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989م التنمية المستدامة بأ نها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي "[53].

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عرفتها على أ نها :"التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة"، أما "وليام رولكز هاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية فيشير إلى أن التنمية المستدامة هي:"تلك العملية التي تقر بضرورة تحق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليس متناقضتين".

أما البنك الدولي للتنمية المستدامة عرفها: "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، أما الاقتصادي "هرمان" عرفها على أ نها: "العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية الاقتصادية و الاجتماعية لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل، وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية و البيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري".

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف العام للتنمية المستدامة على أ نها: "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل"[54].

## المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

سنتطرق فيما يخص أهم المحاور المتعلقة بمحاور التنمية المستدامة إلى أبعادها والمبادئ والخصائص وأهدافها ثم نتطرق أخيرا لأهم مؤشرات التنمية المستدامة.

[53] - عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر(1994-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،غير منشورة، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005م)، ص. 24.

[54] - الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، مرجع سابق،8

## الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

بالنسبة للأبعاد نجد عدة أبعاد متفاعلة فيما بينها: البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية البيئية ، والإدارية والتي نوجزها في ما يلي:

### أولا- الأبعاد الإقتصادية

إن الحديث عن الأبعاد الاقتصادية يقودنا إلى التكلم عن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إذ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي ، وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري، في حين تبلغ نسبة سكانها 25% من سكان الكرة الأرضية، وعن إيقاف تبديد الموارد كون أن الدول المتقدمة تعمل دوما عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية والعمل على أنماط جديدة ومستحدثة للحد من تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، ناهيك عن ذلك مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة، حيث يقع اللوم على البلدان المتقدمة ذات البعد الصناعي واستنزافها للموارد الطبيعية والمحروقات والصناعات التحويلية، والتي أدت إلى تلوث كبير وعليه ركزت التنمية المستدامة على فرض صرامة وعقوبات مالية للحد من تفاقم الكارثة، إلى جانب ذلك هناك أبعاد تتمثل في تقليص تبعية البلدان النامية والتنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة والمساواة في توزيع الموارد، والحد من التفاوت في المداخيل وتقليص الإنفاق العسكري[55]

### ثانيا- الأبعاد الاجتماعية والإنسانية

الحديث عن الأبعاد الاجتماعية يقودنا إلى التكلم عن تثبيت النمو الديموغرافي ، حيث أن التنمية المستدامة تعمل على الحد من النمو المستمر للسكان بالمعدل الحالي و السريع لأنه يحدث ضغوطا على الحكومات لتوفير الخدمات للسكان ،ضف إلى ذلك مكانة الحجم النهائي للسكان لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية ضغطا كبيرا وعاملا لا متناهيا لتدمير المساحات الخضراء واستغلال مفرط للحياة البرية والموارد الطبيعية، كما يوجد بعد آخر يتمثل في أن أهمية توزيع السكان له دور كبير في الحد من

[55] - حرفوش سهام، "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، (جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7و8 أفريل 2008م) دص.

تمركز الساكنة على مستوى المدن الكبرى و التي تؤدي إلى عواقب بيئية ضخمة[56]، إلى جانب تقليص تبعية البلدان النامية كون الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة هي في إطار التبادل التجاري، لأن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يحرم البلدان النامية من إيرادات ومداخيل ،إلى جانب ذلك هناك أبعاد ثانوية ممثلة في المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل، والاستخدام الكامل للموارد البشرية وأهمية دور المرأة في كثير من البلدان وتحقيق الأسلوب الديموقراطي في الحكم،وفكرة العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، إلى جانب المشاركة الجماعية الفاعلة وضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.

**ثالثا- الأبعاد البيئية**

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أنها تشتمل على مايلي: تتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الحفاظ على الأراضي الزراعية وتطويرها وتنمية الموارد المائية، وحماية الموارد الطبيعية من خلال المحافظة على الغطاء النباتي و القيام بحملات التشجير و تبني الاستثمار و العمل على عدم إتلاف التربة، استعمال المبيدات ،تدمير الغطاء النباتي والمصايد، صيانة المياه،تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، حماية المناخ من الاحتباس الحراري [57].

**رابعا- الأبعاد الإدارية**

لتحقيق التنمية المستدامة يجب تنظيم الجانب الإداري من خلال سن و استحداث قوانين خاصة للبيئة للحد من تدهورها مع عملية رسكلة النفايات داخليا، واعتماد تطور تكنولوجي في صالح البيئة وتتمثل في استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية، والأخذ بالتكنولوجيات المحصنة و بالنصوص القانونية الزاجرة، ضبط المحروقات وعلاقتها بظاهرة الاحتباس الحراري ، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[58].

[56] - بهاز جيلالي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010م) ،ص. 70.

57- مرجع نفسه ،ص72

58- مرجع نفسه ،ص73

## الفرع الثاني: مبادئ وخصائص و أهداف التنمية المستدامة

### أولا- مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عد ة مبادئ ومن بينها ما يلي:

- تحديد الأولويات بعناية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة،
- الاستفادة من كل دولار والمقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة، وهو ما يتطلب من الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل لذلك،
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها،
- استخدام أدوات السوق كاستخدام الضريبة من أجل تخفيض الإضرار البيئي ،
- العمل مع القطاع الخاص، أي تعاون الدولة مع الخواص ودعوتهم في العملية الاستشارية والعمل على ترقية المؤسسات وتشجيعها بالاعتماد على نظام الأيزو 14000،
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، أي الحكومات والدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني [59].

### ثانيا- خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص منها:

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي يهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية، عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي ،
- التنمية المستدامة هي عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا،
- التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة،

[59] - ريمة خلوطة، سلمى قطاف، " مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، (جامعة فرحانت عباس سطيف أيام 7-8 أفريل 2008م).

- التنمية المستدامة تعمل على مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي ،
- التنمية المستدامة تسعى لاستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد،
- التنمية المستدامة توجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي ،
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع[60].

## ثالثا- أهداف التنمية المستدامة

من بين أهداف التنمية المستدامة:

- إبراز أهمية الموارد البشرية والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات،
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في أفاق جديدة للتعاون،
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، مع تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية[61]،
- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد (la bonne gouvernance) في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير الآليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية
- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة

---

[60] - بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر، "التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"،( ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس سطيف )، يومي 7و8 أفريل 2008م .

61- ريمة خلوطة،سلمى قطاف،مرجع نفسه.

- تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه،
- تهدف إلى الحفاظ على الصحة ورعايتها والقضاء على كل مظاهر التلوث،
- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد ومنع استنزافها،

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم، دون أن يكون ذلك على حساب البيئة[62].

و حسب "ورست كوهلر"المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي و"جيمس لفنسون" رئيس مجموعة البنك الدولي أن :"مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا و تقييم مدى فاعليتنا"، وتتمث ل في الاهداف السبعة التالية:

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990م إلى2015م،
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015م،
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة درجات التفاوت قبل حلول 2015م،
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من1990م إلى2015م،
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من1990م إلى2015م،
- توصيل خدمات الصحة الإنجابية كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015م،
- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار إلى غاية عام2015م ،حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام2015م[63].

[62] - محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، (مصر:الإسكندرية:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002م)، ص. 94.

[63] - بوحرود فتيحة، مرجع نفسه.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق وبعد ما تعرضنا الى جملة من المفاهيم النظرية والمعرفية ، المتعلقة بالتنمية المحلية خلصنا الى النتائج التالية :

- لايوجد تعريف شامل ، عامل وموحد لمفهوم التنمية المحلية ، حيث ان جل التعريفات جاءت لتعبر عن وجهة نظر باحثين ومؤسسات دولية.
- ان التنمية المحلية بدت نتيجة تحرر واستقلال الكثير من الدول ومن بينها الجزائر التي عانت من ويلات الاستعمار وهذا الأخير سبب بطريقة مباشرة تخلفا كبيرا وفي شتى الميادين.
- فالتنمية المحلية تدعو إلى مساهمة أبناء الرقعة الجغرافية المحدودة في تحديث الأساليب وتنويعها وتوحيد الجهود المحلية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين. وهذا نتيجة تزايد السكان في الجزائر والوحدات المحلية، وهي نشاط منظم غرضه تحسين الأحوال المعيشية وتعبئة أهالي المنطقة الواحدة ودفع قدراتهم وتناميها على المستوى المحلي .

# الفصل الثاني

## واقع التنمية المحلية في الجزائر

سنبحث في هذا الفصل عن الاليات التي سعت الجزائر من خلالها الى دعم التنمية المحلية بمجموعة من القوانين التي كرس هذه الاليات من اهمها آليات الميزانية و مصادرها المختلفة من ضرائب ورسوم و صناديق إعانات وقروض و غيرها، مع التخطيط كعنصر هام لتحقيق التنمية المطلوبة سواء في تشكل مخططات البلدية للتنمية أو مخططات قطاعية أو مخططات إنعاش ودعم النمو مع الاستفادة من عائدات الأملاك المحلية بالإضافة الى الاستراتيجيات التي سعت الجزائر من خلالها الى بعث التنمية المحلية.

## المبحث الاول : آليات التنمية المحلية في الجزائر

للاستجابة لتطلعات المواطن المحلي وتحقيق احتياجاته المعيشية والتنموية فإن الإدارة المحلية ممثلة في الولاية أو البلدية مكنها المشرع و ضمن نصوص قانونية من آليات تمكنها من الوصول إلى التنمية المحلية المنشودة وتكرس وفقا للميزانية المحلية هذه الآليات بين الموارد الجبائية والمخططات التنموية سواء المحلية أو القطاعية والإجراءات المختلفة سواء في شكل صناديق أسست من قبل الدولة في هذا الإطار لتحقيق التنمية أو القروض أو العقارات المملوكة لهذه الجماعات وكذلك برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي و الإعانات المالية الموضوعة لهذا الغرض .

### المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية

### اولا: الإيرادات الجبائية

وتعد أهم مصدر مالي لإيرادات الجماعات المحلية وأكثر من غيرها مساهمة في التنمية المحلية وحددت هذه الموارد ضمن قوانين الضرائب والرسوم المختلفة والعائدة كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، ونوردها كمايلي[64] :

01- الرسم على النشاط المهني: ( T.A.P ) والمطبق على كل نشاط مهني صناعي أو تجاري أو غير تجاري ويحصل وفقا للنسب التالية 02 %،و مقسم على النحو التالي: 0.59% للولاية،1.30 % للبلدية،0.11% للصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL.

02- الدفع الجزافي V.F: ويحصل من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية و الهيئات المقيمة بالجزائر والتي تمارس نشاط وتدفع المرتبات والأجور.

03- الرسم العقاري T.F :ويخص الممتلكات المبنية والغير المبنية وتستفيد منه كليا البلديات فقط

04-رسم التطهير العقاري : ويخص إزالة القمامة ويفرض على الملاك والمؤجرين البنايات في مقر البلديات [65].

[64]- أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ،(جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق ، 2013 )،ص94

[65] - المرجع نفسه،ص95

05-رسم الإقامة : مخصص لفائدة البلديات الموجودة بها محطات عمومية أو سياحية أو اي مرافق سياحية فندقية وعمم بموجب قانون المالية 2003 على كل بلديات ومقرات الدوائـــر ويخصص لصيانة الحظائر العقارية للبلديات والولايات.[66]

06- الرسم علي الرخص المتعلقة بالتعمير : ويخص رخص البناء والتعمير والهدم والتجزئة وشهادات التعمير والمطابقة المادة 55 من قانون المالية 2002 .

07- الرسم على القيمة المضافة T.V.A : يعتبر ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك النهائي ، ويخص العمليات التجارية أو الصناعية الحرفية، وقد أحدث بموجب قانون المالية 1992 ، وتستفيد البلدية بنسبة 5% من هذا الرسم و 10 % لصندوق الضمانات المحلية من المبالغ المحصلة [67]

08- الرسم على الذبح وتستفيد منه البلدية مع صندوق حماية الصحة الحيوانية ويكون على أساس 05 دج للكيلوغرام

09- الضريبة علي الممتلكات : وتخص ممتلكات الأشخاص الذين اختاروا موطنهم الجبائي بالجزائر ، وتحصل بنسبة 60% للدولة و 20 % للبلديات و 20% .للصندوق الوطني للسكن وهي تشكل 8 % للموارد البلدية .[68]

10- قسيمة السيارات : المحصلة من لدن كل من لديه سيارة و وتعود نسبة 80% للصندوق الجماعات المحلية و 20 % للدولة. وهناك رسوم غير مذكورة في قانون الضرائب و انما أشارت إليها نصوص أخر ى منها :قانون المناجم نجد منها:

11- ضريبة الاستخراج : تعود منها نسبة 20 % للصندوق المشترك للجماعات المحلية .

12- الضريبة على الاستغلال المنجمي : يحصل 3 % منها لفائدة الجماعات المحلية .

13-الضريبة الإيكولوجية : والمؤسسة بموجب قانون المالية 2002وهي ممثلة فيما يلي :

- رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية الناقصة 70 % منه تعود للبلديات
- رسم الحث علي عدم تخزين النفايات الطبية تستفيد البلديات 10 % من هذا الرسم .
- الرسم الإضافي على تلويث المناخ تستفيد البلدية ب 10 %منه .

[66] - المرجع نفسه ،ص 95

[67] - المرجع نفسه ، ص96

[68] - المرجع نفسه ، ص97

- الرسم الإضافي للمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي تعود نسبة 25 % للبلديات من هذا الرسم.

## - ثانيا: الإعانات

هذه الإعانات التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية يضطلع بتسييرها وتقديمها العديد من الصناديق منها :

**ـ 01/صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةFCCL[69]:** المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 14/116 المؤرخ في 2014/03/24 وهو مؤسسة إدارية خاضعة لوصاية وزارة الداخلية وتتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن البلديات و للولايات ،وهدف الصندوق هو ضمان الموارد الضرورية للبلديات وتوزيعها وإزالة الفوارق بين الولايات و البلديات ومواجهة الكوارث والظروف الاستثنائية والحوادث غير المتوقعة، ودوره تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع التجهيز والاستثمار المحلي وكذلك:

- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية، وضمان القروض لفائدة البلديات والولايات.
- منح إعانات لفائدة البلدية لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي .
- المساهمة في كل الد راسات والأبحاث التي تتعلق بتطوير الجماعات المحلية.
- تشجيع أعمال تبادل الخبرات وترقية الجماعات المحليــة.
-المساهمة في تمويل تكوين المستخدمين المحليين والمنتخبين.
- تقديم مساعدات للجماعات المحلية التي تواجه صعوبات مالية او التي او تواجه كوارث او احداث طارئة و تأتي موارد الصندوق من حاصل الضرائب والهبات والوصايا ومساهمة الدولة وغيرها .

**-02/ الصندوق الخاص بتنمية الجنوب:** وقد انشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لعام1998 ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي 242/2000 المؤرخ في**200/08/16** ومهمته الاساسية هي[70]:

- تدعيم المشاريع بالمناطق الجنوبية .

---

[69] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المتعلق بانشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه و تنظيمه وسيره ،المؤرخ في 2014/03/24 ،العدد19 الصادرة بتاريخ 2014/04/02 ص 5

[70] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 242/2000 المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة2000المتعلقة بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ،المؤرخ في 2000/08/16 ،العدد13 الصادرة بتاريخ 2000/08/20 ص 13

- تمكين البلديات التي تعرف نقصا في الموارد من الامكانيات المتاحة له .

- المساهمة في اعمار وتنمية مناطق الجنوب الكبرى .

- دعم المبادرات المتعلقة بالجانب التنموي للمناطق الجنوبية .

**ـ 03/ الصندوق الاجتماعي للتنمية:** والمنشأ بموجب المرسوم 232/96 المؤرخ في 1996/06/29وتتعلق مهامه أساسا في[71] :

- تشجيع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى .

- العمل على توفير مناصب الشغل في إطار الشبكة الاجتماعية والقروض المصغرة وتمويل النشاطات الصغيرة وذلك عن طريق الوكالة الاجتماعية التابعة له .

**.04/الصندوق الوطني لتنظيم وتنمية الفلاحة** : يهتم هذا الصندوق بكل النشاطات الفلاحية في المناطق الريفية التي تعاني عجزا ويساعد البلديات على دعم الاستثمار الفلاحي بها[72]

**ـ 05/صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى :** يهدف هذا الصندوق المنشأ بموجب المرسوم402/90 المؤرخ في 1990/12/15 والخاضع لوصاية وزارة الداخلية إلى دعم ومساعدة البلديات في حالة الكوارث الطبيعية او الأخطار التكنولوجية خاصة ما تعلق بجانب البيئة وذلك وفق آليات مالية و اخرى مادية لتفادي النتائج الخطيرة والآثار المترتبة عن الكوارث المختلفة ،وتعد الإعانات هي الأخرى مصدرا مهما في تسيير وتنمية الجماعات الحلية في ظل غياب الاستثمار الحقيقي وعدم وجود مصادر تمويل أخرى حاليا[73].

## ثالثا/القروض

يكون مصدر هذه القروض إما الدولة أو صندوق الجماعات المحلية أو البنوك المختلفة (بنك التنمية المحلية او صندوق التوفير والاحتياط) حيث يصوت المجلس الشعبي البلدي أو الولائي على مداولة طلب القروض يحدد فيها مبلغ القرض ومدته وكيفيات تسديدة ويرخص التشريع للدولة وصندوق الضمان ضمان هذه القروض .

[71] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المتعلق بانشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الاساسي ،المؤرخ في 1996/06/29 ،العدد40 الصادرة بتاريخ 1996/06/30 ص 18

[72] - محمد شمخون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة: علم اجتماع التنمية، 2011،ص212

[73] - المرجع نفسه ،ص213.

وهو ما أكدت المادة 174 من قانون البلدية بنصها على أنه يمكن لجوء للاقتراض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل[74] وهو نفس فحوى المادة 156 من قانون الولاية والذي أمكن هذه الجماعة المحلية من طلب القروض هي الأخرى لإنجاز مشاريع تع ود عليها بمداخيل تمكنها من المساهمة في التنمية وسداد القروض التي على عاتقها وتمثل موردا اخر لتمويل المشاريع الحلية الخاصة بالتنمية سواء المتعلقة بالتجهيز او الاستثمار ويتم تسديد القروض بفضل الإيرادات التالية[75]:

-مساهمة المتعهدين في نفقات التجهيز العمومي عن طريق رسوم محلية تتراوح ما بين 01 الى 05 من قيمة العقار والارض المعدة للبناء

- اعانات الدولة عن طريق المساعدات النهائية .

- القروض المحتملة من المؤسسات المالية التابعة للدولة.

## رابعا/الهبات والوصايا

وتعد مصدرا خارجيا لتمويل الجماعات المحلية ورغم قلتها، إلا أنها تساهم في سير الجماعات المحلية وحصولها على موارد إضافية . وتتم عملية قبول الهبات والوصايا وفقا لما حدده قانون البلدية والولاية بشرط أن لا تكون مصحوبة بشروط تثقل الجماعة المحلية أو تمس باستقلالها ، وتختلف مصادر الهبات والوصايا فقد تكون من جهات عمومية أو خاصة مثال ذلك هبات وزارة التضامن والهلال الأحمر وتعد قليلة التأثير في الميزانية المحلية ولكنها تعد ذات منفعة مهمة [76].

## خامسا/عائدات الأملاك المحلية

تتكون أملاك الجماعات المحلية من صنفين من الأملاك المنتجة للمداخيل وأخرى غير منتجة وهي تشكل مفهوم الذمة العقارية والمنقولة للجماعات المحلية ( البلدية والولائية )، وتتمثل الأملاك المنتجة فيما يلي :

---

[74] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 11-10، والمتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 37 ، الصادرة في 03 جويلية 2001 .

[75] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 12-0710، والمتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 12 ، الصادرة في 29 فيفري 2012

[76] - شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية، مذكرة ماجستير في القانون ،جامعة تلمسان،كلية الحقوق ، غير منشورة 2010،ص109

-محلات ذات الاستعمال السكني.

- المحلات ذات الاستعمال التجاري والمهني .
- المذابح بالنسبة للبلدية .
- الاسواق الاسبوعية .
- مواقف السيارات .
- حقوق المكان داخل الاسواق .
- المخيمات الصيفية .
- حقوق الحفلات .
- الحجز العمومي .
- المداخيل لبيع المنتوجات البلدية .
- إيجار المنقولات ويشمل : الشاحنات والحافلات والجرارات معدات الأشغال العمومية.[77]

ويتم الاستفادة من عائدات الأملاك المحلية في المجهود الخاص بالتنمية المحلية وفق للإجراءات المتعلقة سواء بيع او تنازل أو إيجار الأملاك العقارية وكذا تأجير المنقولات .

كما يجب اللجوء إلى المناقصة العلانية او التسيير المباشر وذلك لتحصيل حقوق الاماكن العمومية والاسواق والمذابح وفق لدفتر شروط نموذجي.

و لتحسين مداخيلها من هذه الأملاك فإن الجهات المحلية يتعين عليها القيام بما يلي[78]:

- تحديث الإيجارات الخاصة بالمحلات السكنية أو التجارية .

- إعداد العقود النموذجية لمختلف الاستعمالات

- متابعة تحصيل الإتاوات و إعذار المتأخرين في التسديد.

وتوجه نتائج التحصيلات من الأملاك المحلية لصيانة المدارس وتشجيع مبادرات الشباب وترميم الاملاك العقارية ذاتها، وتعد المداخيل المتأتية من الأملاك البلدية قليلة وغير ذات أهمية بالمقارنة بمصادر تمويل الميزانية الأخرى، وكذا بالنظر لأن ممتلكات البلدية أصبحت محصورة وفقا لقانون الأملاك الوطنية رقم 30/90 المؤرخ في 1990/12/01 والذي حدد نوعية هذه الاملاك .[79]

## المطلب الثاني: الميزانية المحلية (البلدية و الولاية )

[77] - المرجع نفسه ،ص111

[78] - المرجع نفسه ،ص 115

[79] - المرجع نفسه ،ص116

لقد عرفت الجماعات المحلية أزمات كبيرة غداة الاستقلال بسبب العجز المالي ونقص مصادر التمويل ، مما أدى إلى البحث عن آليات ووسائل تمكن البلديات والولايات من السير العادي وتحقيق التنمية المحلية المطلوبة للسكان المحليين، فبتعديل المنظومة القانونية للجماعات المحلية ممثلة في قانوني البلدية و الولاية تم رفع مستوى اشراك هاتين الهيئتين ضمن جهود التنمية المحلية ،وهكذا عرفت هذه الهيئات ديناميكية جديدة، حيث ارتفعت الموارد تبعا لضرورة تسيير المصالح المحلية وأزداد الانفاق المحلي بفعل توسيع مجالات تدخل الجهات المحلية وتطور دورها [80].

وتظهر في هذا الشأن أهمية الميزانية المحلية في إدارة الجماعات المحلية وفي تحقيق التنمية المحلية المطلوبة والمحافظة على هذه الجهات المحلية المتمثلة في البلديات والولاية لتقديم الخدمة العمومية للمواطن والمساهمة في الجهد التنموي الوطني وتبقى آلية الميزانية كأهم مؤشر تنموي محلي مرصود لخدمة التنمية المحلية وتوفير حاجيات ومتطلبات السكان المحليين.

## أولا/تعريف الميزانية المحلية (البلدية، الولاية)

عرفت المادة 176 من قانون البلدية الميزانية الخاصة بالبلدية: هي جدول تقدير الإيرادات والنفقات السنوية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح للبلدية بسير مصالحها وتنفيذ برامج التجهيز والاستثمار.
أما ميزانية الولاية فقد عرفتها المادة157 من قانون الولاية على أنها جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح لسير مصالح الولاية وتنفيذ برامج التجهيز والاستثمار
وتشمل أقسام، التجهيز والاستثمار والتسيير وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة ومن مميزات الميزانية المحلية[81]:

- الطابع السنوي.
- الطابع التقديري.
- الطابع الترخيصي.

## ثانيا/أنواع الميزانية المحلية :

[80] - يلس شاوش بشير، المالية العامة، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية)،2007 . ص153
[81] - المرجع نفسه ،ص 155

تتشكل الميزانية المحلية من وثيقتين:

01- الميزانية الأولية: وهي الوثيقة الأصلية والتي تقدر فيها النفقات والإيرادات الخاصة بالسنة المعنية وتضم الوثائق التالية:

- الميزانية الأصلية ذاتها.

- جدول تلخيص يسمح بتحقيق التوزان بين أقسام الميزانية.

- جداول إحصائية ملحقة.

وهي تقدم ملخصا عاما عن الوضعية الاقتصادية والمالية للجماعة المحلية.

02- الميزانية الإضافية: يتمثل دورها في إعادة النظر في الميزانية الأولية قصد تكميلها وهي بهذا تعد تصحيحا وتتمة للميزانية الأولية. وهناك ما يعرف بـ:

-الاعتمادات المفتوحة مسبقا وتكون قبل الميزانية الاضافية.

- الأذون أو الترخيصات الخصوصية وتكون بعد الميزانية الإضافية[82].

## المطلب الثالث :المخططات

وتعد آلية للتنمية المحلية لما لها من دور في انجاز وتحقيق البرامج التنموية المحلية للاستثمار والتجهيز المحلي وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل ويقصد بعملية التخطيط هي رصد الإمكانات والوسائل وتوضيح الأهداف والغايات المراد الوصول إليها.

وقد عرفت الجزائر الكثير من تجارب التخطيط الوطني، كان آخرها مخطط الإنعاش الوطني الممتد خلال خمس سنوات(2014/2010)أما محليا فتعرف عملية التنمية سيرها وفقا للمخططات التالية[83]:

### اولا /المخطط البلدي للتنمية(PCD)[84]:

[82] - المرجع نفسه ، 158

[83] - المرجع نفسه ، 159

[84] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم رقم 73-136، النتعلق بشروط تسييروتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية المؤرخ في 09 اوت 19732 ، الجريدة الرسمية العدد 67 ، الصادرة في 21 اوت 1973،ص1004 .

المنشأ بموجب المرسوم136/73 المؤرخ في 1973/08/9 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز مخططات التنمية المحلية، وذلك بنصه على تمثل البلدية بقائمة تسجل فيها البرامج والإجراءات السنوية لإعتمادات الدفع حسب القطاع والفصل والمادة ،وهذه الوثيقة الأساسية والتي تترجم كافة العمليات التي يتكفل بإنجازها المنتخبون المحليون مهما كانت طبيعتها ومصدر تمويلها تمثل مخطط البلدي للتنمية ويشمل النشاطات التالية:

- التجهيزات الاجتماعية
- التجهيزات الأساسية القاعدية
- التجهيزات المنتجة
- التجهيزات الفلاحية

وتعرض باقتراحات المخطط على اللجنة التقنية لدائرة ثم على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة وطلب الإعانات المالية اللازمة للتنفيذ من الجهات المركزية، وبعد المصادقة والحصول على رخصة البرنامج الخاصة بكل ولاية المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية تشرع البلديات في تنفيذ المخطط وانجاز برامج التنمية المخطط لها تحت رقابة الولاية المخولة لها ذلك.

## ثانيا /المخططات القطاعية للتنمية(PSD)

وهي المخططات التي تتم على مستوى قطاعي ( قطاع الفلاحة، الري، الصناعة ، الاشغال العمومية... الخ)، حيث تقوم الولاية بإعداد رزنامة تخص الاحتياجات في الهياكل والتجهيزات أمام المجلس الشعبي الولائي وبعدها يحول في شكل مشروع إلى الوزارة المسؤولة عن التخطيط والتي تدرس المخطط وتدخل التعديلات المتطلبة عليه وترصد له الإعانات اللازمة من قبل وزارة المالية ضمن ميزانية الدولة، ويساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مثل هذه المخططات بالاقتراح وتقديم القطاعات الواجبة الاستفادة [85]،الا انه يبقى دور الوالي هو الحيوي في مجال إعداد وتنفيذ مثل هذه المخططات بحكم وضعه القانوني، وتعد هذه المخططات أدوات هامة في عملية التنمية المحلية وأساسية لها.

85- أحمد سي يوسف، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

وتسجل غالبية المشاريع التنموية والعمليات المهمة في المخططات القطاعية عن طريق الوالي وتنفذ عن طريق المديريات القطاعية وجل المشاريع التنموية تسجل ضمن هذه المخططات ويعتبر دورها حيويا في التنمية المحلية،

فهي تكرس الأدوات الفعلية لخلق فرص تنموية من الأطر التي حددها القانون للولاية كجهة محلية إقليمية ودورها في التنمية الخاصة بالمنطقة[86].

## المطلب الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي و الاستثمار

لقد اعتمدت الجزائر على العديد من البرامج التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني لاسيما خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2004 حيث كانت الوفرة المالية الناجمة عن أسعار البترول سببا في ذلك وتمثلت هذه البرامج أساسا في[87]:

### اولا/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

والذي أتي ضمن المخطط الرباعي2004/2001 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري(حوالي 7 مليار دولار أمريكي)ثم ليتدعم بغلاف مالي ليصل إلى1216 مليار دينار جزائري (أي ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي)

### ثانيا/البرنامج التكميلي لدعم النمو:

**وهو** ضمن المخطط الخماسي 2009/2005 حيث قدرت الاعتمادات المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار جزائري أي مايقارب (14 مليار دولار امريكي ) بما فيها برامج الجنوب والهضاب والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن الهش وكذا البرامج التكميلية المحلية وقد بلغ الغلاف الاجمالي له بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري عند اعادة تقييمه.

[86] - مرجع نفسه ،107.

[87]-يلس شاوش البشير، مرجع سبق ذكره،ص 155

## ثالثا/ برنامج توطيد الاستثمار:

كبرنامج الخماسي الثاني 2014/2010 والذي رصد له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل( 286 مليار دولار أمريكي) ،وقد كان الهدف من هذه البرامج هو تدارك التأخر في التنمية لاسيما عقب الفترة التي تميزت بمحاربة الإرهاب والاهتمام بالجانب الأمني.

وقد استفادت الجهات المحلية ممثلة في الولايات والبلدية وكذا المناطق المعزولة والمحرومة من المبالغ المخصصة في البرامج المذكورة سواء كمخططات تنموية محلية أو قطاعية أو برامج التجهيز والاستثمار وفقا للمبالغ المشار إليها وهو ما يظهر في ما تم تحقيقه في برامج السكن وشق الطرقات والتكفل الصحي وقطاعات النقل والهياكل الأساسية والتعليم والثقافة والرياضة وغيرها والتي عرفت انتعاشا كبير يمكن ملاحظته بكل موضوعية ،ومثال ذلك الاحصائيات الجدول التالية (الصادرة عن رئاسة الجمهورية)[88] :

- الرنامج التكميلي للهضاب العليا بمبلغ 620مليار دينار (2005-2009)
- -منها 288 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان موزعة كما يلي:
- - 73.8 مليار دينار لقطاع السكن.
- -36.4مليار لقطاعات التربية ، التكوين، التعليم العالي.
- 20.2 مليار لقطاع الصحة.
- -43.2 للتزود بالمياه.
- 57 مليار لتوصيل الغاز والكهرباء.
- 14.7مليار للشبيبة والرياضة والثقافة.
- 43.2 مليار للتشغيل والتضامن.
- 233مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية موزعة كما يلي[89]:

[88] - ادريس تومي ، تقييم اداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية في الجزائر2010-2015 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية ، 2014،ص50

[89] - مرجع نفسه ،ص51

- 50 مليار لتنمية الري الفلاحي.
- 137مليار لتنمية الهياكل القاعدية للنقل.
- 39.3مليار لتنمية الفلاحة والغابات.
- 6.7 مليار لتنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والسياحة والصناعة التقليدية.
- 11.3مليار لإصلاح قطاع العدالة.
- 18مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة
- 36.8مليار دينار لمشاريع التنمية بالبلديات حيث يلاحظ أنه من خلال البرنامج التكميلي للهضاب ان جل القطاعات شملت بهذا البرنامج واستفادت وفقا للمبالغ المشاريع المسندة إليها من اجل تحقيق التنمية المحلية[90].

## المطلب الخامس: الاستثمار المحلي

بعد أهم ركيزة في عملية التنمية المحلية لغرض تحقيق الحاجات المحلية وإتاحة مناصب شغل جديدة لليد العاملة المحلية ولهذا الغرض أنشئت محليا لجنة ولائية هدفها المساعدة وتحديد وترقية الاستثمار أو ما يعرف بـ CALPI،وذلك قصد تشجيع وضبط وجوه الاستثمار المحلي ومساعدة وتوجيه المستثمرين ومهمتها الأساسية هي ترقية ومساعدة المستثمرين محليا واهم أهدافها هي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم.
- ضمان ترقية الاستثمارات .
- توفير و احاطة المستثمرين بكل المعلومات
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي والوطني
- توجيه وافادة المتعاملين بالفرص المحلية المتاحة [91].

[90] - مرجع نفسه،ص52

[91] - مسيكة برابح ،الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية وآلياتها ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة،( جامعة الجلفة زيان عاشور كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)،ص57

## المطلب السادس: الوعاء العقاري و مخططات شغل الأراضي والتعمير

يعد آلية مهمة في عملية التنمية المحلية بدورها في ايجاد وحجز الوعاء العقاري الضروري لإنجاز مشاريع التنمية المحلية لفائدة الجماعات المحلية.

### اولا: مخطط شغل الأراضي (POS ) :

احد أدوات التعمير هدفها تحديد وبصفة مفصلة قواعد وحقوق شغل الأراضي، وهو يعرف النطاق الطبيعي للأراضي المراد شغلها وإنجاز المشاريع التنموية عليها ، وقد ضبط إجراءاته القانون 29/90 المؤرخ في1990/12/01 المتعلق بالهيئة والتعمير[92].

**ثانيا/ المخطط المدير للتهيئة والتعمير (PDAU) :** و هو مخطط حضري تحدد فيه التوجيهات الأساسية لسياسة العمرانية وضبط التوقعات المستقبلية للتعمير بعين الاعتبار للتصاميم والمخططات الخاصة بالتنمية ويتم إعداده باقتراح من رئيس البلدية بعد دراسته من قبل المجلس الشعبي البلدي ومصادقة الوصاية عليه ،90 و منذ صدور قانون التوجيه العقاري أوكلت مهمة تسير العقار إلى هيئات خاصة هي الوكالات العقارية التي كانت تربط بين البلديات ثم صارت ولائية والتي كلفت بتسيير العقاري التابع للجماعات المحلية والإشراف عليه حيث ان التصرف في الوعاء العقاري التابع للجماعات المحلية يكون من طرف الوكالة الولائية للتنظيم والتسيير العقاريين التي يرأس مجلس إدارتها الوالي ومنوط لها التعامل العقاري لفائدة البلديات وتوفير العقار قصد انجاز التجزئات أو الاستثمار الاقتصادي أو الصناعي وفقا لآليات حددها القانون للمساهمة في التنمية المحلية.[93]

[92] - المرجع نفسه،58

[93] - المرجع نفسه ،59

## المبحث الثاني: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر

من اجل تحقيق نهضة تنموية محلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة سعت الجزائر الى تطبيق مجموعة من سياسة العمومية المبنية على أسس علمية ومنهجية وكذا اتباع مجموعة من الاستراتيجيات من اجل تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية و محاولة اعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر .

### المطلب الاول : الاصلاحات المالية

#### اولا : تجديد الجباية

تتمثل الجباية الاداة الاساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب اعادة الاعتبار للموارد الجباية المحلية و هذا التجديد يكون عن طريق اشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق اشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها ونسبها وكيفية تغطيتها، كما ان منح الصلاحيات للجماعات المحلية تهدف الى تقريب ادارة الجبايات من المواطن والوصول الى رفع مردودية الضرائب،وباعتبار ان الجماعات المحلية هي المستفيد الاول من الجباية المحلية وهي بحاجة الى الموارد المالية وجب عليها البحث عنها وتحصيلها،كما يمكن للدولة ان تتخلى عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية اذا كانت تؤدي الى تحسين الوضعية المالية في البلديات والولايات وذلك من اجل منح اعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات [94]

#### تانيا / اصلاح مداخيل الاملاك

تعتبر هذه المداخل ضعيفة بالنسبة للبلديات ولهذا وجب اعادة الاعتبار لها وذلك للتحكم في تسييرها في الجماعات المحلية لتتوفر على املاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الجهات الاخرى مصادر ماليا مهما يجب تثمينه و الرفع من مردوده[95]

[94] - محمد سعودي ،اثربرامج عم النمو المحلية في الجزائر،مذكرة ماجستير، غيرمنشورة (جامعة الشلف ،الجزائر،2006،ص20

[95] - مرجع نفسه ،ص21

**ثالثا/ العقود البلدية للنجاعة :**

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية الممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثل عن الادارة المركزية وممثل عن المجلس الوطني للتخطيط و ممثلا عن احد البنوك (بنك التنمية المحلية مثلا) من جهة اخرى حيث تهدف هذه العقود الى اعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها ووضع برامج التصحيحية على المدنيين على المدى القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في تسيير وتحكم أحسن في المشاكل المتعلقة بها والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن المالي للبلدية ويحدد عقد النجاعة اجراءات داخليه واخرى خارجية .

- **الاجراءات الداخلية:** تهدف الى تحسين القدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم وتسيير الموارد البشرية والمادية.

- **الاجراءات الخارجية**: تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية في مساعدة مالية سواء من قبل الدولة او البنوك[96]

## رابعا/ المعاهدات البلدية:

تضمن هذه المعاهدات انجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة و تحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة ويتمثل دور هذه المعاهدات في توزيع الاعباء بين البلديات مقابل تحقيق التنمية وتمثل أهدفها في:

- تطوير الاستثمار المحلي

-ادماج الجماعات المحلية في التنمية المحلية

- تنسيق المجهودات بين البلديات لإنجاز عدد من المشاريع والتجهيزات وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع .

ويمكن القول ان امام الوضعية المالية المتدنية للبلديات تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان والمجتمع[97]

## خامسا/ تجديد الاقتراض المصرفي:

[96] - موسى رحماني ، وسيلة السبتي."واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية "،الملتقى الولي حول تسييرو تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ،(الشلف ، الجزائر،2006) ص4

[97] - مرجع نفسه ،ص6

ان اعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي يستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال ،والاعتراف للجماعات المحلية في حق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراته المالية شريطة ان تكون طويلة المدى ، وتتشكل ضماناتها من موارد دائما ،وبذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي وتسهيل ادماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية

**سادسا / الشركات المختلطة:**

هي شركات تساهم في الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50 بالمئة اما النسبة الباقية فقد تكون من طرف متعاملين خواص او عموميين لغرف التجارة والصناعة و تهتم هذه الشراكات بترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري بالإضافة الى ترقية استغلال المرافق العمومية و من اهم مبررات اللجوء الى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشى التفرقة بين القطاعين العام والخاص [98]

**سابعا/ اصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية**

نظرة للنقائص التي اظهرها سير الصندوق ، هناك العديد من الاقتراحات التي تم تقديمها بإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله الى بورصة الجماعات المحلية ، حيث يتم فيه هذ البورصة تداول القيم العقارية و الاسهم والسندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية ،وتهدف هذه البورصة الى :

- توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية لاستجابة امثل للتنمية المحلية.
- السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية.[99]

اما بالنسبة لموضوع عملية بورصة الجماعات المحلية يتمثل في:

- الاسهم: و هي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية او مالكا في حالة الشركات المختلطة

**98 - المدرسة الوطنية للإدارة ، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية ،حلقة دراسية من إعداد طلبة فرع الادارة المحلية ، 2006/2005،ص87**
**99 - محمد سعودي ، مرجع سابق ،ص25**

- السندات :هي قيمة بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الاصدار.

## المطلب الثاني : الادارة المحلية

ان التحول في حياة وفلسفة الدول والميل نحو التوسع في مجالاتها الاقليمية وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الادارة المحلية لا دارة تحديات التنمية المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الادارة المحلية من اهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية ،وتعمل الادارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي وذلك من خلال [100]:

ـ ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الاساسية وعدالة التوزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات

ـ ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية ،فالادارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة امام الجماهير،

ـ تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول الى التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية

ـ رابعا الاشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية

ـ تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية .

ـ الاشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية و تسيير النفايات الحصرية.[101]

## المطلب الثالث: المشاركة الشعبية

[100] - موسى رحماني ، وسيلة السبتي، مرجع سابق،ص6

[101] المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سابق،ص26

فهي التي تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحداتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجات اولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية ولا يتحقق ذلك الا من خلال المشاركة الفاعلة والفعلية في اعداد و تنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف الى تحقيق التنمية .

كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفتح المجال امامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الاحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات و ترشيد القرارات و دمج متطلبات و احتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات و سياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية[102].

## المطلب الرابع: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين اجهزته من اجل تحقيق التنمية

ان التخطيط المحلي يعملوا على التوظيف الامثل للموارد المحلية وتحقيق افضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو و تحسين الانتاجية و خلق مواطن العمل والاستفادة من الاقتصاديات الحجم و الاثر المضاعف من خلال الانفتاح على مناطق مجاورة كما ان التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم خلالها الرابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويضم التوازن الاقتصادي البيئي يؤدي الى توفير بنية تحتية وبيئية تمكنة و تساعده على الاستغلال الامثل للموارد محلية مع مبدا المحافظة على البيئة[103]

## المطلب الخامس :تدعيم الاستثمار المحلي

[102] - ادريس تومي،مرجع سابق ،ص82

[103] أحمد سي يوسف،مرجع سابق ص 56

يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي و يهدف هذا الاستثمار الى تراكم الثروات و خلق فرص أكثر من مناصب العمل و يرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي و الأسواق المالية و التي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة.

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات و التجارب في هذا الميدان, إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية و التي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي و فعال يخدم أهداف التنمية و يرقيها و يحقق مكاسب و موارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص و ذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق و واجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.[104]

كما يمكنها إنشاء شركة تكون فيها هي المسير و المالك الوحيد و تتحمل جميع المسؤوليات و الأعباء و المخاطر التي تلقى على عاتقها, كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور و في هذه الحالة فان الجماعة المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة.[105]

حيث أن قانون الاستثمار93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية و يتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية و تحديد الاستثمارات CALPI على المستوى المحلي و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطنيAPSI حيث تتكفل هاتين الهيئتين بمايلي:

-تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

- ضمان ترقية الاستثمارات.

- توفير و إحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية " الاقتصادية, التقنية, التشريعية, التنظيمية " و المتعلقة بمجال استثماراتهم و طرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.

[104] - موسى رحماني ، وسيلة السبتي،مرجع سابق ،ص

[105] - مرجع نفسه ،ص10

- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته و تدعيمه بشكل فعال و ناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق و العولمة و حرية التجارة و المنافسة الاقتصادية[106].

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق وبعد ذكر آليات التنمية المحلية في الجزائر وكذا استراتيجيات بعث التنمية المحلية في الجزائر والتي سعت الجزائر من خلالها الى المحاولة لتأدية الخدمة العمومية و الوصول الى التنمية المحلية المطلوبة ولكن رغم كل هذه الاليات و الاصلاحات التي اشارت اليها العديد من الدراسات و التي تعد ضرورية لتعزيز دور الجماعات المحلية وتكريسه في توفير الايرادات المالية وتنويع مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار الا ان هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من التنمية المحلية وتجعلها امرا مستعصيا و التي سنتطرق اليها في الفصل الثالث.

[106] - مرجع نفسه ،ص10

# الفصل الثالث

## معوقات التنمية المحلية في الجزائر

سنبحث في هذا الفصل عن إجابة لسؤال كبير وعميق، كثيرا ما شغل ويراود أذهان رجال السياسة والحكام وأصحاب المناصب العليا، وحتى الباحثين في شتى ميادين العلوم سواء كانوا في ميدان العلوم الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك، لما له علاقة بالتنمية فكيف لبلد كالجزائر بمساحته القارية والغنى المفرط في موارده الطبيعية وخاصة الطاقوية منها البترول والغاز الطبيعي، وإمكانياته السياحية وثروته البشرية المقدرة بنسبة كبيرة من الشباب التي تقدر بأكثر من خمسة وسبعين بالمائة ،والتاريخ المشرق والمشرف،أن يبقى يتخبط في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ حوالي نصف قرن أو يزيد من الاستقلال ومازال سبب في عدم القدرة على تحقيق التنمية المحلية في هذا الوطن . وذلك ناتج لعدة أسباب وصعوبات على اختلاف مصادرها ، وهو موضوع دراستنا في هذا الفصل.

## المبحث الأول: الصعوبات السياسية و الإدارية و الأمنية

لقد تحدث العديد من المفكرين عن الصعوبات السياسية، والإدارية، والأمنية بإسهاب لما لهذه الأسباب من تأثير مباشر على التنمية المحلية سواء كان في الماضي، أو الوقت الحاضر فمن أهم الصعوبات نذكر:

### المطلب الأول: الصعوبات السياسية

نظرا لانتهاج الجزائر لنظامين مختلفين بين مرحلتين متباينتين "نظام الأحادية ونظام التعددية"، فإنه يمكن التحدث عن الصعوبات السياسية من خلال طبيعة النظام السياسي كفرع أول والأزمات السياسية كفرع ثان[107].

#### الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي

يقصد بالنظام السياسي هو كل نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها ، منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة، والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية، وفي صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها، أي كل سياسي داخل أي بناء إجتماعي، أما في صورته الهيكلية أو المؤسساتية أو التنظيمية هو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي، وهي المؤسسات التشريعية، التنفيذية والقضائية.

حتى وإن كانت دراسة طبيعة النظام السياسي تقوم أساسا على دراسة مؤسساته السياسية والإدارية وكيفية عملها وسيرها، إلا أنها غير كافية لفهم الآليات التي يقوم عليها هذا النظام والنظام السياسي الجزائري له هيكلة وديناميكية وطريقة كاريزمية خاصة به، كما له مهمة تاريخية محددة تتمثل أساسا في بناء الأمة والوطن، غير أن المحتوى الذي يتميز بالضعف غير كفيل لتحقيق اندماج وتوافق وطني ضروري لإجراء تحديث وطني داخلي[108]، ناهيك عن التبعية الخارجية المفضوحة ،فبعكس التجارب الأوروبية في القرن 19م، لم تكن عملية البناء الوطني قائمة على

---

[107] - بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال"من خلال الوثائق والنصوص الرسمية"-ج2 ، (الجزائر: دار المطبوعات الجزائرية 2005 م)،ص65 .

[108] - السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري،( الجزائر: دار الهدى ، 1993م)، ص. ص. 38،48.

محددات حركية اقتصادية، بقدر ما هي قائمة عن طريق جهاز سياسي يراد من خلاله البحث عن أسس تضفي له مشروعية البقاء[109].

ومن هذا المنطلق ربط" فرونتز فانون"بين اتجاهين حول تأثير النظام السياسي على دواليب التنمية وهما :"كيفية تأثير تسلطية الدول المستقلة حديثا ممثلة في حكامها، وغياب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة" ، ورغم أن جل الأنظمة السياسية ومن بينها النظام الجزائري تعمل على تحقيق هدف الاندماج بين أفراد المجموعة الاجتماعية في إطار فضاء معين إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، وبالرغم من أنه مطلب عام وقومي إلا أنه مقترن بالعنف في نفس الوقت بالنسبة للدولة المتميزة بالقومية، ولهذا فإن الأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف انطلاقا من الكيفية التي تهيكل به هذا العنف وتديره[110].

والكلام عن تأثير طبيعة النظام السياسي وعن تحقيق رغبة وأمال الشعب وتنميته ليس نابع من فراغ، وإنما دليلا نابعا من كون أن النظام السياسي في الجزائر والناشئ عن حرب التحرير أراد تحقيق نموذج للاندماج المتميز بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الاستعماري، إلا أن صور العلاقة الاندماجية والتهميشية بقت نفسها ولم تختفي مع الاستقلال، فنجد أن سياسة الدولة المستقلة أدت إلى تعويض نقص في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي هي من مؤشرات قياس التنمية إلى اللغو والمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والإيديولوجية، وبالتالي بات كل من الاستقلال ومعه النظام السياسي غير كفيلين بتحويل المشروع الوطني للتنمية المحلية إلى مشروع جديد يحقق أمل ورغبة المجتمع المحلي فهذا النظام الذي أخذ على عاتقه المسؤولية أفرط في الإكراه والقهر وتوسيع الهوة بينه وبين أفراده، وبالرجوع إلى الوراء قليلا تتحقق رؤية الأستاذ "محمد طاهر بن سعدة":"أن غموض مشروع جبهة التحرير الوطني يكمن في أ نها اختصرت المجتمع ككل في الأمة، من حيث أن الدولة لا تنشئ فقط الأمة و لكنها تنشئ المجتمع بحجم الدولة، رغم كونهما وحدتين مختلفتين تماما [111] ، ولهذا فإن هذه النظرة السلبية كان لها الأثر الواضح في عدم كسب وتحقيق تنمية محلية ناجحة، والسبب كان الخنق الثري التصارعي بين أفراد المجتمع إلى غاية الانقلاب السياسي الناتج عن أحداث أكتوبر 1988م،ففشل التنمية المحلية كان نتيجة تسلطية النظام والتي غطت هيمنته مجموعات

[109] - مرجع نفسه ،49.

[110] - محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية.( الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع،2010م)،ص125

[111]Mohamed tahar ben saada, le régime politique Algérein de la ligimité historique à la ligimité constitionnelle Algerie,(ENA,1992.) p. 8.

مسيطرة أخذت السلطة بعد الاستقلال بغطاء إيديولوجي شعبوي ، فإن كانت التجربة الأوروبية في القرن 19م سياسيا تحت غطاء اجتماعي برجوازي فإنه عكس ذلك في الجزائر كون أن النظام ألبس لباسا اجتماعيا شعبيا مغلطا، صحيح أن عملية البناء الوطني بعد الاستقلال كانت تنوي الابتعاد عن الديموقراطية البرجوازية[112]،

غير أن ذلك لم يضمن حماية للشرعية الثورية من خطر هيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار السلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة، حجبت الرؤية وأدت بسياستها إلى عقم في التنمية الحقيقية، حيث كانت السيطرة من طرف مجموعة اجتماعية ذات أصل عسكري ثم التحقت بها تدريجيا أخرى ذات أصل بيروقراطي وتكنوقراطي ، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي خوفا من فقدان لمصالحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المكتسبة المحفوظة منذ عهد النظام الاشتراكي الذي لم يحقق التنمية المحلية المرجوة. لذلك فإن اعتقاد الكاتب الجزائري "محمد إلياس مصلي" على أنه يجب التفرقة بين ديكتاتور محافظ وآخر ثوري ، حتى وإن كان كليهما يستعمل الوسائل القهرية للحفاظ على السلطة.

فمنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا لم يعرف طبيعة النظام السياسي ولا توجهاته في شتى الميادين حتى ميدان التنمية لم يعرف لها السبيل الحقيقي ،كون أن الاهتمام الكبير كان صراعا دائما بين ذوي الامتيازات والمهمشين، فلو أخذنا مقارنة تقريبية بين النظام السياسي في الجزائر مع غيره من الأنظمة السياسية، والكيفية التي أثر بها على التنمية فنقول: هناك تشابه مع نظام" جمال عبد الناصر" في مصر ونظام "بينوشي" في الشيلي، فكلها ديكتاتوريات ذات طبيعة رجعية اعتقدت بضرورة استعمال جميع الوسائل المتاحة ،حتى تلك الغير أخلاقية في بناء الدولة رغم معارضة القانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص[113].

وهذا التشابه ورثته الجزائر مع شخصية كاريزمية جاءت من رحم الطبقة الكادحة، ومن عائلة ومنطقة مؤمنة بالثورة، حمل معه فكر تحرري وهذه الشخصية ولدت بعد صراع شديد في وسط النظام السياسي بعد انقلاب عن الشرعية الثورية، ثم تلته شخصيات أخرى في ذات النظام ومن نفس النطفة السياسية، همها الوحيد والكبير هو التمسك بالكرسي(السلطة) على حساب تحقيق التنمية المحلية التي يصبو إليها هذا الشعب، فالحقيقة المشهودة في هذا النظام

---

[112] مرجع نفسه،ص9

[113] .الحاج سي فضيلي ،وآخرون "اشكالة التنمية المحلية مقومات و معوقات "، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد رقم :09 ، الجزائر،جانفي 2017،ص 170

السياسي أنه لا يمكنه تطبيق ديموقراطية "أثينا" ولا ديموقراطية "أمريكا" لارتباط ذلك بالحراك الاجتماعي ، لكن بإمكانه تحقيق وإقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام طوعيا لذات القانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع في ذات النظام السياسي [114]، الأمر الذي لا زال لم يتحقق ويقترب أكثر من الدولة البوليسية التي تناقض دولة القانون، والدليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات والعزوف عنها وغيرها، وهذا ما أثر سلبا على عمليات التنمية المحلية، والجدول رقم(01) يبين نسبة المشاركة الشعبية في مختلف الانتخابات التي نظمها هذا النظام السياسي والذي بين العزوف الشعبي الذي اثر على شرعيته وانعدام الثقة بينه وبين مختلف فئات الشعب وتأثيره على العمل التنموي

**- جدول(01 ) يوضح نتائج الانتخابات (المحلية ، التشريعية، الرئاسية)، صادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مركز الإعلام، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.**

| الانتخابات | رئاسية 1999م | تشريعية 2002م | المحلية 2002م | رئاسية 2004م | تشريعية 2007م | المحلية 2007م | الرئاسية 2009م | تشريعية 2012م | رئاسيّة 2014م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المشاركة الانتخابية | %48 | %51 | %60 | %54 | %37 | %45 | %74 | %42 | %52 |

وما زاد الطين بلة أن ذات النظام عقد الأمور أكثر عندما غذى فكرة ضرورة الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أ نها قهرية، و أن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش مثل ما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988م، وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ منذ 1992م إلى غاية 2011م[115]، وكثيرا ما تعارض ذات النظام في مراحله ما بين واقعه وبين خصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن المجتمع الجزائري الفلاحي والذي يعاني من نسبة عالية من الأمية.

**[114] - Mohamed Elyes Mesli, L'algerie en question, (editions houma, 2000), p. 173**

**[115] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 44/92 .المتعلق بإعلان حالة الطوارئ المؤرخ في1992/02/09، الجريدة الرسمية العدد 10 الصادرة بتاريخ 11أوت 1992.**

## الفرع الثاني:الأزمات السياسية

لقد تعددت الأزمات السياسية في الجزائر و التي كان لها الأثر البارز في تثبيط و عرقلة التنمية المحلية منذ أكثر من عقد من الزمن، و التي نختصرها في ما يلي:

**أولا: أزمة المشروعية**

إن الحديث عن أزمة المشروعية يقودنا إلى الصراعات التي عرفتها الجزائر منذ بروز الحركة الوطنية في العهد الاستعماري وتنامت مع بزوغ فجر الاستقلال وظهرت جليا في أزمة صائفة 1962م خاصة بين المدنيين والعسكريين ،مما ولد تكهرب وتشاحن العلاقات وطفت إلى السطح بوادر وطبول الحرب الأهلية لولا خروج الشعب الذي فجر الثورة وصمم على عدم قتل نتائجها، وهذه الأزمة في المشروعية غذت الفشل الذريع للتنمية المحلية وأخرت ركبها مقارنة مع باقي الدول العربية [116]،كون أنه من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن تسير الصراعات بداخلها بالتوازي مع تحقيق التنمية المحلية كانت أو أي تنمية أخرى، كما أن أزمة المشروعية تولد الاحتقان[117]، الأمر الذي لا يضمن لها حكم أطول واستقرار والدافع إلى ذلك الخوف والاجتياح الخارجي والانقلابات العسكرية والثورات الشعبية ،وأزمة المشروعية تولد سوء العلاقات بين الحكام والمحكومين وبالتالي تفجر بناء المخططات الإنمائية بمختلف أنواعها والتنمية المحلية بدرجة خاصة وهذا يعاكس ما قاله المفكر "ماكس ويبر"[118]: " إن أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام.

والمشروعية عرفها الكثير من المفكرين، فمنهم من سماها الجماعة السياسية، وآخرين أطلقوا عليها بالخرافة السياسية،يقول" تيد قيير": "يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أم على أحقية، وفقا للقانون وعلى استحقاق للدعم فهي درجة ومدى وعي النخبة (الصفوة) والعامة(باقي الطبقات) على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع فالنظام والقائد الذي يتمتع بالمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالروح الوطنية العالية، ويمثل جزء من تاريخها الحافل المجيد ويعمل وفقا لقيم المجتمع والجزائر عرفت أزمات المشروعية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وقد كان لها الأثر البالغ في تحقيق التنمية المحلية وخروج

---

[116] - الحاج سي فضيلي ،واخرون ،مرجع سابق،ص172

[117] - Mohamed Tahar Ben Saada,op.cit .p. 108.

[118] - عبد الحميد ملال ،معوقات التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة،(كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة طاهري مولاي ،سعيدة ،2016/2015 ) ،ص48

الشعب من عنق زجاجة التخلف، فما إن زالت أزمة صائفة 1962م حتى طفت أزمة 1965م والانقلاب على الشرعية الثورية، ثم تلتها أزمة 1979م مع وفاة الشخصية العصامية الكاريزمية الرئيس الراحل" الهواري بومدين" وأزمة من يخلفه [119]، ثم تأتي النقطة التي غيرت مجرى الحياة السياسية بشكل كبير، وولوجنا إلى مرحلة جديدة في تاريخ السياسة الجزائرية وهي مرحلة الانفتاح السياسي ، وكل هذه الأزمات تركت التنمية المحلية كنطفة في وسط الأنبوب الاصطناعي المفصول عن التوصيلات الكهربائية، وظلت حبيسة أدراج مكاتب الهيئات الوزارية والدوائر الحكومية[120].

وبحسب قول المفكر السياسي "دافيد إيستن": إن السلطة هي نوع من القوة السياسية معترف بها على أساس أنها مشروعة ومقبولة من طرف الذين يخضعون لها على أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم، وقد وصف تلك العملية بـ: "أن كل جماعة حاكمة لها الجرأة على جميع الصلاحيات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطوي إن هذه المبادئ هي أسس المشروعية."

وما يلاحظ على معظم الأنظمة العربية المعاصرة افتقادها للمشروعية وهذا يرجع للطبيعة الغير مستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد والأمثلة كثيرة، وإلى جانب عدم استقرارها كميزة أساسية يصعب التنبؤ بمستقبلها، إذ تغذيها الإشاعات والغموض في التسيير وقادتها السياسيين مسكونين بشبح الخوف من المجهول، ومع انعدام أو قلة درجة مشروعية الأنظمة نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية وسياسة القمع الجماعي الأمر الذي خلق وولد نوع من الشك وعدم الارتياح وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين[121].

ولا يختلف اثنان على أن الجزائر واحدة من هذه المجموعة العربية أثرت عليها أزمات المشروعية في تحقيق رغبات المجتمع المحلي ، وعرفت فيها التنمية المحلية ركودا كبيرا خاصة وأنه لا توجد ثقافة التداول على السلطة بحكم أن الحكام لا يتغيرون إلا بالانقلاب العسكري أو الموت العادي أو الاستقالة بالإقالة أو البقاء إلى حين.

### ثانيا: أزمة المشاركة

بعد استقرائنا لتأثير أزمة المشروعية المنبثقة من ذات النظام السياسي في بلوغ درجات عالية من التنمية المحلية في الجزائر، فإن الحديث يتوقنا إلى أزمة أخرى لا تقل شأنا في تأثيرها على

---

[119] - زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة،( الجزائر: دار الهدى ،عين مليلة ، 2009)،ص160

[120]- علي كافي ،من المناصل السياسي الى القائد العسكري (1962-1946)، ( الجزائر: دار القصبة 2001)،ص84

[121] - عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص50

تحقيق ما تصبو إليه طبقات المجتمع لتحسين الأوضاع المعيشية لها ألا وهي أزمة المشاركة في البناء السياسي، كون أن مشاركة جميع أقطاب وأطياف المجتمع في العملية السياسية تعد من البنى الأساسية في مشروعية الأنظمة مما يغذي المشاركة الشعبية، سواء كانت من حيث العدد أو من حيث مدى اتساع مجالات المساهمة وديمومتها ووجود الإطار المؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة وتظهر صور المشاركة من خلال الجهود المبذولة في التأثير على القرارات الحكومية وصنع السياسات العامة وسلوك المواطنين المنظم ضمن اللعبة الديموقراطية كالترشح والانتخاب وتنظيم المظاهرات وتقديم الاحتجاجات والضغط على الدولة واستعمال القنوات المسموعة والمكتوبة في إسماع الرأي والعمل النيابي سواء المحلي أو الوطني [122].

ويظهر تأثير أزمة المشاركة على التنمية المحلية في عدم استقطاب الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة للإطارات الشابة والنزيهة ،بل تقهر أصحاب المبادرات القيمة المبدعة وتفرض قوالب جاهزة (stéréotype) وهذا ما ولد العزوف لدى النخبة التي أقصيت بشكل أو آخر من المساهمة في عملية تحقيق تنمية محلية، واتبعت الأحزاب السياسية الموهومة بالقوة على التأييد والحشد والمساندة لجل القرارات دون الإسهام في صنعها، نتيجة ضعف الحزب من الكوادر الحقيقية على عكس الاشخاص الذين أرهقوا الشعب بأفكارهم وأعدموا التنمية المحلية في شتى المناطق من الوطن[123].

كما أن أزمة المشاركة تكمن كذلك في إقصاء شريحتين هامتين من أبناء الشعب وهما شريحتا النساء والشباب الذين لا يمكن القول بأنهم عزفوا عن السياسة ، لأننا بصدد إطلاق حكم مسبق، ولكن هناك تهميش وشبه إقصاء لهذه الفئة الهامة من المجتمع الجزائري ،وسواء قامت الأحزاب باستقطابهم كمناضلين أو الدولة كموظفين في مناصب قارة، فلا شك أنهم يساهمون في البناء التنموي المحلي ، فالأحزاب المشكلة للحكومة والمسؤولة عن التنمية المحلية مازالت ترفع شعارات التشبيب ولازالت تتبنى في خطاباتها لغة الخشب والنغمة الرنانة، وعيبها غياب قواعد اللعبة الديموقراطية ومبدأ التداول على السلطة وهذه الأزمة أبقت الحال كما هو عليه، والخاسر الأكبر هو التنمية المحلية المرتبطة بها رباط الجنين بأمه عن طريق الحبل السري، و لا تزال نسبة مشاركة المرأة في العملية التنموية ضئيلا جدا، فرغم التعديل الدستوري لسنة 2008 ، ثم القانون العضوي للانتخاب 12-01 وأتبع بالقانون 12-03 والذي جاء بقاعدة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلا أن الواقع صدم الطبقة السياسية لطبيعة المجتمع الجزائري وجعل من مشاركة المرأة

[122] - محمد شفيق، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، (مصر:المكتب الجامعي الحديث ،2009)، ص 79.

[123] - عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص51

في بناء وتحقيق تنمية محلية بعيدا عن التصورات، لذلك فإن الإحصائيات كفيلة بالإجابة عن ذلك كون أن تمثيل تواجد المرأة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي تمثل فيه نسبة النساء ربات العمل 6% في سنة 2006 وعدد النساء في الوظائف العليا 131 امرأة في سنة 1995.[124]

كما لا يمكن إغفال صراع خفي منذ إستقلال الجزائر والذي كان له الدور الأبرز في بزوغ أزمة المشاركة السياسية والبناء التنموي وطنيا ومنه محليا، ألا وهو الصراع الدائم بين جيلين، جيل الثورة، والذي يرى نفسه الوريث الشرعي لها ،وجيل الاستقلال الذي تراه الفئة الأولى أنه لم يحن الوقت لتسليم المشعل، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن عن إستقلال الجزائر[125].

**ثالثا: أزمة الهوية**

إن المتدبر للشؤون الداخلية في الجزائر والدارس لتاريخها، أول ما يلاحظه على طبيعة المجتمع أنها خليط من الثقافات والانتماءات، وعليه فإن أخطر الأزمات التي أثرت وتؤثر على النظام السياسي وعلى أمن واستقرار الوطن، وبالتالي أثرت على العمل التنموي والتنمية المحلية بالذات، هي أزمة جذورها عميقة وتتطلب الحيطة والحذر لأن أي محاولة أو خطأ يؤدي إلى انزلاقات أمنية خطيرة والجزائر في غنى عنها.[126]

وهذه الأزمة كثيرا ما حركت الصديق قبل العدو ، وغايتهم مبيتة ودفينة من أجل بث البلبلة والمشاكل في الجزائر وشجعت على التدخل الأجنبي في الجزائر تحت غطاء حماية حرية الأقليات وهذه الأزمة هي:" أزمة الهوية"، ولذلك نقول أنالدولة إذا لم تستطع احتواء هذه الاختلافات والاختلالات الثقافية في المجتمع الواحد، فإن ذلك سيؤدي حتميا إلى أزمة كبيرة قد تنجم عنها عواقب وخيمة. والجزائر كبنية مقسمة إلى عدة إتجاهات:

- اتجاه المعربين: وهم الفئة الداعية إلى الهوية الإسلامية العربية.
- اتجاه المفرنسين: وهم الفئة الداعية إلى الفرنكوفونية، يعتبرون امتداد حضاريا وفكريا للثقافة الفرنسية ومساندين للحركة البربرية، ويتواجد المفرنسون في الجزائر على رأس جل المناصب العليا في هيكلة إدارة الدولة، وهم مثل أقطاب الحركة البربرية يرفضون التعريب.

[124] - بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم"بلد ناجح ،( الجزائر: آلفا للنشر والتوزيع، 2004)، ص12.

[125] - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول التنمية البشرية ،2007،ص47

[126] - بن اشنهو عبد اللطيف ،عصرنة الجزائر حصيلة و افاق ، (الجزائر: آلفا للنشر والتوزيع ، 2005)، ص127.

- البربر: هم الذين قاوموا بشدة نظام الأحادية الحزبية وطالبوا بقوة بهويتهم الأمازيغية وضرورة الاعتراف بها بشكل رسمي ، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والإضرابات العارمة في جامعتي الجزائر وتيزي وزو خلال سنتي 1980م و1981م[127].

وهناك جدل كبير في الجزائر وصل حد الانسداد، حول مفهوم الهوية التي يجب أن تكون لدى المجتمع الجزائري، والواقع أن هذا الطرح له امتداد نحو بداية الإستعمار، الذي عمل بشكل كبير على تفكيك الروابط الاجتماعية الحضارية بين الجزائريين، ببعث أفكار الانشقاق ذات النزعة العرقية بين العرب والبربر، على فرض أن هذا التقسيم العرقي موجود في الجزائر.

ويكاد يجزم المؤرخين و المفكرين على تواجد تيارين متناقضين فكريا في الجزائر، تيار المثقفين العائدين من المشرق، والمنحدرين من الحركة الاصلاحية تعلن إنتسابها للوطنية والتعريب، في مقابل التيار الفرنكفوني من نخبة مكونة في المدارس الفرنسية التي تحوي في داخلها التيار البربري، وكلاهما له رؤية مخالفة ومختلفة عن الآخر في تناوله لقضايا التي تهم المجتمع عامة والمجتمع المحلي خاصة والذي تمثله التنمية المحلية، وعن مظاهر الأزمة، فتتجلى في مواضيع ذات حساسية هي في الأساس: اللغة، التاريخ، والثقافة ،وهذه العناصر الثلاثة لا يكاد يختلف إثنان على أنها أثرت على الوحدة الشعبية في الجزائر، كيف ولا أن الأفراد المنحدرين من منطقة القبائل(البربر)، لا يمكنهم أن يشاركوا في العمل السياسي و لا حتى في المجالس المنتخبة إلا في منطقة القبائل، حتى ولو كان ما كان لهم من إمكانيات و طاقات عالية وكذا العكس بالنسبة للعرب في منطقة القبائل، وعليه فإن هذه التفرقة العرقية كانت إحدى مسببات لعرقلة التنمية المحلية في الجزائر[128].

كما لا يمكن ربط أزمة الهوية في الجزائر فقط بالفكرة العرقية البربرية، وتأثيرها على سير التنمية المحلية، كون أنه هناك دراسة سسيولوجية للأستاذ "عبد السلام فيلالي" بأن غالبية الشباب الجزائري و نتيجة لتأثره بالمجتمع الغربي إنسلخ من جذوره الإسلامية والعربية[129] والرابط ذلك بالتنمية المحلية يتجلى ضمن مسألة الإندماج الإجتماعي للفرد في المجتمع، إذ أنه يشعر بثقل وقهر الأبوية التقليدية المتسلطة ،وسوف يدعوا ذلك للبحث عن وسيلة للتحرر بطرح أشكال

[127] - لونيس زهير، "مداخلة بعنوان "التنمية المحلية في ظل أزمة الهوية"، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف أفريل 2015م).

[128] - زهيرة مزارة ،مداخلة بعنوان " أزمة الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة: بين متطلبات تفعيل الوحدة الوطنية وتحقيق االستقرار السياسي الجزائر نموذج- " ،الملتقى الوطني حول القراءة للتراث والهوية في زمن العولمة،(جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة ،2017 )

[129] - مداخلة:للأستاذة غسيري يمينة، والأستاذ جابر نصر الدين،مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية،(جامعة محمد خيضر(بسكرة)،ب س)

تعبير مستقلة ومبتكرة من مجتع غربي غير مجتمعنا، ولذا نجد الشباب بدل أن يبحث في وسائل لتحقيق التنمية المحلية، نجده متشبثا بأوهام الغرب ،والأمثلة من الواقع المعاش فالدولة الجزائرية ممثلة في سياسة الحكومة الرامية لخلق إقتصاد محلي من خلال برامج دعم الشباب والادماج المهني لهم عن طريق الوكالتين الوطنيتين لدعم تشغيل الشباب، وتسيير القرض المصغر، باءت بالفشل النابع من عدم دراسة سسيولوجية الناجعة لطبيعة الفئة الشبانية في الجزائر[130].

## المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية

ان الحديث عن العراقيل والصعوبات الإدارية التي تحول عن تحقيق تنمية محلية في الجزائر هو حديث عن مجموعة من المظاهر التي ترتبط بالإدارة الجزائرية ارتباطا وثيقا وهي:

- تفشي عناصر التخلف الإداري اللذان يتسمان بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني المحلي، إذ أنها تعاني من ظاهرة أرهقت عمليات التنمية المحلية ومصالح المواطنين في تحقيق وتحسين المعيشة ألا وهي ظاهرة البيروقراطية، إلى جانب مظاهر الفساد الإداري الأخرى كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام وإهداره،
- الغياب الشبه كلي للشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.[131]
- فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل في الإدارة حيث أن التعريف العلمي للإصلاح الإداري يؤكد أن هدف كل إصلاح هو في حد ذاته تنمية محلية وينجلي في إطار التغيير الشمولي فهو لا يستورد، إذ من الضروري أن يخضع لخصوصيات الإدارة المحلية وبيئتها الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي تتفاعل معها ويعبر عن مقتضياتها، ورغم قيام الدولة بمجهودات جبارة في الميدان بقيامها بعمليات إصلاحات إدارية متكررة، وسن العديد من القوانين في ذات المجال للنهوض بالتنمية

[130] - عبد السلام فيلالي، مشكلات وقضايا المجتمع "الباحثون عن الأمل، بحث في أزمة الهوية للشباب الجزائري من خلال أغاني الراب"، (الجزائر: ب د ن،ب س ن،) ص.ص.216.215.

[131] -الحاج سي فضيلي ،وآخرون ،مرجع سابق ،ص169

المحلية تماشيا مع سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزية مع قوانين الإدارة المحلية (البلدية والولاية)[132] ،

إلا أن ما هو مشهود أن هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدي لها بسبب عدم الإيمان بها، ونقص التعبئة والدعاية لها وهذا هو العائق والحاجز أمام تحقيق التنمية المحلية المرجوة، كما أن الخصوصية الاجتماعية للطبقة الموظفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامة التي يعود أصلها إلى الريف والتي قدمت إلى المدينة في إطار النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والذي أدى إلى تغيير وجهة كلا من المدينة والريف على حد السواء، إلى جانب الأزمات الاقتصادية المتوالية والأزمات المتعددة الجوانب والتي عرفتها الجزائر خاصة منها الأمنية عرقلت كل إصلاح إداري من شأنه خدمة التنمية المحلية .[133]

- الاعتماد على الأساليب القديمة والتقليدية في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والآنية الترقيعية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل، بل العكس من ذلك نجد أن هذه الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة ،وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة والحديثة في التسيير كإدارة الجودة الشاملة، مما أثر على التنمية المحلية تأثيرا مباشرا للصلة الوثيقة بينها وبين الإدارة المحلية،
- تفشي ظاهرة المحسوبية والولاءات للقبيلة والعرش، بحيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات القائمة على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين وشيوخ الزوايا عليها ومدى تأثيرها على التنمية المحلية والأمثلة كثيرة وهذه الميزة مشتركة في أغلب المناطق في الجزائر كثيرا ما عرقلت الإدارة المحلية بما فيها المجالس المنتخبة في أداء مهامها في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع المحلي، فهذا الولاء الأبوي والقبلي أثر سلبا على الرشاد في التسيير وإضعاف إمكانية الإنتاج المحلي، إلى جانب إهمال مصالح المواطنين محليا والمصلحة العامة، وكمثال حي من الواقع المحلي : "الصراع الدائم في المجلس الشعبي الولائي المنتخب والمسؤول عن التنمية المحلية في ولاية سعيدة بين القبائل المكونة للمجتمع المحلي السعيدي : قبائل الحساسنة الجعافرة، أولاد إبراهيم،

---

[132] - طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه،غير منشورة ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2008/2007)، ص. 45.

133 - عبد الحميد ملال ،مرجع سابق،ص54

الوهايبة، أولاد خالد...إلخ، وذلك الصراع نقل من خارج مبنى المجلس إلى غاية إدارته والممثلة في اللجان تحت ظل الأحزاب السياسية، ولنا أن نشخص هذا الصراع الطاحن وتأثيره على التنمية المحلية"

- عدم وضوح السياسات العامة للإدارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا. [134]
- انخفاض مستوى أداء العمالة وذات الأمر الذي أدى إلى الضعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين المعنيين بالتنمية المحلية مما أدى إلى هدر الموارد،
- ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم كفاية وجود الحوافز التي تدفع الموظفين إلى الإبداع والابتكار، وهو بذلك سد مانع أمام تحقيق التنمية المحلية بالشكل المطلوب.
- بطء وضعف في عملية التشريع، وعدم الاعتماد على المعايير العلمية الدولية إلى جانب بطء سيرورة التغيير والتحديث، والسبب يكمن في الإدارة المركزية والتي تنتمي إليها المجالس النيابية (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) بتشكيلاتها الضعيفة[135]
- ضعف الرقابة والمحاسبة الشعبية بل حتى انعدامها في كثير من الأحيان، وهذا راجع في غالبية الحالات إلى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية من جهة، ومن جهة أخرى قلة آليات المحاسبة الشعبية
- سياسة التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الاتكال على الغير من طرف موظفي الإدارة المحلية كانت أو المركزية، وذلك لعدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيير ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبتت مدى كفاءتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.
- الارتباط الرحمي بنموذج الإدارة القديمة للمستعمر، مما أدت إلى الانسياق وراءه رغم وجود نماذج حديثة قد تكون الأحسن أو الأنسب لخصوصية الإدارة المحلية في الجزائر بعد تكيفها وفق الثقافة والعادات المحلية للنهوض بتنمية محلية حقيقية.
- التناقض الملموس والمشهود بين الوضع الرسمي والواقع، ويتجلى ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن، فنكون بذلك أمام هروب من الواقع وعدم الاعتراف بكثير من

[134] - عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص55

[135] --مداخلة :للأستاذة غسيري يمينة، والأستاذ جابر نصر الدين،مرجع سابق.

المشاكل أو التقليل من حدتها وحجمها، الأمر الذي أنتج وينتج عنه نتائج مغايرة تماما لما كان متوقعا ويبقي الأمور دون حل إن لم يزدها تعقيدا، مما سجل ركودا في التنمية المحلية في الجزائر[136].

- عدم المشاركة الفعلية لجهاز الإدارة المحلية في ميدان التنمية المحلية بالشكل الحقيقي وقد يجوز لنا أن نلخص أهم العوائق والصعوبات التي يعاني منها الجهاز الإداري في الجزائر، وتأثيره على التنمية المحلية في ما يسمى بأزمة الاختراق الإداري (administrative pénétration)، والتي تعبر عن ضعف قدرة السلطة للوصول إلى مختلف القطاعات والمستويات في المجتمع في كافة أنحاء الأقاليم، وعملية الامتزاج بالمواطن ركيزة التنمية المحلية بما يكفيها من تنفيذ القوانين ومنها على سبيل المثال تحصيل الضرائب وتنفيذ سياسات الحكومة لخلق تنمية محلية على أرض الواقع ،وكنتيجة لهذه المظاهر بات من الضروري استكمال إصلاح الإدارة وخاصة الإدارة المحلية التي لها علاقة مباشرة بدراستنا عن طريق: مراجعة دقيقة لقانوني البلدية والولاية اللذان يجب أن يقوما على تحميل الجماعات المحلية المزيد من المسؤوليات في الاستجابة لتطلعات المواطن المحلي في بث التنمية المحلية في جميع جوانبها اجتماعية كانت أو اقتصادية[137]، وهذا ما جاء من خلال إحدى خطابات رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة عندما قال بأن : "التقسيم الإداري الذي يجري استكماله حاليا سيمكن تقريب الإدارة من المواطن أكثر فأكثر، ومن أجل توفير شروط نجاحه فإن هذا المسار سيتم مباشرته باستحداث ولايات منتدبة جديدة، وهو ما تم فعلا كخطوة أولى باستحداث 11 ولاية منتدبة بالجنوب الجزائري [138]مع استكمال العملية بالمناطق الداخلية والهضاب العليا، كما ستواصل الإدارة الإقليمية والمركزية إصلاحاتها بالاعتماد على الرفع من مستوى الموارد البشرية وكذا تحديث الوسائل والمناهج في العمل"، وقد نرى تجسيد ذلك في الإدارة الإلكترونية التي أتاحت إمكانية الحد من التثاقل البيروقراطي وتخفيف من الملفات الإدارية، وتحسين الخدمات التي تساهم في رفع من المستوى المعيشي للمواطن المحلي وبالتالي تحقيق تنمية محلية.

---

[136] الحاج سي فضيلي ،وآخرون،مرجع سابق،ص170

[137] عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص57

[138] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم15-140 المؤرخ في 27 ماي 2015م، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها ،الجريدة الرسمية ، العدد29 ، الصادرة في 31 ماي 2015،ص3

- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي المخطط للتنمية المحلية ومعه الأجهزة المحلية.
- سوء توزيع الاختصاصات الإدارية وخاصة الفنية منها في بعض القطاعات.
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (هجرة الأدمغة).
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي .
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي .
- تفشي ظاهرة الانسدادات والصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.
- عدم تسوية العقار وذلك بين القطاعين العام والخاص[139].

## المطلب الثالث: الصعوبات الأمنية

إن الحديث عن تأثير الأزمة الأمنية في خلق وتحقيق تنمية محلية لم يكن وليد اليوم، بل هو فكرة ولدت مع تنامي فكرة الحركة الوطنية، ولذلك لابد في البحث والغوص في خصوصيات الأزمة الأمنية في الجزائر التي نراها جليا وراء تأخر عن ركب التنمية لسنوات عديدة، وتنامت في الأعوام الأخيرة وخاصة مع بداية التسعينات ومع إلغاء المسار الانتخابي (الانتخابات التشريعية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ)[140]، وطفت للوجود ظاهرة سميت بمصطلح "الإرهاب" ولكن قبل التطرق لأسباب الأزمة الأمنية لابد من فهم طبيعة النظام والذي سبق الإشارة إليه سابقا، وطريقة تعامله مع مختلف الأزمات التي رافقته طوال امتداده الزمني، بل إنها سبقته في الظهور،لأنه خلق عن طريق نوعان من العنف:الأول هو عنف ثوري إيجابي شرعي استعمل كأداة لتحرير الوطن من الاستعمار الذي دامت فترة استعماره لأكثر من 130 سنة، والذي كان هدفه طمس الهوية والشخصية بالنسبة لشعب بأكمله، أما النوع الثاني فكان سلبيا على طول الخط بين قادة الثورة قبل الاستقلال وبعده (العسكريين و المدنيين) أو ما يعرف تاريخيا بأزمة صائفة 1962م [141].

---

[139] --محمد شفيق، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، (مصر:المكتب الجامعي الحديث ، 2009 )، ص75 .

[140] - إلغاء المسار الإنتخابي التشريعية(البرلمانية) في 11جانفي1992م.

[141] عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص59

حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من التطورت إلى حد المواجهات المسلحة بين قيادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة بقيادة "بن يوسف بن خدة"، وانتهت بوصول الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" إلى السلطة بدعم من قيادة أركان جيش التحرير بعدما خرج الشعب إلى الشارع رافعا شعارا يدعوا فيه للكف من الصراعات، ثم تغذى هذا العنف ملازما للنظام السياسي الجزائري في إدارته لأزماته ابتداءا من أحداث القبائل لسنة 1963م عندما اختار الراحل "آيت أحمد الحسين" من خلال حزبه المعارض جبهة القوى الإشتراكية العمل المسلح كتعبير عن معارضته للنظام، ثم الانقلاب العسكري الشهير ضد الشرعية الثورية والذي سمي بالتصحيح الثوري تحت قيادة الرئيس الراحل العقيد "هواري بومدين" في19جوان 1965م، ووصوله إلى الحكم عن طريق القوة العسكرية رغم تأكيده على أن حركته عملية تساهم في تحرير المؤسسات وإعادة سيرها العادي بعد أن كانت كلها متمركزة في يد شخص واحد[142].

وأن هدفها لم يكن الإطاحة بنظام سياسي أو تغير لنظام اجتماعي واقتصادي ، وإنما إبعاد شخص تسبب في عرقلة السير الحسن للتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، ثم بعد ذلك جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها قائد أركان الجيش العقيد "الطاهر الزبيري " لكن المتصفح للأزمات هذه يدور في مخيلته كيف أننا حددنا الإطار الزمني للدراسة بالفترة التي تقلد فيها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" مقاليد الحكم، لكن الحديث يصاغ عن أحداث قديمة، لكن الإجابة هي أن الأزمات التي وقعت فيها الجزائر كلها متسلسلة ولها ارتباط تاريخي مع بعضها، كما أن كرونولوجيا الأزمات الأمنية والسياسية لم تنته عند هذا الحد ، وتوالت إلى غاية العشرية السوداء في تاريخ الجزائر المعاصر، وأكبر أزمة أمنية عرفتها البلاد: أزمة الإرهاب هذا الصراع الذي كلف الجزائر ثمنا باهضا وغاليا، حيث كلف مئتي ألف قتيل وحوالي عشرون ألف مفقود لم يعرف مصيرهم ، رغم النداءات الوطنية والدولية لمنظمات حقوق الإنسان عن مصيرهم، زيادة عن الخسائر المادية المقدرة بحوالي 20 مليار دولار وهذا ما انعكس على التنمية المحلية بشكل كلي، وأضحى الشغل الشاغل للدولة والحكومة القضاء على شبكات الإرهاب دون التنمية، فأخر البلاد عن ركب الحضارة وأثقل كاهل الميزانية المالية عوض أن تكون موجهة للتنمية

[142] - صبرينة حملة، أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،غير منشورة، (جامعةالحاج لخضر(باتنة): كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2003م،) ص. 29.

المحلية، وأصبحت تحول كل الميزانيات لتكلفة قوات الأمن التي تضاعف عددها من 15 ألف جندي سنة1993م إلى 60 ألف سنة 1998م، زيادة عن 100 ألف من قوات الحرس البلدي[143].

حيث ان هذا النوع من النفقات يعد أكبر عائق للتنمية المحلية، كون أنها لم ينشأ لها قانون أساسي ولذلك كان تمويلها من الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وهو ذات الصندوق الذي يمول التنمية المحلية في الجزائر ولذلك نستطيع أن نحدد وفق هذه الأزمات كيفية تأثيرها المباشر على التنمية المحلية، والتي تفاقم أثرها إلى غاية حقبة من الزمن ليست ببعيدة وعهدات الرئيس السابق لأن الفاتورة تبعاتها لا زالت سارية المفعول وتؤدي ديونها حاليا، سواء محليا أو حتى على المستوى الدولي [144].

وإن أردنا البحث في أصل الأزمات والصراع الدموي في الجزائر والذي أثر في عملية التنمية المحلية، فيرجعه الباحث الجزائري "هواري عدي" [145]في شق كبير منه إلى صراع متجدد بين التيارين المشكلين للحركية السياسية الوطنية[146]: التيار الأول الموروث عن جبهة التحرير الوطني نسميه الوطنية السياسية، أما التيار الثاني فهو التيار الإسلامي المتمثل في الأزمة الأخيرة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي نسميها بالوطنية الدينية الثقافية (le nationalisme religieux culturel)، حيث أنه يعتبر أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما هي إلا تطور للتيار الديني للحركة الوطنية الدينية ما قبل الاستقلال المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين، التي رفضت في بداية تشكيلها أن تكون حزبا سياسيا وأخذت على عاتقها أهداف تربوية واجتماعية.

والسبب الخفي والخامد للأزمة الأمنية وتأثيرها على عمليات التنمية المحلية هو سياسة الانغماس التي تبنتها الأحزاب الإسلامية وسط السلطة وقربها من النظام وتوليها حقائب وزارية، وهذا التغلغل ألزمها العمل وفق أسلوب النظام الحاكم حيث استهدفت الطبقة الشعبية الفقيرة والكادحة الريفية والحضارية، وتبنيها كذلك نفس إيديولوجية النظام التي تسمى بالشعبوية (populisme)، وهذه الإيدولوجية تعظم الشعب، ومن هذا المنطلق بدأت الأزمة الأمنية تأخذ مسارها الجديد كونها تلعب عل أوتار النظام وتعمل على التشكيك في قدراته على تحقيق التنمية المحلية لهذه الطبقات من المجتمع، وبالتالي العمل على القضاء على مصداقية النظام والطبقة

[143] - زبيحة زيدان، مرجع سابق، ص ص.191،201.

144 - مكان نفسه .

3- Lahouari Addi, "L' algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l' algérie" (edition la découverte contenporaine, 1995), p. p. 17-28.

الحاكمة وإيهام المجتمع المحلي على عدم قدرة السلطة الحاكمة على تحقيق رغبات والتنمية المحلية المرجوة[147].

وعموما فإن الاعتقاد أن أصل الأزمة الأمنية في الجزائر والتي ثبطت وعرقلت التنمية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاقات النظام المتواصلة في شتى الميادين وخاصة في الميدان الاقتصادي والإجتماعي، وكما تغذت الأزمة الأمنية والعنف الدموي نتيجة التحول الديموقراطي الغير السلمي ، وهذه الفكرة كانت بتزامن مشروعين متناقضين: مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أن أساس الأزمة ليس سياسيا بل هو فكر بعض دعاة الخلافة المستغلين مظلة الإسلام للوصول إلى السلطة، لتحقيق دولة الحق حتى كان شعارها قوي المعنى (لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول)، ومشروع المسلحين الذي يزعم أن الأزمة سياسية تتمثل في رفض السلطات العسكرية التي تطغى على النظام وأعوانه كل معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية، كما حدث في إلغاء المسار الانتخابي ونتائجه، كما أن الأزمات الأمنية تواصلت حلقاتها حتى بعد المخططات الوطنية (الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية)[148]،

إلا أن بقايا خلايا الإرهاب لم تقتلع من الجذور، وتواصلت العمليات الفجائية للإرهاب حتى أن السجلات الأمنية سجلت في شهر رمضان لسنة 2011م أنه أكثر دموية، إلى جانب عملية "تقنتورين" التي رسخت أن الخطر الأمني لازال يتربص بالجزائر، وهو ما ترك الانطباع السيء على تردي الوضع الأمني ومعه فشلت التنمية المحلية في الكثير من المناطق، ولم تستفق الجزائر حتى استيقظت على تهديد وأزمة أمنية جديدة تشغل بال الحكومة و رجال السياسة أكثر من الاهتمام بالتنمية المحلية ألا وهو الخطر الأجنبي المتمثل في" تنظيم داعش".[149]

## المبحث الثاني: الصعوبات الاقتصادية والطبيعية

إن الظروف الاقتصادية تعتبر الشريان والعصب المحرك، لما لها من دور أساسي في بعث عجلة التنمية المحلية في وسط المجتمع المحلي ، لذلك فإن هذه الظروف كثيرا ما كانت عامل تتعلق أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها، كما ترتبط أيضا بظروف البيئة

[147] - عبد الحميد ملال ، مرجع سبق ذكره ،ص61

[148] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم05-278 ، الخميس15 أوت 2005 ، يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين لاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ،الجريدة الرسمية ، العدد55 ، الصادرة في 29 سبتمبر2015،ص3.

[149] - صبرينة حملة ، مرجع سابق، ص 98

المحلية والموارد المتاحة فيها، سواء كانت مواد طبيعية أو طاقوية، ضف إلى ذلك أن العوامل الطبيعية والمناخية لها تأثيران سلبي وإيجابي على عنصر من عناصر التنمية المحلية لذلك سوف ندرس وبتمعن الصعوبات الاقتصادية والطبيعية التي تحول عن تحقيق التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي والممثلة فيما يلي[150]:

## المطلب الأول: الصعوبات الاقتصادية

إن السياسات الاقتصادية تعتبر من أهم المؤثرات على التنمية المحلية في الجزائر، كون أن النتائج المحصلة من طرف الاقتصاد تؤثر سلبيا أو إيجابيا حسب مدى نجاعته وتتمثل هذه الصعوبات في مايلي:

### الفرع الأول: فشل السياسات الحكومية المتبعة

يمكن الاعتقاد وحسب الدراسات والنتائج الميدانية أن لهذا العامل الدور البارز والكبير في تأخر على وجه الخصوص عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وبالإسقاط على التنمية المحلية والسبب يكمن في عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك، وذات الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الاختيارات الغير رشيدة التي يتخذها ابتداء من سياسة الصناعة المصنعة التي أظهرت عدم نجاعتها مع قدرة طبيعة المجتمع الجزائري ومواكبتها، فالعوامل والصعوبات الاقتصادية لم تكن وليدة اليوم وإنما هي نتيجة تراكمات وترسبات لسياسات اقتصادية وعمليات تخطيطية سابقة يمكن الحديث عنها، حتى ولو أننا حددنا الإطار الزمني لدراستنا بالوقت الحالي ، لكن نستطيع القول أن هناك صلة متواصلة بين الماضي والحاضر، كون أن السياسة الاقتصادية لسنوات الثمانينيات التي أعادت النظر بل تخلت على التصنيع و استراتجية التنمية بشكل كبير في المرحلة البومدينية الأولى، إلى جانب تبني سياسة المد والجزر في تسيير العمليات الاقتصادية، فلو رجعنا إلى الحقبة المذكورة التي عرفت مع التوازي بسياسة التصنيع المصنعة تبني سياسة اقتصادية مختلفة وهي الجانب الفلاحي، وما نجم عنه في إطار ما يسمى بالثورة الزراعية ومدى فشلها في تحقيق النتيجة المرجوة منها، وبالتالي فشل التنمية المحلية التي كانت الدولة تحلم بها[151].

150 عبد الحميد ملال ،مرجع سابق،ص62

151 - عبد الحميد ملال ، مرجع سابق ،ص62

كما أن مسلسل السياسات الحكومية الفاشلة إلى حد ما المتبعة في المجال الاقتصادي لم تنته عند هذا الحد ولازالت متواصلة، ويبقى تأثيرها مباشر وكبير على التنمية المحلية ،كون أن الحكومة لم ترس إلى حداليوم مع تعاقب تشكيلاتها على النمط الأساسي للخروج من الأزمة، مما يوحي إلى أن هناك إهمال عفوي أو عمدي لمجمل الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر والقادرة على الولوج إلى مصاف الدول المتقدمة، وعلى سبيل المثال الإمكانيات السياحية في جميع المناطق من الوطن سواء في الجنوب الكبير أو في المناطق الشمالية الساحلية أو الداخلية ، والدليل على ذلك نأخذ مجال المقارنة مع بعض الدول العربية الشقيقة وكيف تبني إقتصادها، وعلى ماذا تعتمد في اقتصادها ،لذلك فإن ضعف وفشل السياسات الحكومية في ذات المجال يعتبر في حد ذاته صعوبات وعراقيل لتحقيق تنمية محلية، كون أن سياسة الحكومة أو بالأحرى الدولة في هذا الوريد الاقتصادي غائبة تماما، وحتى وإن كانت هناك محاولات محتشمة من بعض الوزراء الذين تقلدوا زمام الوزارة المختصة للنهوض بالقطاع لتغطية فشل سياسة الحكومة المتبعة في المجال الاقتصادي لتحقيق قفزة نوعية للتنمية المحلية[152].

لكن أكبر فشل لسياسة الحكومة في الجزائر من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لبلوغ التنمية المحلية المنشودة هي سياسة الاتكال المباشر على الموارد الطاقوية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي في بناء سياستها الاقتصادية (سياسة الريع البترولي )، وهذا الفشل تغذيه التقلبات الفجائية لأسعار البرميل البترولي في الأسواق الدولية بسبب الأزمات الدولية بمختلف أنواعها، إلى جانب تقلبات سعر الدولار الأمريكي في البورصات المالية الدولية، ولم تستوعب الحكومات المتعاقبة الدروس والعبر من هذا الفشل الذريع في سياساتها لحد اليوم، إذ ما تزال هذه التبعية قائمة ولم تتخذ أي إجراءات للتخفيف منها والتفكير جديا في مرحلة ما بعد البترول وفي كيفية الاستغلال العقلاني لموارد أخرى بديلة وناجعة للخروج من الأزمة وكسب تنمية محلية تحقق تطلعات المجتمع المحلي [153].

وهذا الخروج من الأزمة ما يكون إلا بالاتجاه إلى المجال الثاني وهو الاستغلال العقلاني للأرض ومواردها للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الوصول إلى مرحلة الأمن الغذائي ،

[152] - محمد خثير،جمال صادفي ،"تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر "، مجلة شماء للإقتصاد و التجارة ،( مجلد 02،عدد خاص ، الجزائر،افريل 2018 )،ص 224

[153] - محمد خثير،جمال صادفي ،مرجع سابق،ص226

وهو ما يكسب الدولة التخلص من التبعية الخارجية وتقليص فاتورة الاستيراد مما يسمح بتحقيق تنمية محلية.

وسياسات الحكومات المتعاقبة لم تتخلص إلى غاية يومنا هذا من شراسة الاقتصاد الموازي وهو ما أثر على غالبية أسس ودواليب الاقتصاد، مما ساهم في انتشار المال بمقدار كبير سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، وهذا العامل شكل وأثبت الفشل الذريع لها لعدم تحكمها في الوضع المالي، مما ثبط وخرب وقضى على كل السياسات المتعلقة بالتنمية المحلية نتيجة تدخل رجال الأعمال [154].

كما أن فشل السياسات المتبعة ظهر تأثيرها على التنمية المحلية في صورة ظاهرة أرهقت كل الحكومات، خاصة على مستوى الجبهة الأكثر حساسية وهي الجبهة الاجتماعية والتي كانت نتائجها وخيمة ممثلة في تزايد معد لات البطالة مع تبني الجزائر لتوجه اقتصادي جديد "اقتصاد السوق"، وقرارات غلق المؤسسات الوطنية وهيكلتها وتسريح العمال...إلخ، وهذا التوجه أدى إلى رفع نسبة البطالة في السنوات الأخيرة مما أثرت بشكل كبير على عملية التنمية المحلية في الجزائر، كما أن سياسات الإصلاح الهيكلي أدت إلى نقص الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية دون التوسع في مطالب التأمينات الاجتماعية وشبكة الحماية للفئات التي هي في أدنى السلم الاجتماعي دون الخط الأحمر للفقر، مما أدى إلى خلق عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يهدد السلم الاجتماعي ومعه الاستقرار السياسي والذي يهدد بدوره عمليات التنمية المحلية[155].

## الفرع الثاني: العائق المالي

إن الحديث عن العائق المالي وتأثيره على التنمية المحلية هو مجموعة التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التشريعات في مجال المالية والجباية بشكل خاص، غير أن الملاحظ هو جل البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر في برامج التنمية المحلية وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان، وهذا بسبب صعوبة من الصعوبات التي تم الحديث عنها سابقا، غير أن دور هذه الصعوبة يعتبر بالغ الأهمية نتيجة التراكمات السلبية على

[154] - عبد اللطيف بن أشنهو ، مرجع سابق، ص62.

155 .زكية أكلي ،فريدة كافي ،"التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق "، مجلة مجلة اقتصاديات المال و الاعمال، (عدد خاص ، الجزائر،مارس 2017 )،ص 107.

ميزانيات البلديات لسنوات متعددة، ويعتبر بمثابة عبء حقيقي أمام تحقيق تنمية محلية منشودة[156].

وتحاول الدولة جاهدة معالجة مشكلة العجز المالي المزمن للبلديات، من خلال تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجباية المحلية بهدف تعظيم إمكانات وفرص اعتماد البلديات على ذاتها لسد فجوة العجز المالي ، وقد بينت العديد من الدراسات الأكاديمية المنجزة في هذا المضمار إلى افتقار البلديات للموارد الجبائية المتأتية من الإدارة الجبائية، إذ يشكل التهرب والغش الضريبيين دورا فعالا في نقص هذا المورد المالي، فضلا عن إهمال البلديات الاعتماد على موارد أخرى كان بالإمكان الاعتماد عليها إلى جانب الجباية المحلية والتي تتمثل في الإيرادات الفلاحية، حيث نلاحظ في جل القوانين المالية أن الدولة تهتم بالدرجة الأولى على الجباية البترولية على حساب الجباية الفلاحية رغم توفر معظم البلديات على ثروات فلاحية هامة، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذا العجز ومعه التأثير المباشر على تحقيق التنمية المحلية المنشودة[157].

وعليه نستطيع القول أن معظم بلديات الوطن تعاني عجزا ماليا مزمنا، سببه افتقارها في كثير من الأحيان إلى أدنى نشاط اقتصادي واضح يدر موارد جبائية لتدعيم ميزانية البلدية وكذا أسباب أخرى متعلقة بالمكلف أو العون الاقتصادي أو الخاضع للضريبة، وأخرى متعلقة بالنظام ولامركزية اتخاذ القرار التمويلي مما جعل السلطات المحلية لا تملك سلطة اتخاذ القرارات التمويلية فمن الناحية القانونية يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 5% من موارده لتغطية عجز البلديات، إلا أن ضخامة العجز المالي للبلديات يجعل من النسبة الممنوحة من قبل الصندوق السابق لا تكاد تغطي سوى نسبة 6% من هذا العجز، الشيء الذي جعل من معظم بلديات الوطن في حالة عجز تام حيث وصل العدد إلى 1284 بلدية، و ما زاد الطين بلة الرواتب المرتفعة للأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية[158]

ناهيك عن الوضعية التي عرفتها الدولة خلال العشرية السوداء التي دفعت بالصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى توجيه تدخلاته نحو التكفل المالي بأجور الحرس البلدي، كما كان

---

[156] - حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي(،د م ،1994 )، ص.51.

[157] - لخضر مرغاد، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية،غير منشورة ،( جامعة الجزائر: كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، ،2001، ص. ص. 165-169.

158 - مرجع نفسه ،ص171

للدولة نصيب في هذا العجز المالي والذي أثر سلبيا على التنمية المحلية نتيجة سياسة توزيع الاستثمارات وتمركزها في مناطق دون الأخرى، مما عبد الطريق لتنمية محلية فاشلة، والجدول رقم (02) يوضح تطور عدد من البلديات العاجزة حسب تقرير الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

**جدول رقم (02) يوضح تطور عدد من البلديات العاجزة حسب تقرير الصندوق المشترك للجماعات المحلية. الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر)، 2015م، ص. 122.**

| السنة | عدد البلديات العاجزة | مبلغ العجز | مبلغ إعادة التوازن | نسبة التغطية |
|---|---|---|---|---|
| 1999م | 63 | 76 | 76 | %100 |
| 2000م | 96 | 108 | 108 | %100 |
| 2001م | 164 | 250 | 250 | %100 |
| 2002م | 620 | 1963 | 1000 | %51 |
| 2003م | 660 | 1904 | 998 | %52.4 |
| 2005م | 792 | 3804 | 2968 | %78 |
| 2006م | 779 | 3500 | 2520 | %72 |
| 2008م | 929 | 6500 | 5471 | %84 |
| 2010م | 1159 | 8730 | 7728 | %88.5 |
| 2012م | 1090 | 11600 | 8824 | %76 |

حيث يتبين من خلال استقرائنا لذات الجدول أن عجز البلديات تضاعف خلال العشرة السنوات الأخيرة، وهذا العجز أدى بشكل مباشر في ركود التنمية المحلية في الجزائر، وعدم مسايرة وتيرة النمو في جميع المجالات، كما أن العائق المالي المسبب في عرقلة التنمية المحلية يرجع إلى تراكم الديون على البلديات بسبب سوء تقدير المشاريع أو الظروف الطارئة وانعكاسات الإصلاحات الاقتصادية لعدم وجود الإطارات المؤهلة سواء في البلديات أو على مستوى المصالح المالية والجبائية، وكذا تدخل البلديات في جميع الميادين مما زاد في العبء الإنفاقي دون مقابل مالي كاف، إلى جانب مبدأ التوازن الوهمي والذي يجبر البلديات على وضع الميزانية للمصادقة عليها متوازنة، ولكنها في الواقع العملي تعتبر غير متوازنة[159] .

وعليه و نتيجة لكل هذه المسببات باختلافها فإن العائق المالي يبقى من أهم الصعوبات التي تحد من تحقيق التنمية المحلية المرجوة والمنشودة على أرض الواقع، كما أنه هناك عدم كفاية

159 زكية آكلي ،فريدة كافي، مرجع سابق،ص108

الموارد الجبائية المحلية مقارنة بالنفقات[160]، حيث تعتبر الجباية المحلية أو الإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية كما اصطلح عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة والرسوم المماثلة في الفصل الخاص بالضرائب العائدة للجماعات المحلية غير كافية ولا تحقق الهدف المنشود طالما لا تواكب تطورات النفقات المحلية للبلديات ،ولهذا لوحظ إرتفاع مستمر للنفقات المحلية يقابله زيادة بطيئة في الموارد الجبائية المحلية.

ومن خلال إحصائيات سنة 2005م على سبيل المثال لوحظ أن نفقات التجهيز و الخاصة بالبلديات بما فيها قطاعات التعليم الإبتدائي والرياضة والثقافة قد تعدت 21.721 مليار دج بينما كانت لا تتعدى 13مليار دج في سنة 2003م، وهذا الفارق الشاسع يدل على الزيادة المفرطة في النفقات مما أرهق كاهل البلديات وسبب عجزا ماليا كبيرا أثر على العمل التنموي المحلي، و أمام هذا العجز المالي والفوارق بين الموارد الجبائية بنفقات التجهيز، خلق نوع من الشلل التنموي عجزت الدولة والحكومة عن استئصاله.

**والجدول رقم (03) يوضح الفارق بين الموارد الجبائية المحلية و نفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة من سنة 2001م-2007م. تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية، سبتمبر2008**

| السنة | 2001م | 2002م | 2003م | 2004م | 2005م | 2006م | 2007م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م.ج.م | 91.59 | 101.62 | 114.10 | 121.35 | 144.02 | 154.30 | 184.13 |
| ن .ت | 269.48 | 282.18 | 299.38 | 342.38 | 375.28 | 390.07 | 401.24 |

## الفرع الثالث: تفشي ظاهرة الفساد

[160] عيسى براق، دراسة النظام الرقابي الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 2001، ص ص122،130.

يرد العديد من الباحثين والمفكرين أن من أهم الصعوبات التي تعاني منها التنمية المحلية في الجزائر و في جميع الميادين تعود كذلك إلى عنصر هام يتمثل في انتشار وتفشي ظاهرة الفساد بأنواعه والتي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع مرحلة عملية الانتقال لاقتصاد السوق كون أن الظاهرة تغلغلت في عمق المجتمع ككل وأثرت بشكل مباشر على معظم العمليات التنموية وأهم نوع من هذا الفساد ذلك الذي يتعلق بالاقتصاد، كون أنه كذبت النظرية القائلة بأن الفساد مرتبط أساسا بنمط اقتصادي توجهه الدولة، وقائم على الريع البترولي ونظام سياسي تسلطي[161].

وقد ساعدت هيمنة الدولة على الاقتصاد في مرحلة الاقتصاد الموجه على تقوية جهاز بيروقراطي يسير عملية الاستثمار الغير خاضعة لقواعد متينة للمراقبة والمحاسبة، مما أعطى لهذه البيروقراطية المسيرة امتيازات عديدة أهمها: شراء الممتلكات التي كانت بيد المستعمر بأثمان رخيصة وساهم السوق المالي الموازي وسيطرة طبقة المغتربين على العملة الصعبة في بزوغ ظاهرة الفساد المالي أكثر، إذ مكن أولئك الذين بإمكانهم الاستفادة من السوق المالية الرسمية للحصول على ربح معتبر وأخضع البنوك العمومية للمصالح الخاصة، إذ أجبرت الممارسات الغير عادلة للحصول على قروض الكثير من أصحاب المشاريع اللجوء للسوق الموازي، وجعل البعض يعتقد أن المضاربة الريعية هي مصدر الفساد.

وفي إحدى المقالات المنشورة للأستاذ "جيلالي حجالي"[162] حول ظاهرتي العنف والفساد إذ ربط بين تفشي ظاهرة الفساد والريع البترولي، حيث أكد أنه من أجل فهم تفشي الظاهرة هو العودة إلى الاستغلال الاقتصادي للمحروقات، لأن الذهب الأسود يغذي ومنذ عشرات السنين لثقافة ريع حقيقية ،بلورت فكر يقوم على الحساب السذج والسهل لجمع الأموال على حساب مصير ومستقبل الشعب والمتمثل في تحقيق تنمية محلية له، وظل لفترة طويلة لا يعرف مصير عائدات النفط، وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة وفي جميع الميادين المتعلقة بالتنمية المحلية، وخاصة في الميدان الأكثر علاقة بها وهو الميدان الاقتصادي، وذلك مع سياسة الانفتاح على

[161] - خنفري خيضر، مرجع سابق،77

[162] - Djilali Hadjali, violence et corruption cas de L' algérie, site web: http://www.apad.revues.org, Le 22 Mars 2016.

المنافسة والعمل على جذب المستثمرين التي عرفها قطاع المحروقات، لاسيما مع صدور قانون مجلس المحاسبة 1995[163].

إلا أن هذه الإصلاحات التي تخص قطاعا حيويا لما له من تأثير على التنمية المحلية بصفة خاصة لم تجعله في منأى عن فضائح الفساد، والتي أطاحت بوزير القطاع وكبار الموظفين به، كما أن الإصلاحات لم تواكب قطاعات حساسة من الاقتصاد الجزائري خاصة النظام البنكي والضريبي واللذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير مما جعلها تدور في حلقة مفرغة والدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح الفساد كقضية القرن والمعروفة بقضية بنك الخليفة والبنك التجاري الجزائري، والتي أرهقت أروقة المحاكم وجعلت من العدالة الجزائرية غير قادرة على التصدي لهذه الظاهرة لعدم استقلالها الفعلي عن السلطة السياسية باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول في البلاد، إلى جانب قضيتي سوناطراك 1و 2 ومشروع الطريق السيار شرق غرب والأخطاء التقنية به والخسائر المالية الكبيرة إلى غير ذلك من قضايا الفساد، والتي أثرت على عمليات التنمية المحلية بالجزائر كونها كبدت الدولة أموالا طائلة تحت مظلة الاستثمار للتنمية المحلية بالدولة[164].

كما أن الطريقة التي تم من خلالها تطبيق اقتصاد السوق والمتمثلة في: خصخصة بدون سياسة موازية لها، استقلالية للمؤسسات بدون إعادة هيكلة مالية، الانخفاض الرهيب لقيمة الدينار، لم تساعد على تشكيل رجال أعمال حقيقيين قادرين على الامتثال لقواعد المنافسة الشريفة، بينما أدى كل ذلك إلى خلق اقتصاد البازار وتجارة ومبادلات غير شرعية في أحياء المدن الكبرى، بل حتى أن العديد من المؤسسات الخاصة أضحت تباشر أنشطتها بطريقة غير مشروعة وتوزع منتوجاتها بطريقة بعيدة عن ما يسمح به القانون، وأصبح الاقتصاد الموازي يمثل حسب تقرير المنظمة العالمية للعمل بين16%و17% من الناتج المحلي الخام، ويشغل حوالي 50% من اليد العاملة كما ساعد انتشار آفة الرشوة والعمولات التي تشكل عبئا إضافيا على المشاريع الاستثمارية في إضعاف الاقتصاد الوطني، وتقوية الشعور باللامساواة والتهميش ومعه القضاء الشبه كلي على العمل التنموي المحلي وهذا ما زاد من فكرة القول بأن الاقتصاد الجزائري تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد القوة. والكلمة التي ألقاها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في إحدى خطاباته هي تعبير صريح بالظاهرة، حيث نوه بظاهرة الفساد وعلاقتها السلبية بالتنمية المحلية: "إنه لمن الأهمية بمكان أن نواصل ونكثف من محاربة ممارسات المحاباة والمحسوبية التي هي

---

[163] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 20/95 المؤرخ في 1995/07/17 ، المتعلق مجلس المحاسبة ،الجريدة الرسمية العدد39، الصادرة في 23 جويلية 2015،ص3

[164] عبد الحميد ملال ، مرجع سبق ذكره ،ص70

مصدر للإحباط ولتثبيط العزائم ومحاربة الرشوة والفساد التي تساهم تأثيراتها في جعل الناس يعزفون عن الجد والكد "[165].

وبذلك فقد اعترفت السلطات في البلاد بتغلغل الظاهرة في الإدارة والمجتمع ككل بصورة رهيبة، وتتصدر قضايا الفساد في البلاد قضايا اختلاس الأموال و سوء استغلال الوظيفة ورشوة الموظفين، وقد كان الاعتراف الصريح لرئيس الجمهورية بالظاهرة في العديد من المناسبات وشدد على ضرورة محاربتها لأنها ألحقت ضررا جسيما بالاقتصاد الوطني، ومعه ثبطت عملية التنمية المحلية وتعتبر مهمة مكافحة الفساد من المحاور التي أولتها الدولة الاهتمام البالغ، حيث كانت الجزائر بسلطاتها السباقة في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004،كما كانت من أوائل الدول التي كيفت قوانينها الداخلية مع هذه الاتفاقية بسن قانون رقم 06-01المؤرخ في 20 فبراير 2006م،المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. [166]

ونظرا لتأثير الظاهرة الفعلي على التنمية المحلية، فإن المشرع الجزائري أعطى أهمية بالغة لمكافحة الفساد خاصة منه الإداري في سياسته التشريعية الجنائية الإدارية، كما استحدث عدة هيئات متخصصة في هذا المجال، وقام بتفعيل دور الكثير من الهيئات والأجهزة التي لها علاقة بالظاهرة، كون أن التأثير المباشر للظاهرة على استنزاف خيرات البلاد أصبح يضرب عناصر التنمية المحلية، الشيء الذي جعل من الدولة تمتلك ترسانة متكاملة من القوانين والتنظيمات لمكافحة الظاهرة.

حيث سن هذا القانون لتجريم الأفعال الغير مشروعة كالرشوة واختلاس الممتلكات وتبييض العائدات الإجرامية في قانون العقوبات، إلى جانب إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وسن بعض المراسيم التي لها علاقة بالموضوع كالمرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006م الذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، وتلاه المرسوم الرئاسي 06-415 الخاص بالتصريح بالممتلكات للأعوان العموميين، والقرار صادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ: 02 أفريل 2007م، يحدد قائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات وكل هذه المراسيم والاهتمامات بالموضوع الظاهرة سببه التأثيرات المباشرة على العملية التنموية في الجزائر وخاصة التنمية المحلية منها[167].

---

[165] - وزارة الإتصال ،المركز الوطني للوثائق الصحافة و الإعلام"القضاء الأعلى في خدمة الأمة".2009م، ص. 81.

[166] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 01/6 المؤرخ في 2006/02/20 ، المتعلق بالوقاية من الفسادو مكافحته ،الجريدة الرسمية العدد14، الصادرة في 08 مارس 2015،

167 - موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، ط1 ، الجزائر: عين مليلة دار الهدى، 2010م،ص102

وللتعمق في الأسباب الكامنة وراء تفشي الظاهرة حاولنا فهمها من الناحية الاجتماعية خاصة وإنها تعود لنمط العلاقات والأعراف في المجتمع الجزائري وقلة الوعي بخطورة الظاهرة عند العموم أما من الوجهة الاقتصادية فإن تعقد القوانين الضريبية وصعوبة إيجاد قراءة موحدة في ذات الأمر الذي سهل من عملية التهرب الضريبي، وعدم معاقبة المتورطين في قضايا الفساد إلا القليل منهم مما جعل من الجزائر ترتب ضمن المراتب الأخيرة دوليا في تفشي ظاهرة الفساد، إذ وحسب ترتيب لمنظمة غير الحكومية (transparency international) سنة 2008م المرتبة 92 من مجموع 182 دولة، والمرتبة 10 من 18 دولة عربية جعلتها أكثر الدول انتشارا لظاهرة الفساد منذ سنوات، حتى أنها صنفت في المرتبة 99 سنة 2007م من طرف البنك العالمي للتنمية، وهذا التصنيف يدل على ان إسقاطاته على عرقلة التنمية المحلية يكون إسقاطا سلبيا، كون أن الظاهرة خرقت وخربت كل خيوط العمليات الإنمائية ومعها التنمية المحلية.[168]

## المطلب الثاني : الصعوبات الطبيعية

ان الحديث عن تأثير العوامل الطبيعية على عملية التنمية المحلية في الجزائر، نذكر وبشدة عنصرين هامين لهما الأثر الكبير في جل المخططات الإنمائية ، كما يعملان على نجاح أو فشل أي مشروع تنموي، وهذه الصعوبات لها تأثير عام على البيئة، وبالتالي على التنمية المحلية بشكل خاص وهذان العنصران هما: 01- عنصر المناخ 02 - عنصر التضاريس.

### الفرع الأول: تأثير المناخ على التنمية المحلية.

تعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا من أهم انشغالات الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة أو سائرة في طريق النمو خطرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من آثار وانعكاسات سلبية طالت مختلف المجالات وخاصة في مجال التنمية المحلية في الجزائر، كون أن مشكلة استخدام الموارد الطبيعية بإفراط أضر بالبيئة مباشرة والتي أثرت بدورها على العملية التنموية بشكل واضح وجلي، والتي أصبحت تشكل تحديا واضحا للدولة كون أن البيئة والتنمية وجهين لعملة واحدة. [169]

وأصبحت التغيرات المناخية تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية بشكل عام، والتنمية المحلية بشكل خاص على الدول النامية أكثر منه على الدول الغنية، رغم أنها ليست مسؤولة ولا

---

[168] مرجع نفسه ،ص104

[169] -نصيرة سالم ،التنمية المحلية واشكالية البيئة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علم الاجتماع ،بسكرة :جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2016،ص ص،80،78

تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والذي أثر بشكل كبير على المناخ العام ومعه التأثير على النشاط الاقتصادي وبدوره على التنمية المحلية.

وهذا التهديد سببه هشاشة اقتصاد الدولة المبني على مواد طبيعية لها علاقة بالبيئة ممثلة كما سبق الإشارة إليه في المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي)،والتي أشارت الأبحاث العلمية على أنها ثروة قابلة ومعرضة للزوال بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك اللاعقلاني لها وبالتالي له أثر على التنمية المحلية لارتباطها بالجباية البترولية بشكل كبير[170]،

مما يجعل الاقتصاد الجزائري ومعه التنمية المحلية في خطر دائم لو لم تقم الدولة بالتكيف وأخذ التدابير والاحتياطات لمواجهة تأثير التغيرات المناخية لأن الدراسات الجيوفيزيائية بينت أن الظاهرة متواصلة لعدة سنوات، وفي الجزائر أثرت العوامل المناخية المتغيرة على عملية التنمية المحلية وما المشاريع الضخمة في ذات المجال إلا دليل على ذلك خاصة في ما يخص توفير المياه للشرب في بعض المناطق التي عرفت شح في التساقط بفعل تغير الطقس ومعه المناخ للأسباب السابقة ،مما جعل الدولة تنفق وترصد أموالا ضخمة في مجال الاستثمار في هذه الطاقة الحيوية مثل مشاريع تحلية مياه البحر ونقل الماء من تمنراست إلى عين صالح إلى غير ذلك من المشاريع التي عمل المناخ دورا هاما في إرسائها، وكلف الدولة جهودا شاقة كانت لترصد في عمليات إنمائية أخرى لولا التغيير المناخي، إلى جانب المشاريع الضخمة في إطار التزود بالغاز الطبيعي والذي كان للمناخ دورا بارزا، كونه غير من طقس بعض الأماكن التي أصبحت باردة أكثر مما كانت عليه في الماضي، ومن أجل تنمية محلية بالمناطق السابقة صرفت أموالا كبيرة، والدليل على تأثير التغير المناخي على البيئة وبالتالي على العمل التنموي المحلي هو الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال حماية البيئة أولا، ومعها تحقيق التنمية المحلية المنشودة وهذا بسن جملة من القوانين للتقليل من حجم الكارثة ووضع استراتيجية محكمة من شأنها التحكم في الظاهرة وتأثيرها على التنمية المحلية وهي: القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة 2001م القانون المتعلق بتسيير ومراقبة التخلص من النفايات 2001م، القانون المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة 2003م، القانون المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة 2001م[171].

---

[170] - مناخ متغير للتنمية، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع عن مجلة التمويل والتنمية، مصر، العدد 4، ديسمبر 2009م ص. ص،10،11

171 - نصيرة سالم ،مرجع سابق،ص81

## الفرع الثاني: تأثير عامل التضاريس على التنمية المحلية.

إن عامل التضاريس يعتبر أحد أهم العراقيل في وجه تحقيق تنمية محلية منشودة، حيث أن الجزائر وبمساحتها الشاسعة بحجم القارة تنوعت بها التضاريس من جبال ووديان وهضاب وسهول وغير ذلك ،مما شكلت حجرة عثرة أمام الدولة في تجسيد جل المشاريع في أجالها المحددة، أو أن حتى بعض المشاريع التنموية المحلية ألغيت بسبب هذا العامل، و كلفت الدولة مبالغ إضافية نظرا لصعوبة التضاريس ،والأمثلة شاهدة على ذلك، حيث أن مشروع القرن كما يسمى (الطريق السيار شرق غرب) والذي يعتبر كمشروع تنموي وطني ومحلي زادت تكلفته عن المبلغ الأصلي بسب صعوبة بعض المناطق المراد إنجازه بالقرب منها "كجبال الوحش"، ضف إلى ذلك بعض المناطق الصحراوية الوعرة والتي انعدمت بها التنمية المحلية نظرا لصعوبة تضاريسها، ولدينا مثال حي بمنطقة بوحنيفية بولاية معسكر، ونظرا لصعوبة تضاريس المنطقة وكذلك لكونها منطقة بركانية خامدة تأخر بها مشروع للتنمية المحلية المتمثل في تزويدها بالغاز الطبيعي إلى غير ذلك من الأمثلة، كما أن التضاريس عامل سلبي في تجسيد جهود التنمية المحلية في أغلب المناطق من الوطن، فلو أجرينا دراسة على منطقة من الوطن ممثلة في منطقة القبائل فلوجدنا معظم أو كل البلديات مواقعها الجغرافية عبارة عن مداشر (جمع دشرة) مترامية الأطراف في الجبال[172]، كما أن جل مناطق وولايات وبلديات الوطن تشقها وديان والتي تعد مظهر تضاريسي أثر على البيئة بشكل أو آخر ومعها أخرت التنمية المحلية بها كون أن طبيعة المنطقة لا تسمح بتجسيد مشاريع تنموية بها ،وهذا العامل الطبيعي مازال ليشكل عبء أثقل كاهل ميزانية الدولة إلى حد اليوم ،كما أنه يوجد عاملا تضاريسي لا يقل شأنا عن العوامل السابقة، ويتمثل في طبيعة التربة لمعظم أراضي بلديات الوطن، والتي هي أراضي فلاحية خصبة وخصبة جدا ذات الوجهة الفلاحية،حيث ان اقتطاع الاراضي الفلاحية لتلبية الاحتياجات اللازمة المرتبطة بانجاز المشاريع العمومية التنموية ولاسيما منه المحلية يخضع الى مجموعة من القوانين و النصوص التنظيمية التي تنظم هذا النوع من الاجراءات ولاسيما منها القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري [173]وكذا القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي[174] اللذان ينصان على أن الغاء تصنيف الفلاحية لا يكون الا بمرسوم يتخذ من مجلس الوزراء

172 مكان نفسه.

[173] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 25/90 ،المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في1990/11/18، الجريدة الرسمية العدد 49 الصادرة بتاريخ 1990/11/18

حيث ان منع استغلال هذا النوع من الاراضي شكل ما يعرف بنقص العقار، سواء أكان للبناء أو العقار الصناعي للإستثمار، والذي أثر بدوره على التنمية المحلية.

## المبحث الثالث: الصعوبات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية

الحديث في ذات المبحث يدلي إلى ثلاثة أنواع من الصعوبات التي لها الشأن الكبير والمؤثر في مجال العمل التنموي بصفة عامة والتنمية المحلية بدرجة خاصة وتكمن هذه الصعوبات في كل من الصعوبات الاجتماعية وأخرى ثقافية والصعوبات التكنولوجية وكل هذه الصعوبات تتداخل وتتشابك في عناصرها المؤثرة على التنمية المحلية وعليه يمكن أن نوجز ذلك في ما يلي:

### المطلب الأول: الصعوبات الاجتماعية

تعتبر الظواهر الاجتماعية المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التتنمية المحلية ولذلك يمكن القول:

تتمثل الصعوبات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الحكم السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، وكذلك يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية ،كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة ومن أهم الصعوبات الاجتماعية[175]:

#### الفرع الأول: النظم و الأبنية الاجتماعية السائدة

إن طبيعة نظام الحكم ومقوماته تلعب الدور السلبي والإيجابي في عملية التنمية المحلية حيث أنه يقف حائلا أمام تنفيذ المشروعات التنموية في كثير من الأحيان، نظرا لتشابك الحقوق

---

[174] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 16/08 ،المتعلق بالتوجيه الفلاحي المؤرخ في2008/08/03الجريدة الرسمية العدد 46 الصادرة بتاريخ 2008/08/10

[175] - حسين عمر، عوائق التنمية، ط 1 ، المملكة العربية السعودية: جدّة ،دار الشروق ، 1980 م، ص46.

وتعقدها واختلاف الأسس التي يقوم عليها ،إلى جانب ظهور عناصر القرابة التي ترتكز على الولاء في العائلة و يضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية في الجزائر.

و حتى لا يكون تفكيرنا سلبيا وفيه عنصر من التشاؤم فلا يكاد نظامنا السائد يخلو من هذه الأبنية في مجتمعنا و أصبحنا لا نميز من يعين الحكومات ومن يعين الوزراء ومن يعين كبار الموظفين وما هي المعايير التي من أجلها يختارون فالمعلوم والملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة والولاء للشخص ذات أو للحزب الحاكم أو بالأحرى للنظام الحاكم على حساب الكفاءة العلمية في هذه التعيينات، وهو ما أثر في عملية التنمية المحلية، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الاجتماعي في الجزائر أثرت وتؤثر على التنمية المحلية ممثلة في طبقة "الأوليجارشية" والتي تهدف إلى حماية مصالحها على حساب تنمية المجتمع، وفرض و بسط سيطرتها على زمام الحكم[176].

## الفرع الثاني: العامل الد يني

يمكن أن يلعب هذا العنصر دورا سلبيا في عملية التنمية المحلية يصعب تخطيه خاصة إذا ما تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي، فالكثير من المشروعات التنموية المحلية لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي، كإنتاج بعض السلع المحرمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليين، ونأخذ على سبيل المثال المعارضة الشديدة ضد تصريحات الوزير السابق للتجارة: "عمارة بن يونس" لما صرح في إحدى لقاءات الصحافة حول تجارة الخمور، حتى وإنها تدر أموالا طائلة للخزينة العمومية وتوفر السيولة المالية في ظل الأزمة الحادة للبلاد وتساهم في التنمية المحلية، إلا أن الوازع الديني كان الغالب كون أن الجزائر دولة عربية إسلامية.

كما أن الوازع والعنصر الديني لعب دورا سلبيا وعرقل في الكثير من المرات عملية التنمية المحلية ،نظرا للتعصب والتشدد والاختلاف الكبير في المذاهب والرؤى بين الشركاء الاقتصاديين، وكمثال على ذلك الفشل الذريع لمجموعة من المشاريع التنموية بين الجزائر وجمهورية إيران الشعبية، و في ذات الإطار وفي نفس السياق ومع السياسة الحكومية المنتهجة وبتعليمة من

[176] -زكية أكلي،فريد كافي، مرجع سابق،ص109

الرئيس السابق أقرت الحكومة إجراءات جديدة من أجل تسهيل تمويل المشاريع الخاصة بالشباب، وتمحورت هذه الإجراءات حول رفع سقف القروض والسن المؤهل لحاملي المشاريع للإستفادة، وهذا من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)[177] ، والتي كانت سباقة و رائدة في مجال دعم التنمية المحلية وسط الشباب من الجنسين ،و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

(ANGEM)[178] إلا أن الوازع الديني كان له الأثر في عدم إثراء هذا النوع من الإستثمار والإختلاف الديني كان من ناحية الفوائد الربوية مما خلق جدلا واسعا وسط المجتمع كان له الدور السلبي في العملية التنموية محليا.

**الفرع الثالث: العامل الديموغرافي**

يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة النامية لاسيما على المستوى المحلي (التنمية المحلية)، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة، والتي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية، و لا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال اتباع سياسة توعوية للمواطنين ،لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه ،كما أن الزيادة السكانية تعد بمثابة مؤشر للتخلف ،وتؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان[179].

كما أن الزيادة السكانية المفرطة أو ما يطلق عليها بالنمو الديموغرافي يؤثر سلبا على مظاهر التنمية المحلية المتمثلة في الخدمات الرئيسية (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء...إلخ) بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية ،كما أن الزيادة السكانية تعتبر عاملا سلبيا على التنمية المحلية

---

[177] - أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08سبتمبر1996 ،المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03- 288 المؤرخ في 06سبتمبر2003

[178] - أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22جانفي 2004 ، وعدلت بعص مواد قانونه الاساسي بالمرسوم رقم 10/08 المؤرخ في 27جانفي 2008

179 - عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، ط1، مصر: القاهرة، دار الجامعات المصرية، 1972م ، ص. 85

كونها تختزل كل جهد بشري عائد وتستنزف كل زيادة في الإنتاجوتؤدي كذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية (البطالة أزمة السكن...إلخ)، التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، وكان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية[180].

هذا وبالإضافة إلى كل هذه المشاكل التي سببتها الزيادة السكانية في المجتمع المحلي، فإننا نجد مشكلا آخرا على رأس المشاكل المحلية والتي لها علاقة بالتنمية المحلية، وهو عدم التكفل الحقيقي بالطبقة الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمات العمومية بمختلف أنماطها، كون أن اهتمام الدولة يبقى منصبا على المدن الكبرى على حساب المدن الداخلية المحلية، لعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية والمركزية فغالبا ما نرى أن الزيادة السكانية ترتفع وسط الطبقة الفقيرة وداخل الأحياء الشعبية، وهو ما جعل هذه الزيادة تؤثر سلبا على التنمية المحلية بسبب إهمال السلطات المحلية والمركزية لإرساء بوادر العمليات الإنمائية.

كما أن الظاهرة لم تؤخذ بجدية ضمن العوامل الرئيسية وفي الوقت المناسب في عمليات صنع القرارات السياسية للمجتمع الجزائري بأكمله، الذي عرف انفجارا سكانيا لم تستطع سياسة تباعد الولادات إيقافه، حيث تضاعف عدد السكان مع مرور السنوات بشكل رهيب أثر سلبا على عملية التنمية المحلية،[181] وهذا ما يبينه الجدول رقم (04) تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال المرحلة من 1999م إلى غاية سنة 2014م.

**جدول رقم (04) يبين تطور نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال المرحلة من 1999م إلى غاية سنة 2014م. عن الديوان الوطني للإحصاء.**

| السنة | نسبة المواليد | نسبة الوفيات | نسبة النمو |
|---|---|---|---|
| 1999م | %19,82 | %4.72 | %1.51 |

[180] - مرجع نفسه،86

181 - مرجع نفسه،ص 87

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2000م | %19,36 | %4.59 | %1.48 |
| 2001م | %20.03 | %4.56 | %1.55 |
| 2002م | %19.68 | %4.41 | %1.53 |
| 2003م | %20.36 | %4.55 | %1.58 |
| 2004م | %20.67 | %4.36 | %1.63 |
| 2005م | %21.36 | %4.74 | %1.96 |
| 2014م | %22.07 | %4.30 | %1.76 |

وعليه فقد كان من الضروري عدم تجاهل نتائج هذا العامل المهم أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية (التنمية المحلية) المستقبلية خاصة مع ظهور ظاهرة البروز الاجتماعي للشبيبة والانتفاضة الفكرية لديهم وزيادة وعيهم ومتطلباتهم خاصة الشغل والسكن وفي دراسة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول التنمية البشرية وعلاقة العامل الديموغرافي بسياسة التشغيل والبطالة وتأثيرهما على التنمية المحلية في سنة 2006م أنه هناك زيادة مفرطة وكبيرة مع مرور السنوات، كونها أثرت على جميع عناصر التنمية المحلية من صحة وتعليم وسكن وشغل ...إلخ بنسب كبيرة،

كما أن ظاهرة التشغيل أضحت اليوم بمثابة الشغل الشاغل للدولة وعقبة أمام التنمية المحلية في كل منطقة من ربوع الوطن والجدول رقم (05) يوضح مجال المقارنة بالنسبة المئوية للبطالة وحسب الفئة العمرية بين سنتي 2004م و2005م.

**جدول رقم (05) يوضح مجال المقارنة بالنسبة المئوية للبطالة وحسب الفئة العمرية بين سنتي 2004م و2005م. تقرير صادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،التنمية البشرية 2006م.**

| الفئة العمرية | 2004م | 2005م |
|---|---|---|
| أقل من 20 سنة | %30.34 | %35 |
| 24-20 | %29.90 | %31 |
| 29-25 | %22.70 | %36.61 |

| | | |
|---|---|---|
| 34-30 | %12.70 | %15.31 |
| 39-35 | %7.40 | %9.00 |
| 44-40 | %4.30 | %6.21 |
| 49-45 | %4.10 | %5.57 |
| 54-50 | %3.10 | %4.19 |
| 59-55 | %2.30 | %3.50 |

وقد ذكرنا هذه المقارنة فقط لنبين أن نسبة البطالة تكون عالية في وسط الفئة التي تقل عن خمسة وعشرون سنة، وهو ما يشكل صداع لدى الحكومة من أجل توفير الشغل لهم وبالتالي فهو عنصر هام لعرقلة التنمية المحلية في كل ربوع الوطن ولا يمكن إهمال هذا الجانب من خلال وضع جميع المخططات الإنمائية لتدارك هذه النسبة لأنها في تزايد كبير.

## الفرع الرابع: النسق القيمي

يلعب النسق القيمي دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية، وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك كون أنها ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير ألا وهو الفرد ،حيث يصنف الأستاذ المصري "علي كاشف"في كتابه "التنمية الاجتماعية المفاهيم و القضايا" القيم والمعايير المعوقة للتنمية المحلية في المجتمع المحلي كالآتي[182]:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير،
- عدم تقدير قيمة العمل،
- ازدراء العمل اليدوي ،

[182] - علي الكاشف، التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا،(مصر،: الدار الجامعية،2007م )، ص. 172.

- عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

كما أن المعتقدات والأفكار الدينية والإطار المرجعي كثيرا ما وقف سلبا اتجاه التغيير وضد التنمية المحلية ،فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي، فعلى سبيل المثال لو أردنا إقامة مشروع منتجع سياحي لتنمية منطقة ما من هذا الوطن (تنمية محلية لمنطقة ما) فإن أول معارضة له تكون على مستوى المجالس المنتخبة المحلية إذا كان أعضاءها من الأحزاب الإسلامية بحجة الاختلاط، وأن هذه المشاريع ليست من تقاليدنا وهذا ما يعتبر حائلا وعائقا أمام التنمية المحلية إلى غير ذلك[183].

## المطلب الثاني : الصعوبات الثقافية

ان الصعوبات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية في سبيل تحقيق تنمية محلية، كون أنه غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات ناتج عن جهل القائمين بها لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها.

والحديث عن العناصر الثقافية المعيقة لتحقيق تنمية محلية يقودنا إلى الحصيلة الثقيلة والإرث القديم والمخلفات المكتسبة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن من حكم حزب واحد، وفرضه نمط تفكير واحد حتى ولو أننا في عهد التعددية السياسية، يضاف إلى ذلك ضعف في الإنتاج الأدبي والإبداعات المسرحية والسينمائية وقلة الكتب العلمية واكتساح مكتباتنا بكتب دينية الغير المراقبة والتي لا نعرف مصدرها، وضعف المقروئية لدى غالبية المجتمع الجزائري والذي

183 - مرجع نفسه،ص174

أثر بشكل عام على نوع من أنواع التنمية المحلية في المجتمع المحلي ومن بين العوائق الثقافية على التنمية المحلية هو تهميش دور الجامعة التي أفرغت من محتوى أدوارها الأساسية وانحصرت في التدريس فقط وانحرفت عن أدوار البحث و تكوين فكر، معناه إهمال دور النخبة وصفوة المجتمع[184].

كما أن المجتمع المحلي المسؤول عن التنمية المحلية لا زال يعاني من بعض الظواهر والسلوكيات المتناقضة للحداثة والتطور، والتخلص من نمط التفكير التقليدي الذي ما زال يفسر بعض الظواهر الغامضة بطريقة ميتافيزيقية بعيدة عن المنهج العلمي، إذ لا يزال بعض المسؤولين في مناصب حساسة محليا أو وطنيا يهرعون إلى الدجالين والعرافين أو حتى إلى المرقين، وهذا كله راجع لذهنيات وثقافة المجتمع المحلي [185].

## المطلب الثالث: الصعوبات التكنولوجية

قبل ثورة المعلومات والاتصالات كان الإعلام التقليدي المتمثل في القنوات الرسمية والجرائد العمومية لا يستطيع إلا أن يرى بعين السلطة، ولا ينطق إلا بلسانها متخذا بذلك دورا تشوبه نقائص كثيرة ساهمت في تراكم الكثير من المشاكل الحياتية للمواطن في شتى المجالات. وبالتالي كان دوره مقتصرا على نقل إنجازات السلطات المركزية واللامركزية كلما تحرك المسؤولون المباشرون عن قطاعات التنمية المحلية، مما جعل الإعلام بهذه الصفة ينحصر في كونه أداة أو مصلحة تابعة تتحرك وفق رغبات السلطة ،وما تريد أن تسوقه للمتلقي الذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الإيجابي في رفع المستوى المعيشي و الخدماتي للمجتمع المحلي، فضلا على أن الإعلام في صورته التقليدية لم يكن يمتلك في يده كل الإمكانيات الضرورية حتى يستطيع أن يمارس دوره بالسرعة والدقة المطلوبين لعدة اعتبارات أهمها[186] التباطؤ في تشخيص المشاكل وتقيده بتثمين الموجود على حساب نقد المنقوص، بيد أن الأمر تغير بمجرد ظهور أولى ولادات

[184] حفصة العقعاق، "المعوقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر" ،ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر ،(العدد 3، ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ديسمبر 2015م).

[185] - حفصة العقعاق،مرج نفسه،

[186] ليليا شاوي، دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية، مذكرة ماجستير، ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية قسم الإعلام والإتصال، 2008م، ص. 26.

الإعلام الخاص بكل تخصصاته سواء كان مرئيا أم مسموعا أم مكتوبا، حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلعاته في التنمية المحلية يأخذ حيزا أكبرا، وهو ما جعل الصورة تنقلب جزئيا من أن المواطن أصبح لديه خيارات متعددة لإيصال النقائص والعقبات التي تواجه الأفراد على المستوى المحلي في الرقي بمختلف ميادين الحياة الأمر الذي خلق تغطية أكبر لمشاكل التنمية المحلية التي ما فتئت تستفحل من دون تسليط الضوء عليها[187].

## الفرع الأول: أثر الإعلام الحديث في التنمية المحلية

ان الثورة الحقيقية بدأت مع تبوؤ الإعلام الحديث أو ما يسمى بالإعلام الإلكتروني الدور المركزي والهام في الدفع بالتنمية المحلية لأرقى المستويات، غير أنه ورغم كل هذا التطور والزخم الإعلامي إلا أن العيب والصعوبة تكمن في النقص الفادح والمفضوح لهذا العامل التكنولوجي أو بالأحرى ما نسميه بالإعلام المجاني في المناطق النائية أو ما يسمى بالجزائر العميقة التي تحتاج لتنمية محلية، وبالتالي فإن مساهمة الإعلام هي سلبية بحسب الأستاذ "حنطابلي يوسف" أستاذ علم الاجتماع والناشط المدني، ويرى الأستاذ كذلك أن توفير عناصر الإعلام بالمناطق المحلية هو خطوة بمثابة بداية للتنمية المحلية ومتنفسا للمواطن المحلي، غير أن العكس من ذلك توفير هو بمثابة وقود لنتائج وخيمة على الشارع المحلي كتغذية المظاهرات والاعتصامات والتي تؤثر بدورها على التنمية المحلية.

وتعتبر تكنولوجيا الإعلام من أهم عوائق التنمية المحلية، كون أن معظم المؤسسات والهيئات والسلطات المركزية واللامركزية قد أولت اهتماما بالغا واستفادت من الثورة المعلوماتية والاتصالات بما يتيح لها معالجة مشاكل القطاعات بسهولة وسلاسة، غير أن السلطات المحلية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن المحلي والتنمية المحلية لا زالت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من هذه التقنية الجديدة الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل وردم الهوة بين المشاكل وطرق حلها، وعليه فالجزائر ورغم الجهود المبذولة مازالت متأخرة بخطوات في التكنولوجيا المعلوماتية على المستوى المحلي، الذي أثر ولازال يؤثر على عمليات التنمية المحلية كوننا نعيش في عالم لا مكان فيه لمن كانت خطواته متثاقلة وغير محسوبة بدقة[188].

---

[187] - المرجع نفسه ،30.

[188] شوقي جباري، محاضرات في الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، عن المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015م.ص15

كما أن نقص في الإعلام لم يكن ليصير عائقا للتنمية المحلية لولا ذهنيات بعض المنتخبين والمسؤولين المحليين عليها، كون أنه على مستوى التعامل المحلي من طرف السلطات محل الاختصاص الإقليمي لا زال النقص فادحا في التعامل مع المعلومة إن كان على مستوى التسويق أو التلقي،حيث يرون أن الإعلام الممثل في الجرائد والمراسلين مصدر قلق ونذير شؤم تترصدهم و تبين زلات التنمية المحلية ولا يزال الصحفي أو الإعلامي كائنا غير مرغوب فيه[189].

والإعلام عائق للتنمية المحلية من الدور السلبي الذي ألبسته إياه السلطات المحلية حيث أنه وللأسف الشديد بعض الإدارات المحلية لا زالت تتعامل مع الأمور التنموية بمنتهى السرية، ضاربة الشفافية عرض الحائط ناظرة إلى هذا الكائن على أنه المحرض، وأن كشف الحقائق أمام المراسل الصحفي أو الإعلامي يعني وصولها إلى الرأي العام، وبالتالي مارسوا في حقه سياسة الإقصاء مما تسبب في غياب بعض ملامح واقع التنمية المحلية بشكلها الحقيقي.

**خلاصة الفصل :**

من خلال ما سبق وبعد ذكر الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر بمختلف انواعها خلصنا الى ان نقص الوعي السياسي والثقافي في أوساط الشباب في المجتمعات المحلية وضعف المشاركة السياسية في التنمية المحلية، وكذا نقص الموارد المالية أو ما يعرف بالتمويل المالي المحلي بسبب ضعف السياسة الجبائية المحلية وضعف الاستثمار المحلي و ضعف التخطيط المحلي نتيجة نقص الكفاءة والخبرة، خاصة على مستوى الهيئة المحلية المنتخبة، وعدم الاهتمام بتكوين الموارد البشرية المحلية، بسبب قصور التشريع المحلي، خاصة قانون الانتخابات المحلية وقانون الأحزاب السياسية، كما ان جودة التنمية المحلية تتوقف على مدى فعالية مقوماتها وركائزها الاساسية في المجتمع. بالإضافة الى العامل الطبيعي الذي يمكن إختصاره عنصرين هامين هما: عامل المناخ وعامل التضاريس، فالجزائر بمساحتها القارية تنوعت بها الأقاليم المناخية وأثر هذا التنوع على تجسيد المشاريع التنموية المحلية لصعوبة الظروف ،كل هذه العوامل تكبح عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

[189] - شوقي جباري، مرجع نفسه،ص17

# الخاتمـــــــــة

## الخاتمة:

إنما يمكن أن نختم به موضوعنا هو ان التنمية المحلية هي منهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب و الابعاد الاهداف التي تسعى الى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية من اجل تحقيق نهضة تنموية ، غير ان تحقيق التنمية في الجزائر ورغم ما حققته الدولة والحكومة من إنجازات محلية، خاصة في فترة البناء التي أعقبت الإستقلال مباشرة، والمنجزة في الفترة الأخيرة من هذا القرن، أين تجسدت مشاريع في شتى المجالات إقتصادية منها واجتماعية، كان تأثيرها بارزا على المجتمع المحلي، ولكن ما يمكن ملاحظته بالعين المجردة ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والإنجازات المتواصلة لتحقيق تنمية محلية، وتجسيدها على أرض الواقع إلا أنها اصطدمت بصعوبات جمة (سياسية، إدارية ،أمنية، إقتصادية، طبيعية إجتماعية، ثقافية، تكنولوجية)، نظير عدم مسايرتها للتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الدولة محليا ودوليا ،كان أثرها بارز على وجه المناطق المحلية ،وخاصة بعدما شهدت الجزائر مؤخرا تحول جذري في دور السلطات المركزية واللامركزية في العمليات التنموية المحلية، والذي تجسد في تقلص دور المجالس المنتخبة في البناء التنموي المحلي وضعف تدخلها للأسباب السالفة الذكر ويظهر ذلك جليا في عدة صور ومظاهر(إنتشار البطالة في المناطق المحلية، نمو ديموغرافي مفرط، إنتشار الأمراض و الأوبئة...إلخ).

ومن اجل تحقيق نهضة تنموية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على اسس علمية ومنهجية ، وحتى تتحق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة الى مجموعة من الاستراتيجيات من اجل اعادة بعثها بقوة وهذا من خلال التوصل الى التنائج التالية:

- التنمية المحلية عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية و المشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة و توفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ،وحتى السياسية ،كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر و المراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب.
- تعاني التنمية المحلية في الجزائر مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الاصعدة ، وهذه المشاكل بمختلف انواعها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ،وحتى السياسية باتت تحد من كفائتها وفعاليتها .

ومن هذا المنطلق يمكننا إقتراح مجموعة من الآراء والتوصيات كانت نتاج لثمرة دراستنا خلال مسارنا الدراسي في تخصصنا المتعلق بالموضوع :

- اعطاء المواطن معناه الكامل من خلال تطوير أطر مهيكلة واجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية ، وتبليغ وجهات النظر بغرض التأثير على القرارات
- إعطاء الجماعات المحلية خاصة البلديات منها حق تأسيس ضرائب حسب خصوصيات كل منها(فلاحية ،صناعية،سياحية) مع التنسيق مع السلطة المركزية مما يسمح للحكومة من تحويل الأموال المرصودة للبلديات من إستغلالها في تنمية محلية ذات بعد وطني.
- تطوير دور القطاع الخاص من خلال توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص من كافة النواحي ودراسة جميع الجوانب المتعلقة بالتخصيص ، واستقطاب الاستثمارات الاجنبية و المحلية للمشاركة في عملية التخصيص .
- إصلاح المالية العمومية المحلية وتكمن في تحديد الوعاء الضريبي من طرف الهئيات المحلية بعيدا عن ضغوطات المركزية وتجسيد الاستقلالية التامة عن الدولة.
- إعادة النظر الكلي في نسبة وحصيلة الجماعات المحلية من الموارد المالية الجبائية والغير كافي لتحقيق تنمية محلية حاليا،
- الاهتمام بالتطوير الاداري البناء المؤسساتي لجمعيات التنمية المحلية بتدريب العاملين و المتطوعين بها على أساليب الادارة الحديثة ، مما يسمح بتفعيل دور هذه التنظيمات في المشاركة الشعبية .
- إعطاء الجماعات المحلية الحرية المطلقة في توزيع حصص الموارد المالية للميزانيات المحلية المتأتية من الإدارة المركزية حسب أولوياتها التنموية.
- لإضفاء ديناميكية وحيوية في دفع عجلة الإستثمار لابد من خفض من بعض الرسوم الجبائية.
- إعادة بعث النسيج الصناعي محليا ويتجلى ذلك في إنشاء مؤسسات عمومية إقتصادية الصغيرة والمتوسطة،بالإضافة إلى تحويل الفكر الصناعي نحو المناطق الداخلية والجنوبية من الوطن،
- إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحية بالولايات الداخلية والجنوبية كون أن الفلاحة اليوم تكتسي رهان حقيقي في تحريك تنمية المناطق محليا.

- تثمين المورد الثقافي والممتلكات والكنوز الطبيعية التاريخية لدى العديد من البلديات لأنها مورد لجلب العملة الصعبة.
- خلق توازن جهوي للحد من النزوح الريفي، والحد من هجرة السكان من المناطق الجنوبية نحو الشمال.
- دراسة تعديل قانوني البلدية و الولاية للحد من ظاهرة الإنسدادات داخل المجالس المنتخبة.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

## اولا : باللغة العربية

## أ -الكتب بالعربية:


1- بن اشنهو عبد اللطيف ،عصرنة الجزائر حصيلة و افاق ، الجزائر: آلفا للنشر والتوزيع ، 2005.

2- بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم"بلد ناجح ، الجزائر: آلفا للنشر والتوزيع، 2004.

3- بودهان موسى ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة ، الجزائر: عين مليلة دار الهدى 2010م.

4- بوشعير السعيد ، النظام السياسي الجزائري، الجزائر : دار الهدى ، 1993م.

5- بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال"من خلال الوثائق و النصوص الرسمية الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2014م.

6- حجاب محمد منير ، الإعلام والتنمية الشاملة، ،القاهرة، مصر :دار الفجر، 2000م .

7- الرياشي سليمان ، التنمية الإجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع" مصر، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1993م .

8- الرياشي سليمان ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.

9- زيدان جمال ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، الجزائر :دار الامة للطباعة و النشرو التوزيع 2014.

10- زيدان زبيحة ، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة ، الجزائر : دار الهدى ،عين مليلة 2009.

11- السمالوطي نبيل ، علم إجتماع التنمية "دراسة في إجتماعيات العلم الحديث"، 1 مصر :الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1996

12- شفيق محمد ، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، مصر :المكتب الجامعي الحديث ،2009.

13- صالح الشيخ محمد ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ،الإسكندرية مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002م.

14- طاحون زكرياء ، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ،القاهرة مصر: مطبعة ناس بعابدين2005.

15- عبد الله صايغ يوسف ، مقررات التنمية الاقتصادية، ج3 ،ط1، لبنان (بيروت): المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

16- عمر حسين ، عوائق التنمية، المملكة العربية السعودية: جدّة ،دار الشروق 1980م.

17- فيلالي عبد السلام ، مشكلات وقضايا المجتمع "الباحثون عن الأمل، بحث في أزمة الهوية للشباب الجزائري من خلال أغاني الراب"، الجزائر : ب د ن،ب س ن

18- القاضي عبد الحميد ، دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، ، مصر : القاهرة، دار الجامعات المصرية، 1972م .

19- الكاشف علي ، التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا ،مصر، الدار الجامعية 2007م .

20- كافي علي ،من المناصل السياسي الى القائد العسكري (1962-1946)، ط2، الجزائر : دار القصبة ،2001.

21- الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، نظرة شاملة لبيئتنا المتغيرة، برنامج الأمم المتحدة (unep) لسنة 2007م.

22- الميلي محمد ، فرانز فانون والثورة الجزائرية ، الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع،2010م

23- يلس شاوش بشير، المالية العامة، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2007 .

## ب - الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. برابح مسيكة ،الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية وآلياتها ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة،( جامعة الجلفة زيان عاشور كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014.

2. براق عيسى ، دراسة النظام الرقابي الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، ،2001.

3. بن عثمان شويح ، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية،رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011م.

4. بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،2008/2007.

تلمسان،كلية الحقوق ، غير منشورة 2010،

5. تومي ادريس ، تقييم اداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية في الجزائر 2010-2015 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية ، 2014.

6. جيلالي بهاز ، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلومالإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2010م .

7. حملة صبرينة ، أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعةالحاج لخضر(باتنة): كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2003م.

8. خشمون محمد ،مشاركة المجالس البلديةفي التمية المحلية ، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2011

9. خنفري جمال ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق في الجزائر، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،الجزائر: جامعة الجزائر 3 2011.

10. خيضر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر"واقع وآفاق"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية ، 2011م.

11. سالم نصيرة ،التنمية المحلية واشكالية البيئة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علم الاجتماع ،بسكرة :جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2016.

12. سي يوسف أحمد ، تحولات اللامركزية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق ، 2013.

13. شاوي ليليا ، دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية، مذكرة ماجستير، ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية قسم الإعلام والإتصال، 2008م.

14. شمخون محمد ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة

**15.** شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية، مذكرة ماجستير في القانون ،جامعة

**16.** شيخ سعيدي ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ) جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية ) 2008/2007 ،

**17.** شيعاوي وفاء ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر(باتنة )، 2010م .

**18.** عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر (1994-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، 2005م.

قسنطينة: علم اجتماع التنمية، 2011.

**19.** محمد سعودي ،اثر برامج عم النمو المحلية في الجزائر ،مذكرة ماجستير ، غير منشورة (جامعة الشلف ،الجزائر ،2006،

**20.** المدرسة الوطنية للإدارة ، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية ،حلقة دراسية من إعداد طلبة فرع الادارة المحلية ،2006

**21.** مرغاد لخضر ، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، جامعة الجزائر: كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، ،2001.

**22.** مليكة فريمش ، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، 2012م .

**03 - المقالات والمداخلات والمحاضرات والتقارير**

**أ - المقالات:**

1. العقعاق حفصة ، «المعوقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر» ،ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر ،العدد 3 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ديسمبر 2015م.

2. سي فضيلي الحاج ، حيتالة معمر ، بن عطة محمد ،«اشكالة التنمية المحلية مقومات و معوقات »، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد رقم :09 ، الجزائر ،جانفي 2017.

3. آكلي زكية ، كافي فريدة ،«التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق » مجلة مجلة اقتصاديات المال و الاعمال،عدد خاص ، الجزائر ،مارس 2017 .

4. فلاحي صالح ، «التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر»، مجلة الحقيقة، العدد الثاني، الجامعة الإفريقية بأدرار، مارس 2003م.

5. **غربي أحمد**، «أبعاد التّنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر» ، ضمن مجلة البحوث والدراسات العلمية ،(المدية): جامعة يحي فارس 2010م .

6. خثير محمد ، صادفي جمال ،«تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر »، مجلة شماء للإقتصاد و التجارة ، مجلد 02،عدد خاص الجزائر ،افريل 2018 .

**ب - المداخلات (أعمال الملتقيات):**

1. بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر، "التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس(سطيف)، يومي 7و 8 أفريل 2008م .

2. حرفوش سهام، "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس(سطيف)، يومي 7و 8 أفريل 2008م.

3. خلوطة ريمة ، سلمى قطاف، "مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحانت عباس (سطيف) أيام 7-8 أفريل 2008م.

4. مزارة زهيرة ، مداخلة بعنوان " أزمة الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة: بين متطلبات تفعيل الوحدة الوطنية وتحقيق االستقرار السياسي الجزائر نموذج- " ،الملتقى الوطني حول القراءة للتراث والهوية في زمن العولمة،جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة ،2017

5. لونيس زهير، مداخلة بعنوان "التنمية المحلية في ظل أزمة الهوية، الملتقى الدولي حول المعوقات الثقافية، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف) أفريل 2015م.

6. مداخلة :للأستاذة غسيري يمينة، والأستاذ جابر نصر الدين، "مخبر الدراسات النفسية

والاجتماعية"، جامعة محمد خيضر(بسكرة)،

**د - تقارير:**

1- تقرير صادر عن وزارة الدّاخلية و الجماعات المحلية(مركز الاعلام) .

2- تقرير صادر عن وزارة المالية (مجلس المحاسبة).

3- تقرير التنمية البشرية لسنة 2003م عن برنامج الأمم المتحدة.

4- تقرير المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ حول التنمية البشرية لسنة 2007م.

**4- النصوص القانونية:**

**أ – القوانين**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 25/90 .المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في1990/11/18، الجريدة الرسمية العدد 49 الصادرة بتاريخ 1990/11/18
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 20/95 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق مجلس المحاسبة ،الجريدة الرسمية العدد39، الصادرة في 23 جويلية 2015.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 ، المتعلق بالوقاية من الفسادو مكافحته ،الجريدة الرسمية العدد14، الصادرة في 08 مارس 2015.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 16/08 .المتعلق بالتوجيه الفلاحي المؤرخ في2008/08/03الجريدة الرسمية العدد 46 الصادرة بتاريخ 2008/08/10.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 11-10، والمتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011م ، الجريدة الرسمية ، العدد 37، الصادرة في3يوليو2011م
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 12-0710، والمتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 12 ، الصادرة في 29 فيفري 2012

**ب - المراسيم:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم15-140 المؤرخ في 27 ماي 2015م، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة

بها ،الجريدة الرسمية. العدد29 الصادرة في 31 ماي 2015.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم05-278 ، الخميس15 أوت 2005 ، يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين لاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ،الجريدة الرسمية ، العدد55 ، الصادرة في 29 سبتمبر 2015.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المتعلق بانشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الاساسي ،المؤرخ في 1996/06/29 ،العدد40 الصادرة بتاريخ 1996/06/30

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 242/2000 المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة2000المتعلقة بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ،المؤرخ في 2000/08/16 ،العدد13 الصادرة بتاريخ 2000/08/20

5. أسست الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22جانفي 2004 ، وعدلت بعص مواد قانونه الاساسي بالمرسوم رقم 10/08 المؤرخ في 27جانفي 2008

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المتعلق بانشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه و تنظيمه وسيره ،المؤرخ في 2014/03/24 ،العدد19 الصادرة بتاريخ 2014/04/02 ص 5

**05- الكتب بالفرنسية:**

-1 **Ben yossef ben khada**, "l'indépendance et la crise de 1962".-

-2 **Djilali hajali**,"violence et corruption cas de l'Algérie".

**Ibtissem Garam**,"terminologie jiridique dans la législation Algérienne", palais des liveres,blida,1998.

-3 **I**nstruction (c1,c2) sur les opérations financieres des communes **( l**ivre**1**-le budjet

communal,**l**ivre2-l'éxecution de budjet cimmbal).

-4 **La houari addi**,"l'Algérie et la démocratie pouvoir et crise dans l'Algérie",1995.

-5 Mohamed elyes mesli,"l'Algérie en question,edition houna,2000.

Mohamed tahar ben saada,"le régime politique Algérein de la ligimité historique à la ligimité constitionnelle

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
| --- | --- |
| إهداء | |
| شكروعرفان | |
| مقدمة عامة | 5-1 |

| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية | |
|---|---|
| المبحث الأول: ماهية التنمية. | 06 |
| المطلب الأول: البدايات التاريخية لمفهوم التنمية. | 06 |
| الفرع الأول: المفاهيم التقليدية للتنمية. | 08 |
| الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة | 09 |
| المطلب الثاني : أهداف و اشكال التنمية | 10 |
| الفرع الاول : أهداف التنمية | 10 |
| الفرع الثاني: اشكال التنمية | 11 |
| المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية | 13 |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية | 13 |
| الفرع الأول: المفهوم الإيديولوجي | 16 |
| الفرع الثاني: المفهوم القانوني | 17 |
| الفرع الثالث: خصائص التنمية المحلية | 18 |
| المطلب الثاني :أبعاد وأهداف التنمية المحلية | 19 |
| الفرع الأول: أبعاد التنمية المحلية | 19 |
| الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية | 21 |
| المطلب الثالث: القواعد و المبادئ الأساسية للتنمية المحلية | 22 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة | 25 |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة | 25 |
| الفرع الأول: أصل و تطور مفهوم التنمية المستدامة | 25 |
| الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة | 28 |
| المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة | 29 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة | 29 |
| الفرع الثاني: مبادئ وخصائص و أهداف التنمية المستدامة | 32 |
| ملخص الفصل الأول | 35 |
| الفصل الثاني ، واقع التنمية المحلية في الجزائر | |
| المبحث الاول :آليات التنمية المحلية في الجزائر | 36 |
| المطلب الاول : الموارد المالية للجماعات المحلية | 36 |
| اولا: الإيرادات الجبائية | 36 |
| ثانيا: الإعانات | 38 |
| ثالثا/القروض | 39 |
| رابعا/الهبات والوصايا | 40 |
| خامسا/عائدات الأملاك المحلية | 40 |
| المطلب الثاني: الميزانية المحلية (البلدية و الولاية ) | 42 |
| أولا/تعريف الميزانية المحلية (البلدية، الولاية) | 42 |
| ثانيا/أنواع الميزانية المحلية | 43 |
| المطلب الثالث :المخططات | 43 |
| اولا /المخطط البلدي للتنمية(PCD) | 44 |
| ثانيا /المخططات القطاعية للتنمية(PSD) | 44 |
| المطلب الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي و الاستثمار | 45 |
| اولا/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي | 45 |
| ثانيا/البرنامج التكميلي لدعم النمو | 45 |
| ثالثا/ برنامج توطيد الاستثمار | 46 |
| المطلب الخامس: الاستثمار المحلي | 47 |
| المطلب السادس: الوعاء العقاري و مخططات شغل الأراضي والتعمير | 47 |
| اولا: مخطط شغل الأراضي (POS ) | 47 |
| ثانيا/ المخطط المدير للتهيئة والتعمير(PDAU) | 47 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر** | **49** |
| **المطلب الاول : الاصلاحات المالية** | 49 |
| **اولا : تجديد الجباية** | 49 |
| **تانيا / اصلاح مداخيل الاملاك** | 49 |
| **ثالثا/ العقود البلدية للنجاعة** | 50 |
| **رابعا/ المعاهدات البلدية** | 50 |
| **خامسا/ تجديد الاقتراض المصرفي** | 51 |
| **سادسا / الشركات المختلطة:** | 51 |
| **سابعا/ اصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية** | 51 |
| **المطلب الثاني : الادارة المحلية** | 52 |
| **المطلب الثالث: المشاركة الشعبية** | 53 |
| **المطلب الرابع: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين اجهزته من اجل تحقيق التنمية** | 53 |
| **المطلب الخامس :تدعيم الاستثمار المحلي** | 54 |
| **الفصل الثالث: صعوبات التنمية المحلية في الجزائر** | |
| **المبحث الأول: الصعوبات السياسية و الإدارية و الأمنية** | 56 |
| **المطلب الأول: الصعوبات السياسية** | 56 |
| **الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي** | 56 |
| **الفرع الثاني: الأزمات السياسية** | 60 |
| **أولا: أزمة المشروعية** | 60 |
| **ثانيا: أزمة المشاركة** | 62 |
| **ثالثا: أزمة الهوية** | 63 |
| **المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية** | 65 |
| **المطلب الثالث: الصعوبات الأمنية** | 69 |
| **المبحث الثاني : الصعوبات الاقتصادية والطبيعية** | 73 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول: الصعوبات الاقتصادية** | 73 |
| **الفرع الأول: فشل السياسات الحكومية المتبعة** | 73 |
| **الفرع الثاني: العائق المالي** | 76 |
| **الفرع الثالث: تفشي ظاهرة الفساد** | 79 |
| **المطلب الثاني : الصعوبات الطبيعية** | 82 |
| **الفرع الأول: تأثير المناخ على التنمية المحلية** | 83 |
| **الفرع الثاني: تأثير عامل التضاريس على التنمية المحلية** | 84 |
| **المبحث الثالث: الصعوبات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية** | 85 |
| **المطلب الأول: الصعوبات الاجتماعية** | 85 |
| **الفرع الأول: النظم والأبنية الإجتماعية السائدة** | 86 |
| **الفرع الثاني: العامل الديني** | 87 |
| **الفرع الثالث: العامل الديموغرافي** | 88 |
| **الفرع الرابع: النسق القيمي** | 91 |
| **المطلب الثاني : الصعوبات الثقافية** | 92 |
| **المطلب الثالث: الصعوبات التكنولوجية** | 93 |
| **الفرع الأول: أثر الإعلام الحديث في التنمية المحلية** | 93 |
| **ملخص الفصل الثالث** | 95 |
| **الخاتمة** | 96 |
| **قائمة المراجع** | |


**ملخص:**


تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية. فالعوامل السياسية والادارية و الامنية والثقافية و الاجنماعية وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة، والتي تعتبر من

معوقات عدم نجاحها، في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، والتي كان الشعب ينتظرها، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للاجيال الحاضرة والمستقبلة، وعليه تتناول هذه الدراسة معوقات التنمية المحلية، مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية في بعض المجالات.

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية، تنمية مستدامة ، معوقات

**Résumé**:

Le développement des communautés locales doit à impérativement passer ehcorppa'l travers

participative de la population concernée, ainsi que les efforts d'amélioration des conditions de vie de la population consentis par le gouvernement dans tous les domaines dans un système global et complet.

Les facteurs politiques, administratifs, sécuritaires, culturels, et socio-économiques jouent un rôle important dans la création d'un environnement de développement local avec tous ses différentes dimensions, qui peuvent devenir l'un des obstacles marquants le succès dans le cas où l'exercice de la politique publique de l'État tend vers l'échec pour accomplir la mission de développement, Par conséquent, cette étude porte sur les éléments du développement et les contraintes locales, en se référant à l 'expérience algérienne dans ce domaine

Mots-clés: développement local, développement durable ,obstacles.

تم بحمد
الله